الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

محاضرات في مقياس اقتصاد جزائري

موجهة لطلبة سنة ثانية ليسانس في العلوم الاقتصادية

من إعداد الدكتورة

خنطيط خديجة

السنة الجامعية: 2023-2024

الفهــرس

العنـــــــــــــــــــوان	الصفحة
مقدمة	01
المحور الأول: الاقتصاد الجزائري في فترة الحكم العثماني (1518- 1830)	02
1. الزراعة	02
2.الصناعة	04
3. التجارة	06
المحور الثاني: الاقتصاد الجزائري في فترة الاستعمار الفرنسي (1830-1962)	08
1. قطاع الزراعة	08
2. قطاع الصناعة	09
3. قطاع التجارة	10
4. قطاع النفط	11
5. مشروع قسنطينة	12
6. خصائص الاقتصاد الجزائري خلال العهد الفرنسي	13
المحور الثالث: مرحلة تخطيط التنمية الاقتصادية 1962- 1979	15
1. مرحلة الانتظار1962- 1966	15
1.1.الأوضاع الاقتصادية خلال فترة الانتظار	15
2.1.مرحلة التسيير الداتي	16
3.1.تقييم فترة الانتظار	20
2.المخطط الثلاثي 1967- 1969	20
3.المخطط الرباعي الأول 1970- 1973	23
4.المخطط الرباعي الثاني (1974- 1977)	25
5. اتجاهات المرحلة التكميلية للمخطط الرباعي الثاني (1978- 1979)	27
6. تقييم المرحلة 1965- 1979	28
المحور الرابع: مرحلة التحول الإرادي للإصلاحات 1980- 1986	31
1. المخطط الخماسي الأول 1980- 1984	31
2. الاصلاحات الاقتصادية الذاتية للفترة 1980- 1986	33
1.2. إعادة الهيكلة العضوية	33

1.1.2.مفهوم إعادة الهيكلة العضوية	33
2.1.2. أسباب إعادة الهيكلة العضوية	34
3.1.2.مبادئ وأهداف إعادة الهيكلة العضوية	35
4.1.2. نتائج إعادة الهيكلة العضوية	39
2.2. إعادة الهيكلة المالية	41
1.2.2.أسباب إعادة الهيكلة المالية	41
2.2.2. إجراءات إعادة الهيكلة المالية	42
3.تقييم نتائج الفترة 1980- 1986	43
المحور الخامس: مرحلة الإصلاحات الاقتصادية 1986- 1993	45
1. المخطط الخماسي الثاني 1985- 1989	45
2.الاصلاحات المستعجلة 1986- 1989	46
1.2.مفهوم الاستقلالية و مجالات تطبيقها	47
1.1.2.مفهوم الاستقلالية	47
2.1.2.مجال تطبيق الاستقلالية	48
2.2. أسباب و شروط المرور إلى الاستقلالية	49
1.2.2.أسباب استقلالية المؤسسات العمومية	49
2.2.2.شروط المرور إلى الاستقلالية	50
3.2.2. أهداف و مجالات تعميق الاستقلالية	50
3.التصحيح الاقتصادي وشرطية صندوق النقد الدولي 1989- 1991	54
1.3. **تعريف سياسة التثبيت الاقتصادي**	55
2.2. أهداف برامج التثبيت لاقتصادي	56
3.3.محتوى برامج التثبيت الاقتصادي	58
المحور السادس: مرحلة تطبيق سياسة التعديل الهيكلي 1994 - 1998	60
1. برنامج التثبيت الاقتصادي الثالث: ماي 1994	60
2. برنامج التعديل الهيكلي	60
1.2. مفهوم التعديل الهيكلي و أسبابه	60
1.1.2.مفهوم التعديل الهيكلي	60
2.1.2. أسباب برنامج التعديل الهيكلي	61
3.2.أهداف برنامج التعديل الهيكلي	63

4.2. سياسات برنامج التعديل الهيكلي	64
5.2. نتائج و آثار برنامج التعديل الهيكلي	66
1.5.2.نتائج برنامج التعديل الهيكلي	66
2.5.2. آثار برنامج التعديل الهيكلي	67
المحور السابع: برامج الإنعاش الاقتصادي 2000-2020	69
1. مفهوم سياسة الإنعاش الاقتصادي، أهدافها، و وسائل تطبيقها	69
1.1. مفهوم سياسة الإنعاش الاقتصادي و أهدافها	69
2.1. واقع تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر	71
3.1. وسائل تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي	73
4.1. شروط تنفيذ سياسة الإنعاش الاقتصادي	75
2.عرض وتحليل برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001 - 2004	76
1.2. تعريف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001 - 2004	76
2.2.أهداف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001- 2004	77
3.2.مضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001 -2004	77
4.2. نتائج برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001 - 2004	79
3. البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي من 2005 - 2009	80
1.3. تعريف البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي من 2005 - 2009	80
2.3. أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي من 2005 - 2009	81
3.3.مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي من 2005 - 2009	81
4.3. نتائج البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي من 2005 - 2009	83
4. برنامج دعم النمو الثاني 2010 - 2014 (برنامج توطيد النمو الاقتصادي)	84
1.4. تعريف برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014	84
2.4.أهداف برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014	84
3.4. مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014	85
4.4.نتائج برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014	87
5.البرنامج الخماسي 2015 - 2019	88
1.5. مفهوم البرنامج و أهدافه	88
2.5.مضمون البرنامج الخماسي 2015 - 2019	89
3.5. نتائج البرنامج الخماسي 2015 - 2019	90

6. البرنامج المستحدث (النموذج الجديد للنمو) 2016 – 2020	92
1.6. تعريف و أهداف النموذج الجديد للنمو 2016 – 2020	92
2.6.مضمون البرنامج	93
3.6. نتائج البرنامج	94
المحور الثامن: علاقة الاقتصاد الجزائري بالمنظمات والهيئات العالمية الدولية والاتفاقيات الدولية الاقتصادية والتجارية	97
1. الشراكة الأورومتوسطية	97
1.1. مفهوم الشراكة الأورومتوسطية	97
2.1. مضمون اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية	97
3.1.أثار الشراكة الأورومتوسطية على الاقتصاد الجزائري	99
2. منظمة التجارة العالمية OMC	100
1.2. تعريف المنظمة العالمية للتجارة	100
2.2. الفرق بين الغات والمنظمة العالمية للتجارة	101
3.2. المبادئ التي قامت عليها المنظمة العالمية للتجارة	101
4.2. الآثار المتوقعة على الاقتصاد الجزائري بعد انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة	102
المحور التاسع: علاقة الجزائر بمنظمة OPET	105
1. تعريف منظمة الدول المصدرة للنفط	105
2.أهداف منظمة الدول المصدرة للنفط	105
3.الجزائر ومنظمة الأوبك	106
قائمة المراجع	108

قائمـــــة الجـداول

العنـــــــــــــــــــوان	الصفحة
الجدول رقم (01): توزيع استثمارات الخطة الثلاثية (1967- 1969)	21
الجدول رقم (02): توزيع استثمارات المخطط الرباعي الأول(1970 - 1973)	23
الجدول رقم (03) : توزيع استثمارات المخطط الرباعي الثاني(1974- 1977).	25
الجدول رقم (04) : توزيع استثمارات المرحلة التكميلية.	27
الجدول رقم (05) : توزيع الاستثمارات بين القطاعات للمخطط الخماسي الأول (1980-1984)	32
الجدول رقم (06): شكل القطاع العام بعد إعادة الهيكلة العضوية سنة 1982.	38
الجدول رقم (07) : توزيع الاستثمارات بين القطاعات للمخطط الخماسي الثاني	45
الجدول رقم (08): التوزيع السنوي لمخصصات برنامج الإنعاش الاقتصادي	76
الجدول رقم (09): مضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي2001 - 2004	78
الجدول رقم (10): مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005 - 2009	82
الجدول رقم (11): مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010 - 2014	85
الجدول رقم (12): تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة 2010_2014	87
الجدول رقم (13) مضمون برنامج توطيد النمو 2015_ 2019	89
الجدول رقم (14): مضمون النموذج الجديد للنمو 2016 - 2030	93

قائمـــــة الأشكـــــــال

العنـــــــــــــــــــوان	الصفحة
الشكل رقم (01): توزيع استثمارات الخطة الثلاثية (1967- 1969)	22
الشكل رقم (02): توزيع استثمارات المخطط الرباعي الأول(1970 - 1973)	24
الشكل رقم (03): توزيع استثمارات المخطط الرباعي الثاني (1974- 1977).	26
الشكل رقم (04): توزيع الاستثمارات بين القطاعات للمخطط الخماسي الأول(1980-1984).	32
الشكل رقم (05): شكل القطاع العام بعد إعادة الهيكلة العضوية سنة 1982.	39
الشكل رقم (06): توزيع الاستثمارات بين القطاعات للمخطط الخماسي الثاني.	46
الشكل رقم (07): هيكل برنامج التعديل الهيكلي المدعم من قبل صندوق النقد الدولي	65

مقدمة

يعتبر الاقتصاد الجزائري من المواضيع المهمة في ميدان العلوم الاقتصادية لذلك يتوجب على كل طالب معرفة مختلف مراحل تطوره، بداية من العهد العثماني إلى غاية برامج الإنعاش الاقتصادي وبالتحديد نموذج النمو الجديد 2016- 2030، وهذا من خلال معرفة السياسات التنموية المتبعة والمشاكل التي واجهته، إضافة إلى مختلف الإصلاحات التي قامت بها الجزائر للنهوض بالاقتصاد الوطني سواء الإصلاحات الذاتية أو الإصلاحات الخارجية.

لقد تم إعداد هذه المطبوعة وقسمت إلى ست محاور في شكل محاضرات متكاملة و مكيفة وفقا للبرنامج الوزاري؛ وهي كما يلي:

المحور الأول: الاقتصاد الجزائري في فترة الحكم العثماني (1518- 1830)؛

المحور الثاني: الاقتصاد الجزائري في فترة الاستعمار الفرنسي (1830-1962)؛

المحور الثالث: مرحلة تخطيط التنمية الاقتصادية 1962- 1979؛

المحور الرابع: مرحلة التحول الإرادي للإصلاحات 1980- 1986؛

المحور الخامس: مرحلة الإصلاحات الاقتصادية 1986- 1993؛

المحور السادس: مرحلة تطبيق سياسة التعديل الهيكلي 1994 - 1998؛

المحور السابع: برامج الإنعاش الاقتصادي 2000-2020؛

المحور الثامن: علاقة الاقتصاد الجزائري بالمنظمات والهيئات العالمية الدولية والاتفاقيات الدولية الاقتصادية والتجارية؛

المحور التاسع: علاقة الجزائر بمنظمة OPET.

و في الأخير نأمل أننا وفقنا في انجاز هذا العمل والإلمام بمختلف الجوانب المتعلقة به و أن يكون مرجعا للدارسين والمهتمين في هذا المجال.

المحور الأول: الاقتصاد الجزائري في فترة الحكم العثماني (1518- 1830)

سنحاول من خلال هذا المحور معرفة التطورات التي مر بها الاقتصاد الجزائري بداية من العهد العثماني ثم فترة الاحتلال الفرنسي بالتطرق إلى وضعية الأنشطة الاقتصادية خلال هذه المرحلة زراعة، صناعة، تجارة حتى يكون هناك إلمام بمسيرة التنمية في الجزائر.

من خلال هذا العنصر سنحاول معرفة الوضعية الاقتصادية خلال العهد العثماني حيث عرف الاقتصاد الجزائري خلاله فترتين متباينتين وهما:

- فترة الانتعاش والازدهار خلال القرن 16 م بسبب قدوم المهاجرين من الأندلس وتأثيرهم في الاقتصاد بقيامهم بأدوار مهمة في جميع القطاعات زراعة، صناعة، تجارة؛
- فترة الركود والتقهقر وتبدأ من منتصف القرن 17 إلى غاية الاحتلال الفرنسي وهذا راجع إلى انتشار الأوبئة والطاعون والاعتداءات الأوربية، إضافة إلى الممارسات العثمانية وعدم تطور أساليب الزراعة والصناعة وركود التجارة مما أثر سلبا على جميع النواحي الاقتصادية.

1. الزراعة

يمثل سكان الجبال والأرياف الأغلبية الساحقة في مجتمع الجزائر العثمانية، حيث تراوحت نسبتهم بين 90و 95 % مما جعل النشاط الزراعي هو السائد خلال تلك الفترة حيث قدرت المساحة الزراعية 12.5 مليون هكتار استغلت في إنتاج الحبوب و الخضر إضافة إلى الحوامض والزيتون والتمور والتين، هذا إلى جانب المحاصيل التجارية كالتبغ وإنتاج الحرير، القطن ، الكتان.

أما الأشجار والغابات فكانت تغطي مساحات شاسعة من جهات التل والهضاب العليا ومرتفعات الأطلس الصحراوي، قبل أن تنحصر مساحاتها أواخر العهد العثماني بفعل قلع وقطع عدد كبير منها لاستخدام خشبها في إقامة المنازل وضع الأثاث، وبناء السفن، ورغم ضيق الغابات الجزائرية في تلك الفترة إلا أنها تشمل جل أنواع الأشجار(الفلين، الصنوبر، والزيتون البري) التي تتواجد بمختلف أنحاء البلاد.

أما بالنسبة للثروة الحيوانية فقد كانت تتوفر الجزائر على عدد كبير من الأغنام والماعز والأبقار والخيول و كانت تصدرها الجزائر إلى أوروبا والتي قدرت ب : 6,850,205 رأس غنم، 3,384,902

رأس ماعز، 1,031738 رأس بقر، 213,321 جملا وناقة، 178,864 حمارا، 131,035 حصانا، 109,069 بغلا **(خضير، ص 238)**.

أما الثروة السمكية فبالرغم من توفر السواحل الجزائرية على الأسماك إلا أن سكان المدن الساحلية لم يكن لهم إقبال على استهلاكها مما جعل نشاط الصيادون محدودا و مقتصرا على صيد كميات صغيرة من السمك والمرجان.

لقد تميزت الزراعة عموما خلال العهد العثماني بما يلي:

- تنوع المحاصيل الزراعية نتيجة خصوبة الأراضي وتوفر المناخ الملائم لذلك؛
- اعتماد الطرق التقليدية في ممارسة الزراعة كالمحراث الخشبي والمنجل البدائي، أما تخصيب الأرض فقد كان يتم عن طريق إحراق العشب عند نهاية فصل الصيف؛
- اعتماد النشاط الزراعي على مياه الأمطار، أما عن الري فقد استعملت قنوات تعود إلى القرن 11م، وكان الفلاحون يلجئون غالبا إلى حفر سواقي تحويل مجرى الماء ولم يكونوا يعتنون بها، حيث تصبح مجاري سيول أو تتحول إلى برك بسبب انسدادها بالطمي؛
- تخزين الفائض من المحاصيل الزراعية في مطامير تكون في مكان مرتفع وجاف بعيدا عن الأنظار؛
- تراجع مداخيل النشاط البحري الجزائري (موارد القرصنة) وهذا ما دفع بالسلطة إلى فرض ضرائب على الفلاحين مما أثر سلبا على النشاط الزراعي؛
- سيادة نظام الإنتاج المنزلي على النشاط الزراعي حيث يوجه لإشباع حاجات العائلة فقط وتخصيص الفائض للسوق للحصول على المنتجات الصناعية أو منتجات زراعية أخرى؛
- اختلفت أصناف الأراضي الفلاحية في الجزائر خلال العهد العثماني باختلاف طبيعة ملكيتها وحيازتها وتضمنت الملكية ما يلي:
- **أراضي البايلك:** وهي الأراضي التي تعود ملكيتها للدولة العثمانية حيث استحوذ عليها الحكام عن طريق الشراء، وضع اليد في حالة عدم وجود ورثة، ترحيل السكان المقيمين عليها بسبب الامتناع عن تسديد الضرائب أو العصيان والتمرد وقدرت ب 1.5 مليون هكتار؛

- **الأراضي الخاصة:** وهي الأراضي التي تعود ملكيتها للأفراد ويحق لهم التصرف فيها وغالبا ما تتواجد على أطراف المدن؛
- **ملكية مشاعية (أراض العرش) :** يعود التصرف فيها إلى سكان العرش أو القبيلة و يكون استغلالها جماعيا.

2.الصناعة

لقد تميزت الصناعة خلال هذه الفترة بنفس الصناعات اليدوية الموجودة في أوربا والمتمثلة في الصناعة الحرفية حيث يستعين رب العمل بمجموعة من العمال ضمن حرفة معينة كالحدادين، النساجين، الفخارين، العطارين وغيرها وكان الإنتاج في هذه المرحلة موجه للسوق بحيث تعرف بأسواق و شوارع تختص بها.

فالواقع أن المدن الجزائرية كانت تضم العديد من الصناعات التي يحق لنا وصفها بالتنوع والإتقان والتنظيم، إذ كانت موزعة على عشرات النقابات المهنية و أهم هذه الصناعات هي **(شافو، لمقدم، 2017، ص ص69، 70):**

- **الصناعات الغذائية** :وتمثلت في أفران الخبز والمطاحن و معاصر الزيتون و تصبير الفواكه، فقد كان في مدينة الجزائر مجمع لأفران البايلك يضم 16 فرنا معدة لتحضير خبز نحو 5 آلاف من أفراد الحامية وموظفي الدولة، وتضمت مدينة الجزائر وحدها نحو 22 مطحنة مائية و 18 مطحنه هوائية، والمطاحن كانت تتبع الباي أو الداي وتتواجد في المدن الكبرى، أما معاصر الزيتون فتركزت في نواحي جرجرة و الصومام.
- **صناعة السفن والأسلحة:** كان نشاط البحرية وعمليات الجهاد البحري عاملا مهما ومحفزا لتطور صناعة السفن إذ كانت بعض الموانئ الجزائرية مزوده بورشات لصناعة السفن والقوارب على غرار الجزائر وجيجل وعنابة، وقد تصل حمولة السفن المصنوعة إلى 300طن، كما يمكن تجهيزها بعدد من المدافع يتراوح بين 20 و 30 مدفعا، غير أن هذه الصناعة ضعفت بسبب اعتمادها على الأجانب من الفنيين والأسرى، بالإضافة إلى الاعتماد على التجهيزات من الدول الأجنبية خصوصا الاسكندنافية، أو المقدمة في إطار التزام تجاه الجزائر .

أما الصناعة المتعلقة بالأسلحة فترتبط أساسا بصنع البنادق والمدافع والبارود، وتتركز هذه الصناعة في المدن الكبرى كقسنطينة والجزائر، فقد كان يوجد في الجزائر مصنع لتحضير البارود وآخر لصنع المدافع والقنابل، كما كانت هناك ورشات لصنع البنادق في مناطق بني راشد، جرجرة، القرقور، الحضنة، الزيبان وميزاب، وتجدر الإشارة إلى محافظة العائلات الأندلسية والتركية على صناعة البنادق لاسيما بقلعة بني راشد، وأيضا مساهمة الأرياف في تحضير البارود كما هو الحال في منطقة جرجرة وكذا القبائل الصحراوية غرب بسكرة.

- **الصناعة النسيجية:** تركزت هذه الصناعة في عده مناطق من مدن الجزائر مثل مستغانم، البليدة والجزائر، حيث تميزت بصناعه الأقمشة القطنية و الكتانية، كما عرفت صناعة المخمل والحرير على الخصوص تطورات في الجزائر وشرشال بفعل إنتاج الحرير محليا بمنطقه شرشال وتنس، وصار يستورد لاحقا من مدن أزمير وسالونيك وبيروت، وكان الصوف مادة أوليه لإنتاج العديد من المنتوجات المحلية كالأغطية والجلابيب والأحزمة والبرانس بالإضافة إلى صناعه الزرابي وكذا صباغة الملابس ، وتعد صناعة الشاشية وأعمال التطريز من أهم صناعات النسيج في مدينة الجزائر خلال القرن 16 م، وقد ساهمت العائلات الأندلسية في تطوير الصناعة النسيج بشكل كبير.

- **الصناعة الجلدية:** تمثلت أساسا في صناعة الأحذية والسروج ولوازم الفرس كاللجام والمحافظ، وتركزت في مدن الجزائر قسنطينة وتلمسان، وشغل قطاع الصناعة الجلدية 15% من اليد العاملة بقسنطينة، فيما بلغ عدد المدابغ 33 مدبغة و 167 محلا لصنع الأحذية.

وعموما تميزت الصناعة خلال هذه الفترة بما يلي:

- اعتماد الصناعة على الموارد المتوفرة في الجزائر بالدرجة الأولى كالأصواف والجلود والأخشاب، والمعادن المختلفة من نحاس و دهب وفضة، الرصاص، الحديد والرخام؛
- تميزت الصناعة بأنها كانت متواضعة لا تعدو كونها صناعات محلية يدوية، وبعض الصناعات المعدنية التحويلية، بالإضافة إلى صناعات محلية استهدفت إرضاء متطلبات أسواق المدن والأرياف من المصنوعات التقليدية كانت المنتجات الصناعية موجهة لتلبية وإشباع حاجات السكان وليس لغرض التصدير؛

- اعتماد طرق وأساليب بسيطة في الإنتاج خاصة صناعة الأرياف مثل الأدوات الفخارية والخشبية و الأنسجة الصوفية إضافة إلى كونها ذات طابع وراثي؛
- لم تلقى الصناعة أي اهتمام أو تدعيم من طرف الدولة لاعتبارها لا تمثل العصب الرئيس لاقتصاد البلاد بمعنى أنها لا توفر مداخيل إضافية للخزينة، وقد تعرضت الصناعة في الفترة الأخيرة من العهد العثماني إلى الكساد و ذلك جراء منافسة المصنوعات الأجنبية؛
- تأخر الأنشطة الصناعية الكبيرة مقارنة بالتطور الكبير الحاصل بالدول الأوربية مما أثر سلبا على الاقتصاد نتيجة الاعتماد على الاستيراد؛
- تطور الحرف والصناعات اليدوية فكانت منظمة بطريقة جيدة تضاهي الأوربية من حيث الجودة والدقة والإتقان لكنها كانت ضئيلة وتمارس على نطاق ضيق وموجهة لتلبية الطلب المحلي فقط.

3. التجارة

لقد كان هناك نوعين من التجارة داخلية تجري داخل المدن والأرياف بواسطة الأسواق الأسبوعية والسنوية والتجارة الخارجية التي كانت مع معظم الدول العربية والأوروبية وكان التبادل التجاري يتم عن طريق المقايضة أو باستعمال النقود.

ويمكن توضيح حركة التجارة الداخلية والخارجية في الجزائر خلال العهد العثماني فيما يلي**(خضير، ص ص 243- 245)**:

- **التجارة الداخلية:** كانت للجزائر تجارة داخلية نشيطة حيث كانت القوافل تقصد مدينة الجزائر من مختلف جهات الوطن من بلاد القبائل والصحراء محملة على ظهور البغال والحمير والإبل بمختلف أنواع المنتجات كالخضر والفواكه والزيت والتمور وغيرها حيث كانت توجد هناك فنادق للمسافرين وكانت التجارة الداخلية منظمة تنظيما دقيقا ومحل مراقبة من قبل المحتسب وأعوانه لمنع أي تدليس أو غش في البضائع أو عدم مراعاة النظافة وكدا الأسعار التي كانت تحدد من قبل الدولة سواء كانت مأكولا أو مشروبا أو ملبوسا.

- **التجارة الخارجية:** إن أهم صادرات الجزائر تتمثل في الحبوب والزيوت والتمور والأقمشة الصوفية و الحريرية والمرجان والبارود وريش النعام وغيرها، ولم تكن السلطات العثمانية تهتم بالتجارة الخارجية نتيجة الأوضاع الداخلية التي تسربت إليها الفوضى والاضطرابات وعلاقات الدولة الجزائرية السياسية التي كانت تتأثر بالمؤامرات، وكانت تصدر إلى فرنسا كمية تتَّراوح مابين 811 و 831 ألف قنطار من القمح سنويا.

أما فيما يخص الواردات فقد كانت الجزائر تستورد بعض السلع من أزمير ودمشق ومصر، وتستقبل من أوربا خاصة من فرنسا، الأقمشة، والكتان الهندي الرفيع، والأواني المعدنية والمنزلية، والحديد

والصلب و الألمنيوم والرصاص والقصدير، وكذلك أدوات الخزف الرئيسية، والأقمشة الحريرية، أما التجهيزات الحربية والذخائر الحربية فتأتيهما على الخصوص من البلدان الشمالية.

من خلال ما سبق يمكن توضيح مميزات النشاط التجاري خلال هذه الفترة كما يلي:

- الاهتمام بالموانئ الجزائرية بقصد إيجاد مرسى آمن لسفن القرصنة وليس بقصد التجارة؛

- النشاط التجاري كان محدودا ويكاد ينحصر في ضمان نقل البضائع بين المناطق والأماكن المختلفة وتخزينها المؤقت لتلبية الطلب الذي لا يغطيه الاستهلاك الذاتي كما كان منحصرا تقريبا في حدود السوق الداخلية؛

- سيطرة التجار الأجانب على التجارة بموجب اتفاقات تربطهم مع السلطة العثمانية، أدى إلى عزل التجار والمنتجين المحليين عن السوق الخارجية وبالتالي عن مواكبة التطورات التجارية والاقتصادية الحاصلة على المستوى الدولي خاصة في أوربا؛

- محدودية النشاط التجاري محليا نتيجة الاستخدام المحدود للنقود في عمليات التبادل وانتشار التبادل العيني؛

- الاهتمام بالجانب العسكري بدرجة كبيرة على حساب تطوير وتشجيع التجارة، إضافة إلى عدم مواكبة التغيرات الحاصلة قي السياسات والأنظمة في الدول الأوربية خاصة و التي انتقلت آنذاك إلى النظام الرأسمالي ودخلت في ثورة صناعية واسعة غيرت تماما قواعد وأساليب الإنتاج، بحيث صار هذا الأخير موجها للسوق ويهدف إلى تحقيق الربح وزيادة الثروة.

لقد عرف الاقتصاد الجزائري تطورا وازدهارا خلال القرنين 16 م و 17 م وتقهقرا منذ منتصف القرن 18 م حيث حقق إخفاقات اقتصادية من قبل الإدارة العثمانية التي عجزت عن التطور داخليا والتفاعل دوليا، و مواكبة التطور الحاصل في أوربا، و بقي اقتصاد الجزائر بطابعه التقليدي في الإنتاج وهو ما أدى إلى عجزه عن منافسة المنتجات الأوربية بسبب جودتها وتطور الوسائل الإنتاجية. مما مكن فرنسا من الاستيلاء على الجزائر وهي المرحلة الثانية التي سنتطرق إليها من خلال دراسة وتحليل وضعية الاقتصاد الجزائري إبان الاحتلال الفرنسي 1830- 1962.

المحور الثاني: الاقتصاد الجزائري في فترة الاستعمار الفرنسي (1830-1962)

لقد كانت مجمل النشاطات الاقتصادية الجزائرية موجهة لخدمة الاقتصاد الفرنسي من خلال استغلال خيرات البلاد، و مصادرة أراضي السكان و طرد أصحابها إلى أراضي هامشية في الجبال والصحراء، وتشجيع الاستيطان أمام المهاجرين الأوروبيين وجعل الجزائر سوقا لتصريف منتجاتها الصناعية ومصدرا للحصول على المواد الأولية.

وفي هذه المحاضرة سنتطرق إلى الأوضاع الاقتصادية خلال الحقبة الفرنسية بالتطرق إلى مختلف القطاعات الاقتصادية زراعة، صناعة، تجارة، قطاع النفط.

1. قطاع الزراعة

لقد عمل الاستعمار الفرنسي على تغيير وضعية القطاع الفلاحي إلى نمطين من الإنتاج الفلاحي وهما:

- قطاع عصري أوروبي متطور مدعم من الحكومة الفرنسية من حيث الأجهزة والتمويل و تعود ملكيته للمستوطنين الفرنسيين، الذين استحوذوا على أخصب الأراضي و طبقوا الأساليب الحديثة في المجال الزراعي وموجه لتأمين احتياجات الاقتصاد الفرنسي من خلال تصدير منتجاته للأسواق الفرنسية؛
- قطاع تقليدي يستعمل وسائل إنتاج بدائية ويستغل أراضي قليلة الخصوبة ضعيفة المردودية، توجد على سفوح الجبال والوديان معظم إنتاجه محاصيل معاشية موجهة للسوق الداخلية لتحقيق الاستهلاك الذاتي.

لقد كانت الأراضي المستغلة للإنتاج النباتي الرعوي في الجزائر قبل الغزو الفرنسي تبلغ حوالي حوالي (12,5) مليون هكتار. وكانت الزراعة تعتمد أساسا على الحبوب حيث أن محصول الفلاحين من القمح كانت تمثل 80% من الإنتاج الزراعي في الجزائر سنة 1886 للفلاح وأصبح سنة 1900 م يقدر ب 72 %، ثم ب% 44 في عام 1938 م . وهذا لأن الاحتلال الفرنسي قد أدخل زراعات تجارية عديدة مثل زراعة الكروم و القطن والحرير والتبغ وغيرها، فزراعة الكروم بدأ يركز عليها منذ سنة 1880 حيث وصلت المساحة المزروعة سنة 1940 م حوالي 400 ألف هكتار في حين كانت هذه المساحة لا تتعدى 40 ألف هكتار من قبل. واتسع هذا النوع من الزراعة في الجزائر بعد أن أصيبت زراعة الكرمة في فرنسا بآفة زراعة تسببت في خسائر كبيرة وكان الحل هو زراعتها في الجزائر.

ومن المزروعات التجارية الأخرى التي لقت اهتماما وتشجيعا لدى المستوطنين التبغ فتوسعوا في زراعته باعتباره منتوجا مربحا وموجها أساسا للتصدير حوالي 80 ٪ من الإنتاج، وهذه الزراعات كانت على حساب زراعة الحبوب التي تمثل الغداء الرئيسي للشعب الجزائري**(تريكي، 2015، ص 162).**

لقد سيطر الأوروبين على القطاع الزراعي خلال هذه الفترة ووجهوه نحو وجهة رأسمالية تجارية تنتج للسوق الخارجية حيث أصبحت الجزائر مملكة للكروم والحوامض والحلفاء.

وعموما فلقد تميز القطاع الزراعي خلال هذه الفترة بما يلي:

- اهتمام الاحتلال الفرنسي بالزراعات التجارية على حساب زراعة الحبوب متجاهلا الحاجات الغذائية للشعب الجزائري؛
- سيطرة المعمرون على الأراضي الخصبة واستعمال التقنيات الحديثة وتوجيه المنتجات للتصدير نحو السوق الفرنسية؛
- مصادرة أراضي سكان الجزائر وتوجيههم نحو المناطق الجبلية والأراضي البور مما انعكس سلبا على مردودية إنتاجهم الزراعي؛
- زيادة معاناة الشعب الجزائري نتيجة نقص المواد الغذائية الأساسية خاصة في الفترة 1880-1955 و ذلك راجع لتحقيق نمو سكاني أكبر من نمو الإنتاج الزراعي.

2.قطاع الصناعة

لقد ربطت فرنسا الجزائر بالاقتصاد الفرنسي في جميع المجالات فحرص الاستعمار طوال مدة بقائه على ألاّ تكون صناعة ذات أهمية واضحة في أيّ ميدان من الميادين، ماعدا صناعة الخمور

وبعض الصناعات الغذائية الصغيرة كمعامل الزيت، الصابون وغيرها وهذا لغرض إبقاء الجزائر متخلفة صناعيا، نتيجة إدراك المستوطنين بأنّ إقامة مصانع في الجزائر كتلك الموجودة في أوربا سيرفع من المستوى المادي والاجتماعي وينشر الوعي العمالي وبالتالي فقدانهم لليد العاملة الرخيصة. زيادة على ذلك تصبح الصناعة في الجزائر منافسة لمثيلتها في الوطن الأم فرنسا، وفي هذا الصدد أوضح مدير الشؤون الاقتصادية في إدارة الاحتلال بالجزائر قائلا: « ليس علينا الشروع في تصنيع الجزائر فإن ذلك من شأنه أن يضعنا بصفتنا مستعمرة في موقف عدائي بالنسبة للصناعة الفرنسية » ، لذلك أبقى الاحتلال على الصناعة الاستخراجية وتحولت الجزائر كشأن كل المستعمرات إلى بلد يقتصر دوره في كونه خزانا للثروات الطبيعية فقط، والتي على أساسها انطلقت وازدهرت الثورة الصناعية والتكنولوجية الفرنسية، إذ تضاعفت كمية المعادن المستخرجة حيث وصل إنتاج الفوسفاط سنة 1954م إلى 600 ألف طن، والحديد إلى3.5 مليون طن، و الفحم إلى 400 ألف طن 21(**حداد، 2023، ص 13**) .

ولقد تميزت الصناعة خلال هذه الفترة بـ:

- تدمير الصناعات التقليدية بكل أنواعها التي كانت موجودة خلال العهد العثماني ومنشرة في العديد من المدن مثل صناعة النحاس والفضة والحياكة، الصناعة الجلدية وغيرها من خلال وضع قوانين وتشريعات لإلغاء التنظيمات الحرفية؛
- تحطيم الجزائر من ناحية الصناعة بالرغم من توفر مواد أولية فقد كانت هناك صناعات غدائية فقط تخدم الصناعة الفرنسية؛
- غياب الصناعة التحويلية فلم يكن لها وجود بالجزائر وسيطرت الصناعة الاستخراجية والغدائية.

3.قطاع التجارة

احتكرت الإدارة الفرنسية قطاع التجارة بالجزائر أين أصبحت التجارة الداخلية و الخارجية تحت سيطرة المستوطنين الفرنسيين وذلك من خلال سيطرتهم على السوق الداخلية الجزائرية، وتصديرهم لرؤوس الأموال الفائضة عن التجارة وأرباحها إلى فرنسا وقد تميز قطاع التجارة خلال هذه الفترة بما يلي:

- تدهور قطاع التجارة كباقي القطاعات نتيجة خنق الصناعة الجزائرية وتدمير حرفها، وبذلك أصبحت السوق الجزائرية مرتعاً للشركات الفرنسية ومما ساعد على تحقيق ذلك الهدف هو احتكار النقل البحري بين الجزائر ودول العالم من قبل الشركات البحرية الفرنسية؛
- تهميش الجزائريين وإقصائهم من كل نشاط تجاري خارجي حيث أصبح الاستعمار الفرنسي يسيطر على دواليب التجارة الخارجية؛
- سيطرة المعمرين على التجارة الداخلية التي كانت داخل المدن والأرياف وتشديد الرقابة على البضائع الداخلة والخارجة ورفع الضرائب وسيطرة السلع الاستهلاكية مثل الحبوب والزيت والماشية على هذا النوع من التجارة أما الفائض من إنتاجهم فقد كاف يباع إلى الشركات الاحتكارية أو يشترون من المستوردين الأجانب ما يحتاجونه في حياتهم اليومية؛
- عجز الميزان التجاري بسبب تدهور منتجات القطاع التقليدي نظرا لعلاقته الضعيفة بالأسواق الخارجية؛
- سيطرة المنتجات الزراعية والمواد الأولية على الصادرات الجزائرية أما وارداتها فتمثلت في المنتجات الصناعية بجعل الجزائر سوقا لتصريف المنتجات الفرنسية، وهذا ما يؤكد النظرة الاستعمارية الاستغلالية القائمة على استغلال قدرات الجزائر.

4.قطاع النفط

لقد كان الاستعمار الفرنسي يعتمد في الحصول على احتياجاته من النفط على الاستيراد من الشرق الأوسط وغيره من المناطق النفطية من خارج منطقة الفرنك، الأمر الذي أثقل كاهل الخزينة الفرنسية لاعتمادها على الاستيراد إضافة إلى مخلفات ما تركته الحرب العالمية الثانية التي دمرت اقتصادها.

ومن هنا بدأت فرنسا بأولى محاولاتها للبحث عن احتمال وجود مكامن نفطية في الجزائر عام 1870 م، وتركزت تلك المحاولات في المناطق الشمالية التي كانت تظهر فيها طفوح نفطية فوق سطح الأرض حيث شرعت الحكومة الفرنسية في التنقيب عن النفط بقيادة الشركة الوطنية للبحث واستغلال بترول الجزائر والمعروفة ب" سنريبال "وذلك في عام 1946 م إلى اكتشاف حقلين بمنطقة الشلف في عام 1948 م، أما الحقل الثاني فهو حقل جبل العن سنة 1960 م، ومع كل هذه الاكتشافات النفطية لم تتمكن من تغطية سوى 6.58 % من احتياجات فرنسا حتى عام 1956 م تاريخ توقف أول استثمار نفطي في الشمال الجزائري.

تبعاً لذلك بدأت أعمال التنقيب بصورة جدية في الصحراء الجزائرية و تحققت الأهداف في عام 1955 م، إذ تم العثور على أول حقل للنفط في الصحراء الجزائرية وهو حقل عجيلة "جنوب شرق الجزائر" ثم تلاه اكتشاف أكبر الحقول إنتاجاً وهو حقل زارزاتين في عام 1958، فضلاً عن اكتشافها بعد ذلك حقولاً اقل أهمية ثم اكتشاف منطقة مهمة في تاريخ النفط الجزائري ألا وهي حقل حاسي مسعود في عام 1956 م الذي يقع في صحراء الجزائر الوسطى والتي تعد من أكبر المكامن النفطية في الجزائر. و شهد عام 1958 تصدير أول شحنة من النفط الخام الجزائري من ميناء بجاية باتجاه لافيرا في مدينة مرسيليا الفرنسية.

ولكن هذه السياسة النفطية المعتمدة من قبل المستعمر بدأت تتلاشى نظرا لاشتداد المقاومة الجزائرية للاستعمار الفرنسي بما فيها تدمير أنابيب نقل النفط و إعلان جبهة التحرير في عام 1957 م ان الجزائر لن تلتزم بأية معاهدة أو عقود أو اتفاقيات عقدتها أو تعقدها فرنسا باسم الجزائر، كما أصدر وفد الحكومة الجزائرية المؤقتة لدى هيئة الأمم المتحدة في عام 1958 م كتيباً تعرض فيها لمنشآت النفط الفرنسية في الجزائر مؤكداً فيه عن عزم جبهة التحرير على القضاء على أية استثمارات ترمي إلى استغلال ثروة الجزائر الوطنية، إلى جانب تأييد الجامعة العربية موقف الحكومة الجزائرية بمقاطعة شركات النفط التي تتعاون مع السلطات الفرنسية في استغلال النفط الجزائري.

5.مشروع قسنطينة

بعد اندلاع الثورة التحريرية وانتهاء الحرب العالمية الثانية قدمت السلطات الاستعمارية مشروع اقتصادي تنموي أعلن عليه رئيس الحكومة شارل ديغول في 3 أكتوبر 1953 بقسنطينة، يهدف إلى تغيير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وحل مشاكل الجزائريين خاصة المناطق الريفية خلال مدة 5 سنوات، وتتمثل أهداف هذا المخطط فيما يلي:

- النهوض بالريف و يكون ذلك بالاعتناء بعدد كبير من سكان الريف من خلال استصلاح الأراضي الغابية و توسيع مساحة الأراضي المسقية، بناء سدين كبيرين الأول في ناحية عنابة والثاني في ناحية وهران وتطوير الري، إضافة إلى توزيع 250 ألف هكتار من الأراضي الزراعية على الجزائريين؛
- انجاز 200000 وحدة سكنية لإسكان مليون جزائري؛

- توظيف 10% من الجزائريين كإطارات إلى جانب الفرنسين في قطاعات الجيش والتربية والإدارة إضافة إلى مساواة رواتب الجزائريين مع الفرنسيين؛
- الاهتمام بتعليم الجزائريين وفتح المدارس أمام 15 مليون طفل جزائري؛
- تطوير الصناعة وتنمية الموارد الطاقوية المكتشفة حديثا.

غير أن هذا المشروع لم يحقق أهدافه المعلنة لأنه يحمل في طياته أهداف خفية وهي إخماد الثورة الجزائرية إلا أن قادة الثورة تمسكوا بقضية استقلال الجزائر لتدخل مرحلة المفاوضات سنة 1961 م.

6.خصائص الاقتصاد الجزائري خلال العهد الفرنسي

تميز الاقتصاد الجزائري خلال تلك الفترة من ناحية تركيبه الهيكلي بخاصيتين وهما**(حسن بهلول،1999،ج1، ص ص 22 -26):**

- سيطرة النشاط الفلاحي حيث تمثلت سياسة الاستعمار الفرنسي الاقتصادية في الجزائر بعد الاحتلال في تخصيص هذا البلد في الإنتاج الزراعي وخلق قطاع زراعي يملكه المعمرون، والذي بلغت مساحته الكلية حسب إحصاء 1954م حوالي 2.7 مليون هكتار موزعة بين 25000 معمر، و هذا في الوقت الذي كانت فيه مساحة قطاع مجموع الجزائريين تقدر بحوالي 5.6 مليون هكتار يملكها حوالي أكثر من 622000 جزائري. وقد شكل الإنتاج الزراعي أكبر جزء في مجموع الناتج الداخلي الإجمالي الذي بلغ سنة 1953 م قيمة 304 مليار فرنك ، حيث قدرت حصة القطاع الفلاحي من هذا الناتج بحوالي 58% والباقي يمثل حصة الصناعة التي كانت مجرد صناعة إستخراجية في الغالب.

ومن جهة أخرى تميزت المبادلات التجارية الخارجية للجزائر قبل الاستقلال بعدم التوازن، و يتضح ذلك من جهة على صعيد معدل تغطية الصادرات للواردات الذي كان عاجز بنسبة قريبة من 38 % حسب أرقام سنة 1954م، ومن جهة أخرى على صعيد التوزيع الجغرافي للمبادلات التي نجد أكثر من 66 % من الصادرات كانت تتجه إلى فرنسا وحوالي 75% م من الواردات كانت تأتي منها؛

- سيطرة طبقة اجتماعية أجنبية على القوى الاقتصادية الرئيسية للبلاد، تصنف هذه الطبقة إلى أربع مجموعات من الرأسماليين وهي:

- **مجموعة الرأسماليين الصناعيين:** الذين كانوا يمارسون هيمنتهم على القطاع الصناعي عن طريق تشكيل اتحادات صناعية مثل "بنك الاتحاد الباريسي– ميرابو" الذي كان يسيطر على نسبة 78% مناجم حديد الونزة؛
- **مجموعة الرأسماليين العقاريين:** الذين كانوا يسيطرون على العديد من المساحات الزراعية والمباني مثل "شركة المزارع الفرنسية لتونس" التي كانت تسيطر على سبعة دومينات، وشركة "كيرولي" التي كانت تملك مباني وأراضي زراعية واسعة في سهول متيجة؛
- **مجموعة الرأسماليين الماليين:** الذين كانوا يسيطرون على الجهاز المصرفي مثل القرض العقاري للجزائر و تونس الذي هو فرع القرض العقاري الفرنسي؛
- **مجموعة الرأسماليين الزراعيين:** الذين يمثلهم الكولون بعددهم المحدود 25000 مالك و لكنهم قوة اقتصادية و سياسية كبيرة.

وبهذا أصيب الاقتصاد الجزائري بتشوهات ظهرت بمظاهر متعددة منها:

- اختلال العلاقة بين الموارد المادية و البشرية بفعل قلة الوسائل المادية و ضعف التراكم الرأسمالي (الاستثمار) من جهة و ارتفاع نسبة الزيادات السكانية من جهة ثانية؛
- اختلال الهيكل الإنتاجي المتمثل أولا في ضعف نصيب الصناعة في تكوين الناتج الداخلي الخام قياسا بنصيب الزراعة، و ثانيا تركز كبير لليد العاملة في القطاع الزراعي غير المندمج في اقتصاد المبادلة و بالتالي اختلال هيكل التشغيل؛
- أحادية هيكل التجارة الخارجية المتمثلة في تصدير عدد محدود من الموارد و المنتجات بفعل واقع السيطرة و الاندماج.

المحور الثالث: مرحلة تخطيط التنمية الاقتصادية 1962- 1979

تعد هذه المرحلة المرحلة الأولى لتأسيس الاقتصاد الجزائري وإحداث تغييرات في البنيان الموروث عن الحقبة الاستعمارية التي استغلت البلاد لفترة طويلة، حيث شرعت الجزائر في عملية التخطيط وقيامها بعدة مخططات تنموية إضافة إلى عملية التأميمات من أجل تحقيق استقلال اقتصادي و بناء اقتصاد وطني قوي يقوم على إستراتيجية تنموية تكمن في إنشاء شركات وطنية تملكها الدولة واعتبارها كأداة من الأدوات الأساسية لتحقيق إستراتيجية التنمية خلال تلك الفترة.

1. مرحلة الانتظار1962- 1966

1.1. الأوضاع الاقتصادية خلال فترة الانتظار

لقد كان الوضع الاقتصادي الذي واجهته الحكومة الأولى سنة 1962م اقتصادا شبه مدمر من جراء الحرب و التخريب الاستعماري. كما قام المعمرون بنقل و تحويل ممتلكاتهم و أخذوا مدخراتهم ورؤوس أموالهم، إذ سجل في شهر واحد و هو شهر جوان 1962 م تحويل 750 مليون فرنسي من الجزائر إلى فرنسا، أما الممتلكات غير المنقولة فقد قاموا بتخريبها. كما غادر ما يقارب مليون معمر الجزائر في بضعة شهور. إذ هاجر حوالي 50000 إطار عالي، و 35000 إطار متوسط، و 100000 عامل موظف. و كان القصد من وراء هذا كله هو خلق مشاكل أمام الدولة الجزائرية المستقلة حديثا. حيث أن الجزائر ورثت منظومة اقتصادية خاضعة تماما لحاجات الاقتصاد الفرنسي، إذ قدرت صادراتها إلى فرنسا بـ 85%، أما الواردات فقدرت بـ 80% و هذا سنة 1962.

إن أول إجراء قامت به السلطة الجزائرية هو إعلان أملاك المعمرين دون مالك، الأمر الذي سمح لها بمنح إدارتها للجهاز الإداري وهذا لتجنب تحويلها إلى فرنسا، و وضع حواجز أمام هروب رؤوس الأموال. و بالتالي ظهرت الدولة غداة الاستقلال كالمنشئ و المستثمر الوحيد بينما تم تهميش القطاع الخاص في هذه المرحلة، و ذلك للوقوف في وجه البرجوازية الجزائرية التي نمت أثناء الثورة وكانت تتطلع إلى الاستيلاء على الممتلكات بعد خروج المعمرين لتحل مكانهم. و هكذا ظهر نظام التسيير الذاتي للأملاك دون مالك و لا سيما المزارع و الوحدات التي تركها المعمرون (**هني، 1991، ص ص21،22)**

2.1. مرحلة التسيير الداتي

لقد نشأت فكرة التسيير الذاتي في الجزائر تلقائيا و لم تكن وليدة تفكير عميق، و إنما كانت استجابة عفوية لظروف سياسية و اجتماعية فرضت العمل بهذا النمط. حيث عرف التسيير الذاتي من خلال التسيير الجماعي للمزارع و المصانع و الإدارات المهملة التي كانت ملكا للمعمرين و تحولت ملكيتها للمجتمع بعد رحيلهم.

- **مفهوم التسيير الذاتي**

ففي المشروع التمهيدي لمبادئ التسيير الذاتي الرئيسية عرف هذا الأخير على أنه "نوع من التنظيم السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي يمثل محتواه الأيديولوجي السبيل الرئيسية التي اختارتها الجزائر للإفضاء إلى الاشتراكية، و التي توفق بين مصالح العمال الذين ارتقوا من صنف الأجير إلى صنف المنتج الحر المسؤول بمشاركتهم المباشرة في تسيير الوحدات الإنتاجية. واهتمامهم المعنوي و المادي بثمرة إنتاجهم و بين مصالح المجموعة الوطنية بأخذ قسط من أرباح المنشأة لفائدة المجموعة، و بإخضاع مخططات الوحدة لمخططات التنمية الوطنية و الإقليمية".

كما عرف التسيير الذاتي بأنه "تجربة اشتراكية في ميدان الإنتاج و الاستغلال الجماعي للوحدات الإنتاجية و الاشتراكية في وسائل الإنتاج و انقسام الناتج بين أفراد الجماعة".

التسيير الذاتي في ضوء التجربة الجزائرية بأنه "تسيير العمال الديمقراطية للمنشآت و المستثمرات التي هجرها الأوروبيين و التي تم تأميمها".

فهو يرى أن التسيير الذاتي يقوم على ثلاث دلالات أساسية **(السويدي، ص ص 15،16)**:

- الاستقلال الاقتصادي للوحدة الإنتاجية في إطار أهداف الخطة العامة؛
- الاستقلال الإداري للوحدة الإنتاجية التي يسيرها العمال في إطار اللوائح التي تعدها الدولة؛
- حصول العمال على أرباحهم من عوائد الوحدة الإنتاجية بعد خصم حصة المجموعة الوطنية.

- **مرتكزات التسيير الذاتي**

اعتمدت هذه المرحلة في بدايتها على برامج أولية لوضع سياسة كلية للنهوض بالاقتصاد الجزائري و إعادة بناء الدولة من جديد و نذكر منها:

- **برنامج طرابلس:** قبل الاستقلال ببضعة شهور اجتمع سنة 1962 المجلس الوطني للثورة بمدينة طرابلس الليبية ليضع الخطوط العريضة لقيام الجمهورية الديمقراطية الشعبية. حيث يعتبر برنامج طرابلس من النصوص الأساسية التي تحكم السياسة الاقتصادية و الاجتماعية. فهذا البرنامج تضمن ضرورة تحقيق الاستقلال الاقتصادي عن طريق التأميم للمصالح الأجنبية. فهو لم يتبنى منهج اقتصادي، بل اكتفى فقط باستبعاد التنمية القائمة على اقتصاد السوق. و أكد على ضرورة تبني التخطيط الذي يمثل البديل، و دعا إلى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية **(هني، 1991، ص 21)**.

- **ميثاق الجزائر:** تم صدوره انطلاقا من المؤتمر الأول لجبهة التحرير الوطني في سنة 1964م، حيث تضمن إستراتيجية واضحة للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية، وذلك بتبني نموذج التنمية الاشتراكية. و الذي يقوم أساسا على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، وهذا لحل المشاكل و الظروف السياسية و الاجتماعية السيئة التي سادت خلال المرحلة الانتقالية **(Bouamama, 2000, P 101)**.

إن برنامج طرابلس و ميثاق الجزائر أكدا على دعم نظام التسيير الذاتي و دعا إلى تعميمه في المجتمع. و كان الهدف من وراء ذلك هو خلق فرص عمل و تحسين مستوى المعيشة و تدعيم المزارع المسيرة ذاتيا بهدف تلبية الطلب الاستهلاكي.

- **هياكل التسيير الذاتي**

يقوم نظام التسيير الذاتي بتوكيل مهام تسيير الأملاك التي تركها المعمرون إلى الهيآت التالية **(واضح، 2002، ص ص 60، 61)**:

- **الجمعية العامة للعمال:** تعتبر الجمعية أعلى هيئة في المؤسسة و تتكون من العمال الدائمين يعين المدير أعضاءها، مهمتهم تتمثل في الموافقة على البرامج التالية:

- البرنامج الشهري؛
- القانون المتعلق بتنظيم العمل؛
- تحديد و توزيع المهام؛
- الموافقة على حسابات نهاية السنة؛
- انتخاب مجلس العمال.

- **مجلس العمال:** يتم انتخاب هذا المجلس من طرف الجمعية العامة للعمال لمدة ثلاث سنوات. يجتمع مرة في الشهر على الأقل، بقرار من لجنة التسيير إلا أنه يمكن عقد اجتماع استثنائي بطلب من ثلث أعضائه تتمثل مهامه في:
  - الموافقة على النظام الداخلي للمؤسسة؛
  - الإشراف على سياسة القروض سواء المتوسطة أو طويلة المدى؛
  - توظيف و طرد العمال؛
  - إعداد الحسابات السنوية للمؤسسة و مراقبتها قبل عرضها على الجمعية العامة؛
  - انتخاب لجنة التسيير.
- **لجنة التسيير:** يتم انتخاب أعضائها من طرف مجلس العمال و هذا لمدة ثلاث سنوات. تقوم بتسيير المؤسسة بعد انتخاب رئيسا لها من بين أعضائها، كما تقوم بالمهام التالية:
  - إعداد المخططات التنموية للمؤسسة؛
  - توزيع المسؤوليات و المهام؛
  - ضبط القواعد و الترتيبات المتعلقة بالعمل داخل المؤسسة؛
  - تقرير سياسة القروض و الشراء و التوزيع، و التسويق، و حل المشاكل التي تواجه المؤسسة.

ما يمكن ملاحظته أن مجلس العمال و لجنة التسيير تتكون أعضائها من العمال الذين يباشرون العمل في الإنتاج حيث أن ثلثي من أعضاء هذه المجالس هم من العمال المنتخبين.

- **المديرية:** تشكل المديرية جهازا تنفيذيا لقرارات هيئة المداولة، حيث يتم تعيين مدير يمثل الدولة داخل المؤسسة. يعمل تحت سلطة رئيس لجنة التسيير، تتمثل مهامه في الحفاظ على شرعية العمليات الاقتصادية والمالية. وكذا يقوم بوظيفة المراقب المالي والتقني، ويوقع التعهدات، ينظر في حسابات آخر السنة و يسهر على حسابات المؤسسة.

يعكس نمط التسيير الذاتي محاولة العمال التحكم في زمام الأمور ومواصلة النشاط الاقتصادي بعد الاستقلال، وخروج المعمرين و بالتالي فإنه نجد أن العمال هنا زاوجوا بين وظيفتي الإنتاج و التسيير محاولة منهم الحفاظ على المؤسسات أكثر من انشغالهم بالتنظيم الجيد وتحسين الإنتاج، نظرا لعدم وجود الخبرة الكافية لديهم في مجال التسيير.

إن منهج التسيير الذاتي لم يدم طويلا، و تعتبر قرارات التأميم التي صدرت خلال تلك الفترة تأكيدا على تقليل انتشاره. فأخذت الشركات الوطنية مكان لجان التسيير، نظرا لكون هذا النمط من التسيير واجه صعوبات بسبب تداخل الصلاحيات و تقاسمها بين مختلف الهيئات الموجودة داخل المؤسسة. هذا ما أدى إلى بروز العديد من الصراعات بين العمال والإدارة.

فالتسيير الذاتي نمط افترضته الأحداث غداة الاستقلال وقد قامت بتزكية السلطة السياسية أنداك و أصدرت العديد من القرارات لكي تحدد الصيغة التنظيمية للمؤسسات و المزارع المسيرة ذاتيا.

وسمحت هذه القرارات بتأميمات مختلفة على النحو التالي:

- تأميم أراضي المعمرين وتطبيق نظام التسيير الذاتي 1963؛
- تأميم بنك الجزائر وإصدار عملة الدينار الجزائري جانفي 1963؛
- تأميم جميع البنوك الأجنبية ماي 1966؛
- تأميم المناجم ماي 1966؛
- تأميم شركات التأمين والتجارة الخارجية وقطاع النقل ماي 1966.

3.1. تقييم فترة الانتظار

خلال هذه الفترة لم تتحمل الدولة أعباء التنمية ولم تظهر فيها بالمفهوم الاقتصادي حيث عاش الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال حالة ركود سبه تامة وتبعية للاقتصاد الفرنسي، كما تعتبر هذه المرحلة نقطة انطلاق لتأسيس الاقتصاد الجزائري من قيام الدولة بجملة التأميمات وكذلك تبنيها لميثاق الجزائر وبرنامج طرابلس والذي وضعت فيهم النصوص الأساسية التي تحكم السياسة الاقتصادية من أجل توفير شروط التنمية الشاملة والمتوازنة. لقد تميزت هذه المرحلة بعجز الموازنة وضعف الموارد المالية إضافة إلى هجرة الإطارات الأوروبية وتحويل رؤوس الأموال إلى الخارج مما سبب للاقتصاد الوطني العجز العام.

إن منهج التسيير الذاتي لم يدم طويلا، و تعتبر قرارات التأميم التي صدرت خلال تلك الفترة تأكيدا على تقليل انتشاره. فأخذت الشركات الوطنية مكان لجان التسيير، نظرا لكون هذا النمط من التسيير واجه صعوبات بسبب تداخل الصلاحيات و تقاسمها بين مختلف الهيئات الموجودة داخل المؤسسة. هذا ما أدى إلى بروز العديد من الصراعات بين العمال و الإدارة.

2. المخطط الثلاثي 1967- 1969

هدف هذا المخطط إلى تحضير الوسائل المادية والبشرية لانجاز المخططات المقبلة حيث ارتكز على قطاع الصناعة و المحروقات بالدرجة الأولى، حيث خصص لتنفيذ المخطط غلاف مالي قدر ب 11.081 مليون دينار جزائري خصص منه 49 % لقطاع الصناعة. لقد هدفت الجزائر أساسا في هذه المرحلة إلى خلق قاعدة صناعية متينة تؤدي إلى انطلاقة سريعة لباقي القطاعات. نفذت الحكومة الجزائرية 87 % من هذا المخطط أي ما قيمته 470 مليون دينار جزائري، وتأتي المحروقات والصناعات البيتروكيمياوئية في مقدمة القطاعات التي تم تنفيذها وفق توقعات المخطط، في حين نجد أن قطاعات أخرى لم تعرف إلا انجازات قليلة ويتعلق الأمر بخدمات السكن والصحة والتعليم على وجه الخصوص، حيث ترتب على ذلك نتائج سلبية انعكست على مستوى الوضع الاجتماعي للمواطن الجزائري وتأتي المحروقات والصناعات البيتروكيمياوئية في مقدمة القطاعات التي تم تنفيذها وفق توقعات المخطط، في حين نجد أن قطاعات أخرى لم تعرف إلا انجازات قليلة ويتعلق الأمر بخدمات السكن والصحة والتعليم على وجه الخصوص، وهذا ما يدل على توجه الدولة على الاهتمام بالصناعات القاعدية

الثقيلة، وتأجيل الاهتمام بالخدمات الاجتماعية إلى ما بعد تحقيق ذلك الهدف، إضافة إلى ضعف إمكانيات الاستثمار، ولجوء الدولة إلى الاقتراض لتنفيذ المشاريع المستعجلة والإستراتيجية ضمن خطة التنمية **(هني، ص 217)**.

ويمكن توضيح توزيع الاستثمارات لهذا المخطط وفقا للجدول التالي:

الجدول رقم (01): توزيع استثمارات الخطة الثلاثية (1967- 1969)

الوحدة: مليار دج

القطاعات	استثمارات مخططة		التنفيذ	
	المبلغ	%	المبلغ	%
الصناعة	5,4	49	4,75	87
الزراعة	1,869	17	1,61	85,9
القاعدة الهيكلية	1,124	15	855	72
السكن	413	4,9	249	60,2
التربية	912	8,2	704	77
التكوين	127	1,1	103	71,6
السياحة	285	2,5	117	60
القطاع الاجتماعي	295	2,6	229	76
القطاع الإداري	441	4	304	70
استثمارات مختلفة	215	1,9	147	70
المجموع	**11,08**	**100**	**9,12**	/

Source : bessaha abdelgani, Developement de l' algerie et problemes de financement de l'indistrie, mémoire universite d'alger, p 121.

ولتوضيح نتائج الجدول نستعين بالشكل الموالي:

الشكل رقم (01): توزيع استثمارات الخطة الثلاثية (1967- 1969)

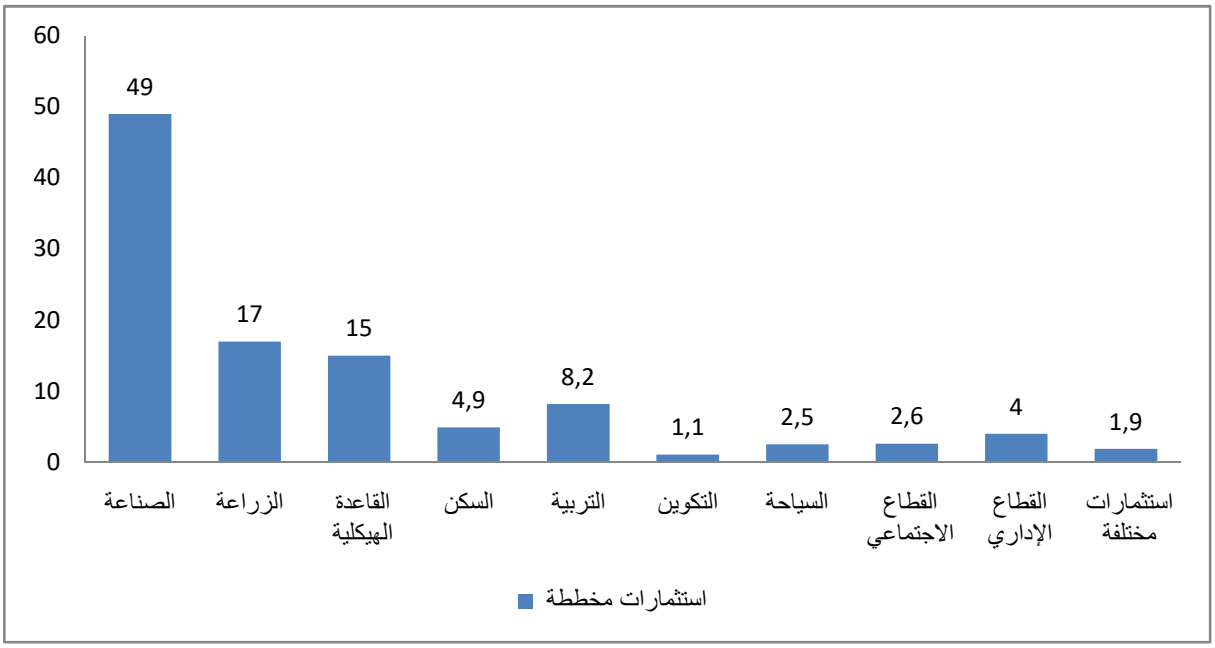

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (01)

من خلال الجدول والشكل أعلاه يتبين ما يلي:

- لقد أعطى المخطط الثلاثي أهمية قصوى لقطاع الصناعة بنسبة 49% من اجمالي استثمارات المخطط الثلاثي في حين بلغت نسبة الزراعة 17 % وهي نسبة قليلة مقارنة بقطاع الصناعة؛
- إن نسبة الانجازات المحققة في قطاعي الصناعة والزراعة هي 87 % و 85,9 % على التوالي وهي نسبة مرتفعة مقارنة بباقي القطاعات؛
- لم يهتم المخطط الثلاثي الأول بقطاعات الهياكل القاعدية الاقتصادية والهياكل القاعدية الاجتماعية حيث خصصت لهم نسبة قليلة من إجمالي هذه الاستثمارات وتقدر ب 2, 04 % وهي نسبة ضئيلة جدا، كما أن الانجازات عرفت هي الأخرى نسب ضعيفة من معدل الاستهلاك الاستثماري في قطاع السكن والتربية والتكوين، السياحة.

من خلال ما تقدم يتبين أن المخطط الثلاثي الأول يعكس إستراتيجية الدولة نحو تطوير جهازها الإنتاجي وبناء قاعدة صناعية قوية قائمة على الصناعات الثقيلة وهذا لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مفادها نمو الصناعة يدفع النمو بباقي الصناعات وهي إستراتيجية اعتمدتها أغلب الدول حديثة الاستقلال ذات التوجه الاشتراكي.

3. المخطط الرباعي الأول 1970- 1973

يعتبر المخطط الرباعي الأول مخطط متوسط الأجل على عكس المخطط الثلاثي الأول والذي كانت مدته قصيرة الأجل و استهدف هذا المخطط تحقيق نمو سنوي يقدر ب 9 % وحجم استثمار قدر بمبلغ 27مليار دينار جزائري، في حين لم يبلغ حجم الاستثمارات المخصصة للخطة الثلاثية سوى 11.081مليار دينار جزائري، وقد كانت أهداف هذه الخطة تتطابق مع إستراتيجية التنمية الاجتماعية والاقتصادية، التي صبت اهتمامها بالدرجة الأولى على التخفيف من حدة البطالة، في إطار خطة متكاملة للتصنيع السريع وهكذا اشتملت هذه الخطة على استثمارات ضخمة في مجال التصنيع، استهدفت أساسا بعث صناعات الحديد والصلب باعتبارها منطلق كل صناعة معدنية أو ميكانيكية، وتحويل المواد غير الحديدية لتوسيع الصناعة الميكانيكية والكهربائية، وكذا تطوير صناعة الأسمدة التي توفر المنتجات الإستراتيجية وتطور القطاع الزراعي.

ويمكن توضيح توزيع الاستثمارات لهذا المخطط وفقا للجدول التالي:

الجدول رقم (02): توزيع استثمارات المخطط الرباعي الأول(1970 - 1973)

الوحدة: مليار دج

القطاعات / البيان	تكاليف برامج الاعتماد المالي	الترخيص المالي
لقطاع المنتج	46,84	17,34
الصناعة	37,75	12,4
الزراعة	9,49	4,94
القطاع شبه منتج	4,43	1,87
التجارة النقل و الموصلات السلكية	4,43	1,87
القطاع غير منتج	17,29	8,54
البنية التحتية الاقتصادية	2,05	1,14
البنية التحتية الاجتماعية	15,24	7,4
مجموع الاستثمارات	**28,56**	**27,75**

المصدر: محمد بلقاسم حسن بهلول (1999)، سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الحزء 01، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 198.

ولتوضيح نتائج الجدول نستعين بالشكل الموالي:

الشكل رقم (02): توزيع استثمارات المخطط الرباعي الأول(1970 - 1973)

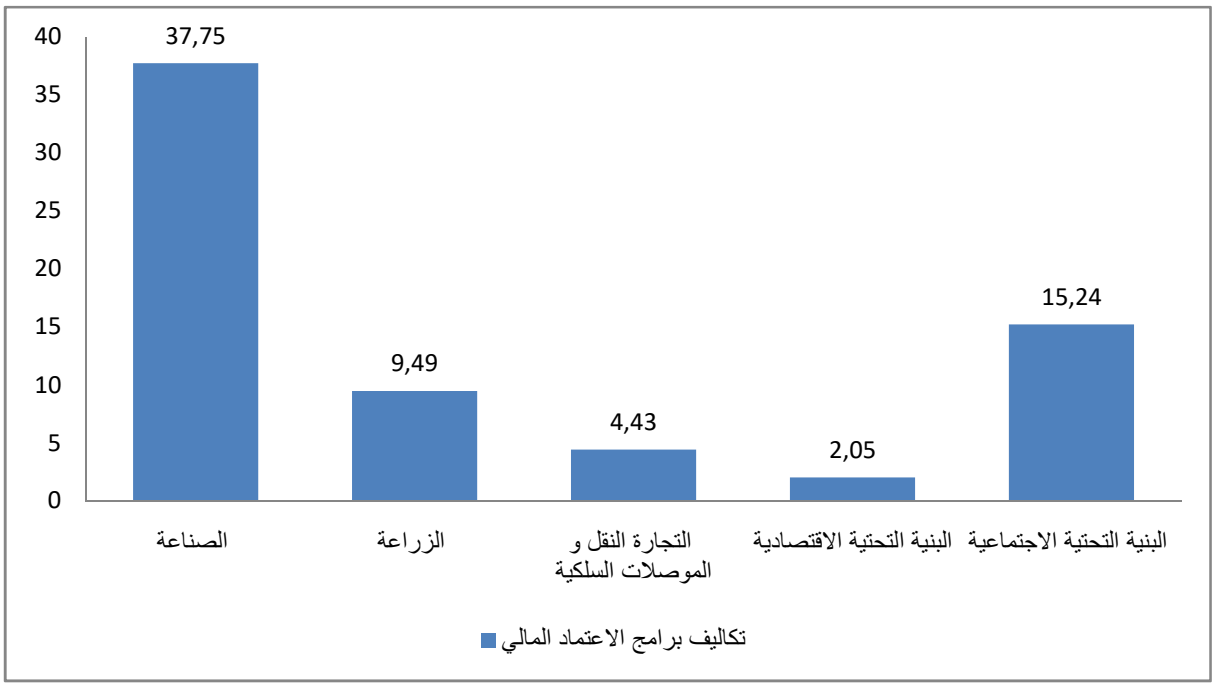

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (2)

يتضح من الجدول والشكل أعلاه أن:

- قطاع الصناعة قد خصص له حصة كبيرة تقدر ب 37,75 مليار دينار جزائري ثم قطاع الزراعة ب 9,49 مليار دينار جزائري وهو مبلغ ضعيف مقارنة بقطاع الصناعة وهذا ما يؤكد الاتجاه التصنيعي خلال هدا المخطط؛ يليه قطاعات البنية التحتية الاقتصادية والبنية التحتية الاجتماعي بمبلغ يقدر 17,29 مليار دينار جزائري وفي المرتبة الأخيرة قطاعات النقل التجارة والمواصلات بمبلغ 4,43 مليار دينار جزائري؛
- ارتفاع الاستثمارات المنجزة أو المحققة في القطاع الصناعي، كما ارتفعت الاستثمارات الفعلية من 4,75 مليار دينار جزائري خلال المخطط الثلاثي الأول إلى 12,4 مليار دينار جزائري خلال المخطط الرباعي الأول؛
- ارتفعت الاستثمارات الزراعية من 1,869 مليار دينار جزائري خلال المخطط الثلاثي الأول إلى 9,49 مليار دينار جزائري خلال المخطط الرباعي الأول.

يمثل هذا المخطط بداية التخطيط الفعلي للتنمية في الجزائر، كما قام بتقوية القطاع العام عن طريق القضاء على الرأس مال الأجنبي،شهدت هذه الفترة **(سنوسي، مراد بودية، 2014، ص 29) :**

- تأميمات مختلفة بما فيها المحروقات سنة 1971؛
- إحداث الثورة الزراعية في 08-11-1971.

4.المخطط الرباعي الثاني (1974- 1977)

يعتبر المخطط الرباعي الثاني ثالث مخطط أعدته الجزائر منذ الاستقلال، وتعد الأهداف العامة لهذا المخطط مماثلة لأهداف المخططات السابقة وهي بناء اقتصاد وطني مستقل معتمدا على التوجه الاشتراكي والتأكيد عل الاستراتيجبة الصناعية مع مواصلة خيار الصناعات المصنعة, وقد تميز بارتفاع الحجم الاستثماري التقديري إلى 4 أضعاف مقارنة بالمخطط الرباعي الأول و 12 ضعف بالنسبة للمخطط الثلاثي الأول وقد قدرت قيمته ب 110 مليار دينار جزائري.

تتمثل المحاور الثلاثة لسياسة المخطط الرباعي الثاني في**(حسن بهلول، 1999،ج 01، ص269) :**

- الاهتمام بالقطاع المنتج مباشرة كأساس لتطوير القوى الإنتاجية؛
- الاهتمام بالقطاع الصناعي باعتباره المحرك الرئيسي لتطوير القوى الإنتاجية؛
- إعطاء أهمية لقطاع البنية التحتية خدمة للطبقة العاملة وتحسين شروط استهلاكها.

ويمكن توزيع استثمارات هذا المخطط على مختلف القطاعات كما يلي:

الجدول رقم (03) : توزيع استثمارات المخطط الرباعي الثاني(1974- 1977).

الوحدة: مليار دج

القطاعات	الاستثمارات المخططة		انجاز الاستثمارات	
	المبلغ	النسبة (%)	المبلغ	النسبة (%)
الصناعة	48000	43,5	74,2	61,1
الزراعة	12005	10,9	5,8	4,8
القاعدة الهيكلية	15521	14	40,8	33,7
التربية والتكوين	9947	9		
النشاط الاجتماعي	14610	13,3		
التجهيزات الإدارية	1399	1,3		
استثمارات أخرى	2520	2,3		
مجموع الاستثمارات	**110217**	**100**	**120,8**	**100**

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على بلقاسم بهلول مرجع سبق ذكره، ص 265.

ولتوضيح نتائج الجدول نستعين بالشكل الموالي:

الشكل رقم (03): توزيع استثمارات المخطط الرباعي الثاني (1974- 1977).

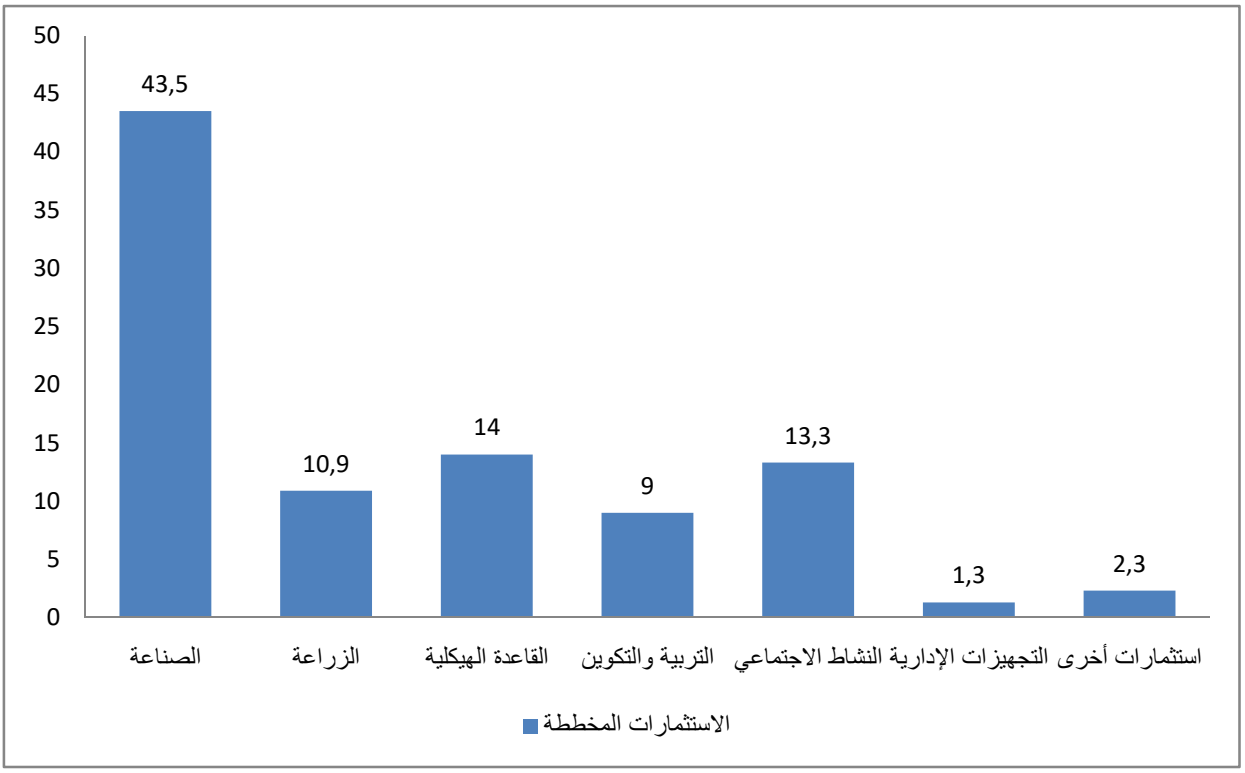

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (3)

يتضح من الجدول أعلاه ما يلي:

- إن هذا المخطط جاء لتأكيد توجهات المخططات السابقة من خلال التركيز على القطاع الصناعي و إعطاءه أهمية كبيرة حيث أخذ أكبر حصة من قيمة المخطط وتقدر بـ 48000 مليار دينار جزائري أي بنسبة 43,5 % يليها قطاع البنية التحتية الاجتماعية- المدارس، المستشفيات) بمبلغ 15521 مليار دينار جزائري أي ما يعادل 14 % ثم قطاع النشاط الاجتماعي بمبلغ 14610 مليار دينار جزائري أي بنسبة 13,3 % ثم الزراعة بمبلغ 12005 مليار دينار جزائري بنسبة 10,9 % ثم تأتي باقي القطاعات بنسب ضعيفة.

لقد واصل المخطط الرباعي الثاني الاهتمام بالصناعات القاعدية خاصة المحروقات والمعادن حيث تم إكمال المشاريع السابقة و الانطلاق في مشاريع أخرى جديدة، وما يعاب عليه أنه أهمل التنمية الزراعية.

كما سجل هذا المخطط قفزة استثمارية كبيرة وذلك بفضل التجربة المكتسبة في التخطيط والظروف المالية المواتية بفضل تحسن أسعار البترول في السوق الدولية.

السوق الدولية.

5. اتجاهات المرحلة التكميلية للمخطط الرباعي الثاني (1978- 1979)

يعبر هذا المخطط عن مرحلة انتقالية بين المخطط الرباعي الثاني والمخطط الخماسي الأول الذي بدأ سنة 1980م، عملت الدولة على انجاز البرامج الاستثمارية المتبقية بدون انجاز والمسجلة في المخطط الرباعي الثاني، فهو يعتبر مرحلة تكميلية لهذا المخطط بالإضافة إلى بعض الاستثمارات الجديدة لمواجهة الحاجات الجديدة للتنمية,

ويمكن توضيح توزيع استثمارات المرحلة التكميلية وفقا للجدول الموال:

الجدول رقم (04) : توزيع استثمارات المرحلة التكميلية.

الوحدة: مليار دج

القطاعات	المخطط الكميلي
	الانجازات
الفلاحة	3,259
الصناعة	66,864
الغلاف المالي للمخطط	106,759

Source : Houcine Benissad, « la reforme economique en Algerie », p : 17.

يتبن من الجدول أعلاه ما يلي:

- من خلال هذا البرنامج نلاحظ أن الدولة ما زالت ترتكز على نفس الخيار والتوجه وهو الصناعات الثقيلة من خلال تخصيص الجزء الأكبر منه لقطاع الصناعة بنسبة تعادل 62 % من قيمة البرنامج؛
- مجموع الاستثمارات المسجلة أو الاستثنائية هي 106,759 مليار دينار جزائري وقد توزعت على القطاعات على التوالي الصناعة 66,864 مليار دينار جزائري ثم قطاع الزراعة بـ 3,259 مليار دينار جزائري؛

- تقدر استثمارات سنة 1978 ب 96.92 مليار دينار جزائري أما استثمارات سنة 1979 ب 54.78 مليار دينار جزائري.

6.تقييم المرحلة 1965- 1979

- سياسة التخطيط في هذه الفترة يسيطر عليها الطابع الإلزامي المركزي من جهة و طغت علبها أولوية التصنيع من جهة أخرى؛
- عرفت هذه الفترة ثلاث مخططات تنموية بالإضافة إلى جانب البرنامج التكميلي وهي أكبر فترة تخطيط في الجزائر؛
- حجم الإنفاق الاستثماري لهذه الفترة هو 274 مليار دينار جزائري 60% منها موجهة لقطاع الصناعة؛
- تهميش قطاع الزراعة والهياكل القاعدية خلال هذه الفترة؛
- إعطاء الأولوية لقطاع الصناعات والاعتماد على إستراتيجية التصنيع الثقيل أو الصناعة المصنعة مع التركيز على قطاع المحروقات وقد فشلت الجزائر بإتباعها لهذه الإستراتيجية والتي تتطلب مجموعة من المقومات المساعدة من غير توفر المواد الأولية وهي توفر بنية تحتية قوية من طرق ومواصلات وسكك حديدية والكهرباء والمياه مما يساعد على إقامة الصناعات الثقيلة، اضافة إلى اتساع حجم السوق حيث كلما كان حجم السوق كبيرا كلما كان نمط الاختيار نحو الصناعات الثقيلة لكون هذه الأخيرة تحتاج إلى أسواق كبيرة لتصريف منتجاتها حتى تستفيد من مزايا اقتصاديات الحجم لتخفيف تكاليف إنتاجها، حجم القوة العاملة وتركيبتها فالصناعات الثقيلة تحتاج إلى يد عاملة ماهرة ومدربة لتشغيل الآلات والمعدات الثقيلة خاصة إذا كانت متقدمة تقنيا.

إن إستراتيجية التصنيع الثقيل ترتكز على البدء بإقامة الصناعات الرأسمالية الثقيلة كالآلات والمعدات ثم الانتقال إلى إقامة الصناعات الاستهلاكية و الوسيطية وتقول هذه الإستراتيجية أن وجود الصناعات الثقيلة يمهد الطريق أمام الصناعات الخفيفة. وقد اعتمدت هذه الاستراتيجة من قبل الدول الاشتراكية سابقا ولم تحقق النجاح المطلوب لأن الجزائر في هذه الفترة تميزت بمنظومة تعليمية وبيئة اقتصادية هشة لحداثة استقلالها.

لقد عرفت هذه المرحلة مجموعة من النقاط الايجابية والنقاط السلبية يمكن تلخيصها في النقاط التالية **(شقبقب، 2008- 2009، ص ص 31- 34):**

- **نقاط القوة**

- تسجيل معدلات عالية للاستثمار الإجمالي حيث بلغت 45.71% في الفترة 1978- 1969 وهي أكبر نسبة في الدول ذات الدخل المتوسط حيث كانت تقدر ب 26 %؛
- نمو الاستهلاك الحقيقي للفرد ب 4.5% سنويا، وكذا استهلاك العائلات بالسعر الجاري بأربع مرات؛
- زيادة معدل التشغيل بـ 5مرات في القطاع الصناعي بين 1980- 1966الأمر الذي ساهم في تخفيض معدل البطالة إلى 22.3 %سنة 1977 بعدما كانت % 32.7سنة 1966في حين انخفض دور قطاع الزراعة في توفير مناصب الشغل؛
- سجيل معدلات نمو مرتفعة للناتج المحلي الخام بحدود % 7سنويا مابين .1978-1969.

- **نقاط الضعف**

رغم النقاط الإيجابية السالفة الذكر إلا أن التجربة الجزائرية لم تخلوا من العيوب و النقائص، وإذا كان من الصعب تحديد وبدقة أسباب ضعف أداء الاقتصاد الجزائري، فإنه لا يمنع أن يتفق الاقتصاديون على عدة محاور أساسية وهي:

- الاختيار غير الموفق للمشاريع: كما أشرنا سابقا فإن نموذج الصناعات الثقيلة المتبع من طرف المخطط الجزائري لها تأثير على باقي القطاعات، وقد نالت هذه الصناعة الحظ الأوفر من الاستثمارات على حساب باقي القطاعات، وباعتبارها تعتمد على تقنيات الكثافة الرأسمالية العالية، فإن هذا أدى إلى إهمال النشاط الحرفي و الصناعات الصغيرة و المتوسطة،بالرغم من أن هاتين الصناعتين تكسبان الاقتصاد تنافسية على مستوى الأسواق الدولية التي كان ولا يزال يفتقده الاقتصاد الجزائري؛
- **ضعف التخطيط:** يرى الاقتصاديون أن من أهم أسباب عجز الدولة عن بلوغ أهدافها التنموية هو ضعف التخطيط وتراجعه و هذا بسبب الحجم الكبير للمؤسسات الوطنية الصناعية و الجمع بين عدة وظائف في مؤسسة واحدة (الإنتاج، الاستيراد، التوزيع)؛
- **مركزية القرارات مبالغ فيها:** يتطلب التخطيط المركزي وجود كفاءة إدارية واسعة وتدفق المعلومات على نطاق واسع، ومع غياب هاذي العنصرين وبوجود تدخل واسع للدولة في جميع القطاعات الاقتصادية وعلى مستوى المؤسسات الإنتاجية بحجة فرض الرقابة و التحكم

في النشاطات الاقتصادية، فإن ذلك يؤدي إلى ضعف الحافز لدى مسيري المؤسسات و العمال و إبعادهم عن اتخاذ القرار وإلى غياب المنافسة؛

- **غياب تسيير اقتصادي يرتكز على جهاز السعر:** تثبيت الأسعار ودعمها أثر سلبا على المنافسة الحرة ولم يصبح تكوين الأسعار يمثل وسيلة أساسية في اتخاذ القرار على مستوى الشركات، بل نظام إداريا يخالف قواعد السوق؛
- **إهمال دور القطاع الخاص:** سعت الدولة لإحكام قبضتها على الاقتصاد من خلال توسيع القطاع العمومي و السيطرة عليه، حيث انتقلت حصة هذا لقطاع في الإنتاج الداخلي الخام من 34.07%عام 1969إلى 65.42 % عام ،1978في حين تراجعت حصة القطاع الخاص من 45 % عام 1967إلى 5.04 % عام .1978ويعود هذا التراجع إلى تجاهل الدولة لدور القطاع الخاص في إحداث التنمية و إلى قرار رفع إعانات الدولة للاستثمار الخاص.* الجدول التالي يبين مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي؛
- **تراجع دور القطاع الزراعي في العملية التنموية:** لم يحظى القطاع الزراعي بالأولوية في الإستراتيجية التنموية من حيث توزيع الاستثمارات مما أثر على مخرجاته و شكل ضغوط تضخمية، لأن النمو الديمغرافي و الصناعي رفعا من حجم الطلب الغذائي هذا ما دفع بالحكومة الجزائرية إلى اللجوء إلى الاستيراد لتغطية العجز الحاصل،حيث ارتفع حجم الواردات من المواد الغذائية من 766مليون دج سنة 1963إلى 5174 مليون دج سنة 1979.

المحور الرابع: مرحلة التحول الإرادي للإصلاحات 1980- 1986

لقد شهدت الجزائر في فترة الثمانينات على غرار العديد من الدول النامية حركة إصلاحية كانت تهدف من ورائها إلى تحسين الوضع الاقتصادي، و إصلاح الوضع العام حيث قامت بسلسلة من الإصلاحات أولها إعادة الهيكلة العضوية ثم تلتها إعادة الهيكلة المالية و أخيرا استقلالية المؤسسات في نهاية الثمانينات.

1.المخطط الخماسي الأول 1980- 1984

لقد وضعت الجزائر مخططا خماسيا يمتد من سنة 1980 إلى غاية 1984 م وجاء هذا المخطط لتصحيح الاختلالات وتحقيق التوازن القطاعي بإعادة الاعتبار لجميع القطاعات، لقد قامت الجزائر من خلال هذا المخطط بعدة إصلاحات اقتصادية منها إعادة هيكلة المؤسسات العمومية، إصلاح النظام الجبائي، إصلاح النظام الوطني للأسعار وإعادة النظر في سياسة الأجور، ولقد اهتم هذا المخطط بضرورة التحكم في آجال وتكاليف انجاز المشاريع الاستثمارية وإدخال مخططات الإنتاج على مستوى المؤسسات العامة من أجل تحسين استخدام الجهاز الوطني المنتج، بلغت استثمارات هذا المخطط 550,50 مليار دينار جزائري بحيث كان قطاعي الصناعة والزراعة في مقدمة اهتمامات الدولة، حيث خصص جزء كبير منه للقطاع الصناعي وقدرت استثمارات قطاع الصناعة ب 155,46 مليار دينار جزائري يمثل قطاع المحروقات أكب نسبة منه ولم بهمل القطاعات الأخرى، كما تم تخصيص حصة كبيرة من استثمارات المخطط لانجاز المشاريع المتبقية كما دخلت الجزائر في إطار هذا المخطط نظاما جديد للتخطيط يتمثل في المخططات السنوية لمتابعة سير تطبيق المخطط الخماسي وتعتبر أداة لتصحيح الاختلافات التوازنية في نهاية كل سنة لمعالجة المشاكل في وقتها(**عرقوب، ص 168**).

الجدول رقم (05) : توزيع الاستثمارات بين القطاعات للمخطط الخماسي الأول (1980-1984)

الوحدة: مليار دج

القطاعات	تكاليف الرنامج	الترخيص المالي
الصناعة	231,21	155,46
الفلاحة والري	59,40	47,10
مؤسسات البناء والأشغال العمومية	25,00	20,00
القطاع شبه المنتج	46,20	35,40
الهياكل الأساسية	216,69	143,64
المجموع	**550,50**	**400,60**

المصدر: محمد بلقاسم حسن بهلول(1999)، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص97 .

ولتوضيح نتائج الجدول نستعين بالشكل الموالي:

الشكل رقم (04): توزيع الاستثمارات بين القطاعات للمخطط الخماسي الأول(1980-1984).

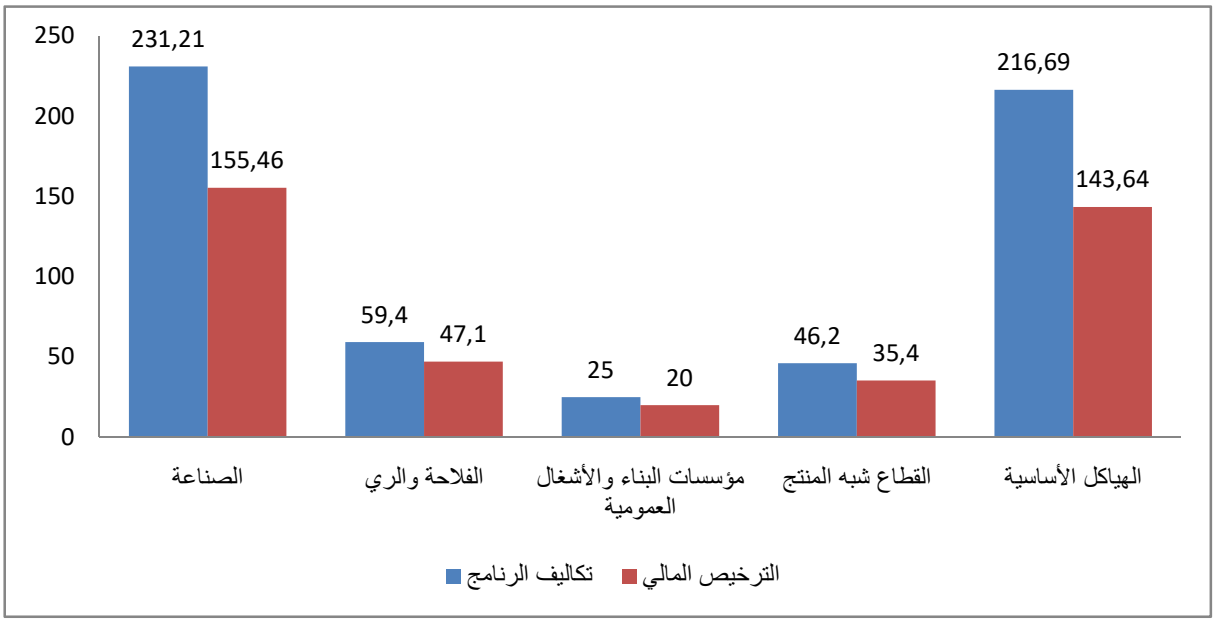

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (5).

من خلال الشكل يتبين ما يلي:

- من خلال ما سبق عرفنا بأن هذا المخطط يسعى لتحقيق التوازن القطاعي غير أن القطاع الصناعي يأخذ أكبر حصة؛
- اهتمام هذا المخطط بباقي قطاعات هياكل البنية الاقتصادية و هياكل البنية الاجتماعية على عكس المخططات السابقة.

2.الاصلاحات الاقتصادية الذاتية للفترة 1980- 1986

لقد قامت الجزائر بسلسلة من الإصلاحات أولها إعادة الهيكلة العضوية ثم تلتها إعادة الهيكلة المالية و أخيرا استقلالية المؤسسات في نهاية الثمانينات، وسنتطرق إلى هذه الإصلاحات بشيء من التفصيل فيما يلي:

1.2. إعادة الهيكلة العضوية

لقد جاءت عملية إعادة الهيكلة العضوية بفعل التطورات التي عاشتها المؤسسة الجزائرية. فقد أدى تطبيق نظام التسيير الاشتراكي إلى تكوين مؤسسات عمومية متميزة بالضخامة و التعقيد في الإدارة والتسيير. فاعتبرت عملية الإصلاح الأولى و الممثلة في إعادة الهيكلة العضوية وسيلة يمكن من خلالها تحسين أداء هذه المؤسسات و تعظيم قدراتها الإنتاجية، مما ينعكس على نتائجها وعوائدها و يضمن لها الاستمرار و النمو والقدرة على الاندماج في الاقتصاد العالمي.وذلك بإحلال المؤسسات ذات الحجم الصغير محل المؤسسات الضخمة.

1.1.2.مفهوم إعادة الهيكلة العضوية

إعادة الهيكلة العضوية هي عبارة عن مجموعة من القواعد و الإجراءات التنظيمية التي يتم من خلالها تجزئة المؤسسات العمومية الضخمة ذات الحجم الكبير و المتعددة المهام، إلى وحدات صغيرة أكثر تخصصا. للتحكم أكثر في الإدارة و التسيير وتحقيق معدلات نمو مرتفعة مقارنة بالمراحل السابقة. فإعادة الهيكلة العضوية إستراتيجية اتبعت للرفع من الفعالية و الكفاءة للمؤسسات الاقتصادية **(مرازقة، ص 116).**

2.1.2.أسباب إعادة الهيكلة العضوية

من الأسباب الرئيسية التي ولدت التفكير في عمليةإعادة الهيكلة العضوية في بداية الثمانينات يمكن أن نذكر:

- ضخامة حجم الشركات الوطنية الجزائرية مما نتج عنه صعوبة في تسيير هذه المؤسسات، وضعف الطاقات المتاحة، وعدم تحقيق الوفرات الاقتصادية. بالإضافة إلى مركزية القرارات، وغياب سياسة اجتماعية فعالة، وظروف غير ملائمة للعمل. مما أدى إلى كثره التوقفات عن العمل و أصبحت مطالب العمال تتحقق بالإضرابات؛

- تعدد مهام المؤسسات العمومية، حيث كانت هذه المؤسسات قبل إعادة الهيكلة العضوية متعددة المهام و الوظائف، مما أدى إلى تراكم بعض المشاكل لديها؛

- نقص الفعالية نتيجة عدم الاستفادة من مبدأ التخصص و تقسيم العمل، فالمؤسسات كانت تركز نشاطاتها دون تخصص، فهي تقوم بعدة اختصاصات وتراقب فرعا اقتصاديا واسعا،فهي كانت تقوم بالإنتاج و التوزيع. ونتيجة لعدم التخصص جعلتها أحيانا تخرج عن طبيعتها بسبب سوء اختيار المشاريع و الاستثمارات؛

- النتائج السيئة المحققة من طرف المؤسسات العمومية. حيث أن العدد الكبير من الوحدات التابعة لها صعب من إمكانية معرفة الوحدات الرابحة من الوحدات الخاسرة. وذلك بسبب سوء التنسيق بينها وبين الهياكل المركزية، في غياب نظام معلوماتي قوي؛

- العمالة الزائدة نتيجة لسياسة التوظيف التي اتبعتها الدولة بغية امتصاص البطالة وتحقيق تنمية اجتماعية؛

- بيروقراطية التسيير و زيادة تدخل الإدارة المركزية في التنظيم الداخلي للمؤسسات؛

- كبر حجم المؤسسات العمومية وسوء تحكمها في التكنولوجيا، و ضعف نظام التوجيه الاقتصادي والمراقبة الخارجية لها؛

لهذه الأسباب وغيرها جاءت إعادة الهيكلة العضوية كإجراء لتنظيم وسائل المؤسسات الاقتصادية بغية القضاء على هذه المشاكل.

3.1.2.مبادئ وأهداف إعادة الهيكلة العضوية

- **مبادئ إعادة الهيكلة العضوية**

تمت إعادة الهيكلة العضوية اعتمادا على مجموعة من المبادئ وضعتها الحكومة ووزعت على نوعين وهما المنهجية والتقنية ويمكن توضيحها فيما يلي**(داودي، ماني، ص ص 136، 137)**:

- **المبادئ المنهجية**

في منهجية تطبيق نصوص إعادة الهيكلة كان لابد الأخذ بعين الاعتبار:

- **مبدأ الشمولية(الكلية)**: ويجب أن تكون إعادة الهيكلة ذات مضمون شامل، نظرا لكون المشاكل التي تعالجها معقدة ومتعددة الجوانب. ففي الاقتصاد المخطط قيمة هيكلة المؤسسة لا يهمها لوحدها، فقد تستطيع أن تكون عامل حيوي لكل من له علاقة مع المؤسسة من موردين أو زبائن؛
- **مبدأ التنسيق:** وذلك بهدف تحقيق أكبر تناسق بين مختلف الوظائف داخل المؤسسة، و بين الوحدات الاقتصادية و بين المؤسسة والمؤسسات الأخرى.

- **المبادئ التقنية**

وركز خلالها على:

- **مبدأ التخصيص:** وذلك بتقليص عدد منتجات المؤسسات بهدف خلق مؤسسات جديدة تختص بمنتوج معين، ومهام جديدة خلفا لما كان عليه سابقا. و ذلك بهدف تحسين الطاقة الإنتاجية والعمل، وتمكين المؤسسة من التحكم في مختلف مراحل الإنتاج والتحكم في التكنولوجيا؛
- **مبدأ تقسيم الوظائف:** ونجد من بين الإجراءات العملية المطبقة وفق هذا المبدأ ما يلي:

- فصل الإنتاج عن التسويق: فالمؤسسة تتكفل بإنتاج السلعة أو الخدمة، أما مهمة التسويق والتوزيع فتوكل إلى مؤسسة أخرى.

- مبدأ تحسين ودعم التسيير :فمن بين إصلاحات الإدارة والتسيير التي جاءت إعادة الهيكلة نذكر ما يلي:

* الاستقلالية في التسيير مع تحميل مسؤولية عملية الإنتاج للمديريات والجماعات المحلية.

* تحويل المديريات العامة من العاصمة لإعادة تركيزها في المناطق الجغرافية القريبة لوحدات الإنتاج وهذا لتدعيم اللامركزية.

- التقليل من موظفين المديريات وتحديدهم من أجل التنسيق الميداني للوحدات.

- **أهداف إعادة الهيكلة العضوية**

صدر المرسوم رقم 242/80 في 04 أكتوبر 1980الخاص بإعادة هيكلة المؤسسات العمومية مهما كان نوعها أو قطاع نشاطها أو النظام القانوني الذي تخضع له. والذي كان مضمونه هو تلبية احتياجات الاقتصاد الوطني و المواطنين وذلك من خلال **(الجريدة الرسمية، 1980، العدد 41)**:

- تحسين شروط و ظروف تسيير الاقتصاد الوطني.

- التحكم في الجهاز الإنتاجي.

- ضرورة تحقيق المؤسسات نتائج تتوافق مع الأهداف التي رسمها المخطط الوطني.

و بصفة عامة جاءت إعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية لتحقيق الأهداف التالية:

- السعي لتحقيق أقصى ما يمكن من الإنتاجية من خلال الاستعمال العقلاني للكفاءات البشرية، والتنمية الفعلية لموارد المؤسسة المادية.

- تنظيم العلاقات ما بين المؤسسات سواء في نفس القطاع أو في القطاعات المختلفة.

- الملائمة بين حجم المؤسسة ومستوى عملها و اختصاصها.

لقد حدد المرسوم 242/80 المؤرخ في 04اكتوبر 1980 في المواد 6، 7، 8 الهيئات المكلفة بعملية إعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات العمومية و هي:

- **اللجنة الوطنية**

تتمثل مهامها في مراقبة وتوجيه اللجان الوزارية. كما تشاركها في تحديد برنامج عملها في مجال تنظيم المؤسسات المراد إعادة هيكلتها، كما تقوم بإبداء الآراء واقتراح مخططات إعادة الهيكلة بالتنسيق مع الحكومة.

- **اللجان الوزارية**

تقوم هذه الأخيرة بتحليل المسائل العامة، كتنظيم الهياكل التابعة لقطاعها، واقتراح جميع التدابير التي تقررها الحكومة في هذا المجال على اللجنة الوطنية. كما تقوم بوضع برنامج عملها بالمشاركة مع اللجنة الوطنية، واقتراح فيما يخص مخططات العمل في مجال تنظيم المؤسسات وإعادة هيكلتها وإنشاء مؤسسات جديدة في القطاع الذي تشرف عليه الوزارة المعنية**(الجريدة الرسمية، 1980، العدد 41)**.

بالإضافة إلى هذين النوعين من اللجان يمكن إنشاء لجنة مابين القطاعات، وهذا بطلب من وزارتين وطنيتين وبالتنسيق بين الهيئات و الجهات المعنية

لقد تميزت مرحلة إعادة الهيكلة باتخاذ عدة إجراءات وتدابير من طرف هذه اللجان وعلى رأسها اللجنة الوطنية وذلك ضمن مجال زمني مقسم إلى مرحلتين وهما **(واضح،2002، ص 85)**:

- **المرحلة الأولى من بداية 1981 إلى 1982**

وفيها يتم تحديد التنظيمات والبيانات لإعادة هيكلة المؤسسات و من تم تحديد المسؤوليات لتحقيق الأهداف المسطرة، و قد تم إنشاء 348 مؤسسة جديدة في نهاية هذه المرحلة.

- **المرحلة الثانية من بداية 1982**

في هذه المرحلة تم متابعة تطبيق برنامج إعادة الهيكلة لمختلف المؤسسات، و تهيئة الظروف لممارسة هذه المؤسسات وتمكينها من الخروج من مشاكل التنظيم السابق.

إن إعادة الهيكلة العضوية أدت إلى تشكيل العديد من المؤسسات الاقتصادية الناتجة عن تفتيت المؤسسات العمومية الضخمة. وأخذت هذه الأخيرة مهمة تنفيذ المهام التي كانت في السابق المؤسسات

الأصلية حاملة مهام تنفيذها على عاتقها. و الجدول رقم(06) يوضح لنا تكوين القطاع العام بعد إعادة الهيكلة العضوية.

الجدول رقم (06): شكل القطاع العام بعد إعادة الهيكلة العضوية سنة 1982.

قطاعات النشاط الاقتصادي	عدد المؤسسات قبل إعادة الهيكلة	عدد المؤسسات بعد إعادة الهيكلة
الزراعة	7	23
الصناعة–المناجم–الطاقة	17	126
ثقافة–معلومات–سياحة	8	45
الموارد المائية–السكن	12	109
الصحة	1	4
التجارة	7	28
الاتصالات	1	2
المالية	8	12
النقل	9	34
المجموع	70	375

Source : Nacer-Eddine sadi, la privatisation des entreprises publiques en Algérie, objectifs, modalités et enjeux, office des publications universitaires, France 2005, P33.

الشكل رقم (05): شكل القطاع العام بعد إعادة الهيكلة العضوية سنة 1982.

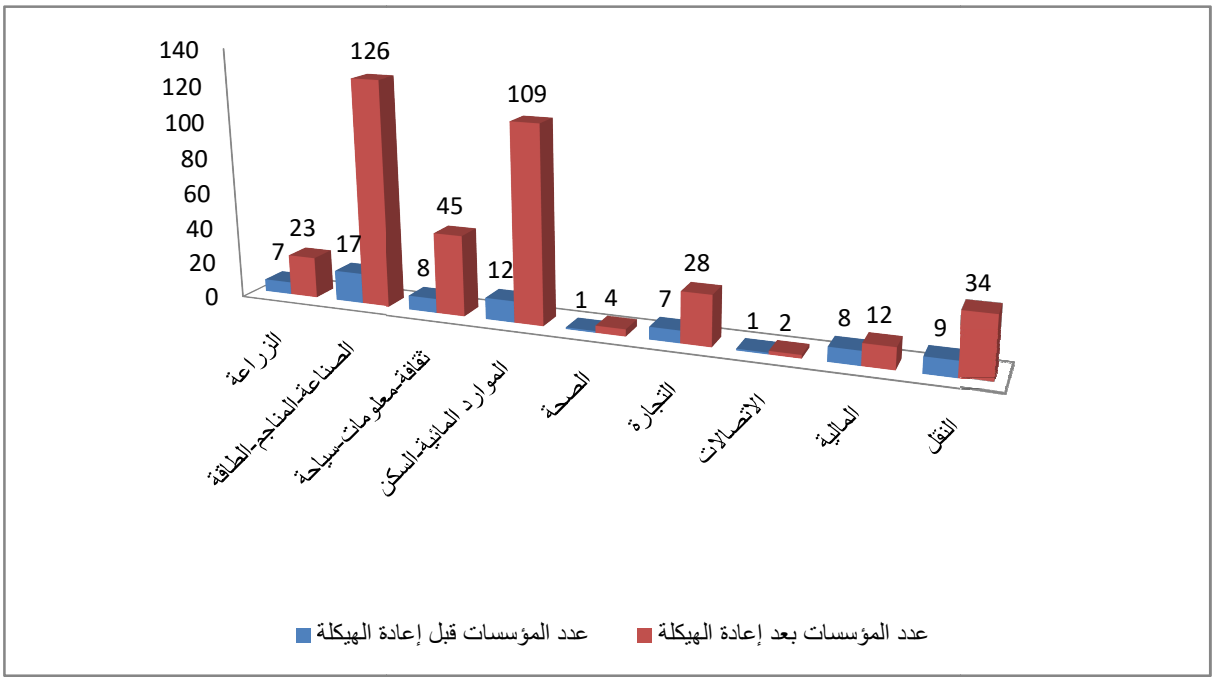

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على بيانات الجدول رقم (06).

من خلال الشكل نلاحظ أن قطاع الصناعة هو أكبر قطاع تم تقسيم مؤسساته بسبب التأخر في إنجاز المشاريع و ارتفاع تكاليف الإنتاج إضافة إلى العجز المالي، حيث أصبح عدد المؤسسات 126 مؤسسة بعدما كان 17 مؤسسة وهو عدد كبير جدا بالمقارنة بعدد مؤسساته قبل التقسيم لأن الجزائر خلال المخططات السابقة كانت تسعى إلى ببناء قاعدة صناعية كبيرة فوجهت أكبر المخصصات المالية من الاستثمارات لتطوير الصناعة يليه قطاع الموارد المائية والسكن ثم تأتي باقي القطاعات ولكن بشكل أقل.

4.1.2. نتائج إعادة الهيكلة العضوية

لقد سارت عملية إعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات الاقتصادية نحو تحسين التسيير، والتحكم أكثر في نشاطات المؤسسة. وبالتالي رفع كفاءتها وجعل الاقتصاد يواجه الصدمات والتغييرات العالمية بأكثر مرونة، حيث أن هذه السياسة لم تحقق الأهداف المرجوة منها، واستمرت المؤسسات العمومية تعاني من سوء التسيير وغيرها من العوائق على المستويات الإدارية والبشرية و التقنية.

إن سوء التسيير في المؤسسات التي أعيدت هيكلتها وعدم ارتفاع المردودية حال دون تحقيق المؤسسة لأهدافها، كما أن تدخل الدولة عن طريق المخططات بشكل بيروقراطي في إدارة المؤسسة أدى إلى التسيير السيئ، بتنفيذ الأوامر كما أن الوسائل المستعملة للتوجيه الاقتصادي بين المركز و الإدارة لم تكن مقبولة. وبالتالي لم تعط فرصة للعمال للالتفات حول الإدارة لخدمة المؤسسة، زد على ذلك صعوبة مراقبة المؤسسات من طرف الدولة وجهاز الرقابة. مما أدى إلى تفشي الاختلاسات و التي كانت عواقبها زيادة التكاليف.

بالإضافة إلى ذلك، فإن هناك عدة عوامل أخرى ساهمت في فشل إعادة الهيكلة العضوية، وهي مرتبطة بطريقة التسيير و اتخاذ القرارات و كيفية اختيار مسير لها ومن بينها **(مرازقة، ص ص 123،124)**:

- عدم الاستخدام الأمثل لطاقات المؤسسة، و أن مؤشرات التقييم لم تكن اقتصادية ومالية، وإنما كانت ذات طابع سياسي و اجتماعي.
- التوهم المالي لدى متخذي القرار اللذين كانوا يعتقدون بأنه هناك علاقة مباشرة بين زيادة حجم الاستثمارات وزيادة ربحية المؤسسة؛
- غياب التكامل و التنسيق بين المؤسسات العمومية؛
- نقص الخبرة والكفاءة لدى الأشخاص القائمين على اتخاذ القرارات الإستراتيجية؛
- غياب عنصر المنافسة، مما جعل هذه المؤسسات لا تعطي أهمية لا لنوعية منتجاتها ولا لتخفيض تكاليف إنتاجها.

لذلك فالمؤسسات العمومية التي تأسست نتيجة عملية إعادة الهيكلة العضوية قد واجهتها عدة صعوبات نذكر منها:

- تحويل الملكيات: إن ضعف النظام المحاسبي السابق وخاصة محاسبة الشركات قد أدى إلى تعطيل نقل الملكية، و لم تستلم 140 مؤسسة القرارات المتعلقة بذلك إلا في نهاية 1989؛
- التأخر في انجاز مقرات للمؤسسات الجديدة و كذلك قرارات تحويل الموظفين.

بالإضافة إلى هذه الصعوبات وغيرها فإن الاقتصاد الوطني كان يعاني من مشاكل كبيرة في مجال التمويل و مواجهة أعباء المديونية الخارجية. خاصة و أنه اقتصاد ريعي يعتمد بالدرجة الأولى على عوائد النفط حيث إن تدهور أسعار البترول اثر عليه سلبا. فمند بداية انخفاض أسعاره في سنة 1982 استمر بوتيرة سريعة ليصل إلى 13 دولارا سنة 1986 ثم 11 دولار سنة 1988، هذا ما أدى إلى تقليص القدرات المالية للجزائر.

كل هذه المعطيات أدت إلى التفكير في إيجاد حلول جذرية، وذلك للحد من العجز المالي والخلل في الفعالية، هذه الوضعية أدت بالدولة إلى القيام بإعادة الهيكلة المالية للمؤسسات.

2.2. إعادة الهيكلة المالية

بعد تطبيق سياسة الإصلاح الأولى و المتمثلة في إعادة الهيكلة العضوية لجأت الدولة إلى إعادة الهيكلة المالية، من أجل تدعيمها و حتى تنطلق هذه المؤسسات على أسس مالية سليمة. وذلك من خلال تحديد الإختلالات و المشاكل المالية، و أسباب العجز المالي و من تم تحديد الإجراءات التي تتكفل بتصحيح تلك الإختلالات بما يمكنها من الاستمرار و النمو.

تعتبر إعادة الهيكلة المالية ذات أهمية كبيرة في إصلاح مسيرة المؤسسات، فهي عبارة عن خطة متكاملة تضمن نجاح واستمرار المؤسسة و الخروج بها من المشاكل و الإختلالات المالية التي تعاني منها بهدف إعادة التوازن المالي، وتحسين موقف السيولة. بالإضافة إلى خفض مستوى المديونية إلى مستوى يمكن للمؤسسة من مواجهة أعباء الديون وفي تحقيق التوازن المالي**(عبد الحميد، 2008- 2009، ص 133).**

1.2.2.أسباب إعادة الهيكلة المالية

إن تحليل أسباب إعادة الهيكلة المالية للمؤسسات الاقتصادية العمومية كشفت عن نوعين من الأسباب وهي **(بلوناس، 2004- 2005، ص 94):**

- الأولى متعلقة بعملية التسيير، فالتأخر في إنجاز المشاريع وارتفاع تكاليف الإنتاج الناجمة عن طول مدة الإنجاز بسبب القيود الإدارية والقانونية، وضعف طاقات الإنجاز وكذلك تكاليف الخدمات الاجتماعية، ومن جهة أخرى ارتفاع تكاليف

الاستغلال الناجمة عن ضعف الإنتاجية، ضف إلى ذلك ارتفاع تكاليف الموارد المستوردة و التي لا تتلاءم مع أسعار البيع للمؤسسة المستعملة لها. زيادة على ذلك تكاليف التوزيع والتي تتعدى أحيانا تكاليف الإنتاج.

- و الثانية هي أسباب متعلقة بعدم فعالية أدوات التسويق على مستوى الاقتصاد الكلي، كاختلال التوازن بين سعر البيع و سعر التكلفة مما يحول دون تحقيق التوازن المالي للمؤسسة. فغالبا ما كانت تحدد الأسعار مسبقا من طرف الدولة دون مراعاة التكلفة الحقيقية عند مستويات أقل من تكلفتها و ذلك بهدف تحقيق تنمية اجتماعية. زيادة على ذلك أثر النظام الجبائي الذي كان سائدا على تكاليف المؤسسة وعلى احتياجاتها من الخزينة، حيث أنها تستغل هذا النظام لتغطية نقاط ضعفها و عدم إظهار عجزها. كما أن هذه المؤسسات كانت تعتمد في تمويلها على القروض البنكية، و بما أنها لا تحقق عوائد كافية تمكنها من تسديد تلك القروض كانت تلجأ إلى طلب قروض أخرى لتغطية الديون السابقة، وهذا ما يوضح عدم قدرة المؤسسات في الاعتماد على تمويلها الذاتي و هو ما يعبر عن تبعيتها المالية.

2.2.2. إجراءات إعادة الهيكلة المالية

أشرفت اللجنة الوطنية على إجراءات إعادة الهيكلة المالية للمؤسسات الاقتصادية و تتمثل فيما يلي:

- **الإجراءات الأولية**

كلف بنك التنمية (BAD) بمنح القروض للمؤسسات التي تعاني من عجز مالي، وذلك لإعادة هيكلتها المالية. وقد تمثل أول إجراء في منح هذه المؤسسات قروض طويلة الأجل، بدلا من القروض القصيرة الأجل ذات التكلفة الكبيرة و مدة الاستحقاق القصيرة، هذا ما ساهم في تقليص مبلغ العجز بإعادة هيكلة القروض. غير أن ذلك لم يكن كافيا نظرا لمستوى العجز الكبير الذي بلغته هذه المؤسسات مما سبب الديون المرتفعة، لذلك وجب مسح كل أو بعض الديون عن طريق منح إعانات للمؤسسات.

- **الإجراءات المالية المقررة**

حيث تم حصر هذه الإجراءات في**(داودي، ماني، ص ص 140،139):**

- إجراءات مالية محضة: وهذا بإعادة هيكلة ديون المؤسسة و تصفية الديون فيما بين المؤسسات الاقتصادية العمومية بهدف ضمان التوازن المالي للمؤسسة؛

- إجراءات تنظيم وتسيير: هذا بالعمل على رفع الطاقة الإنتاجية الموجودة، وتخفيض تكاليف الاستغلال إلى أدنى حد ممكن، وهذا يتطلب الدقة و الصرامة في استغلال الإمكانيات المادية و البشرية الموجودة؛

- إجراءات متخذة خارج المؤسسة: و تتمثل أساسا في إصلاح النظام الضريبي بشكل يساعد على تنشيط دورة الاستغلال.

3. تقييم نتائج الفترة 1980- 1986

إن انجاز هذا المخطط حقق مجموعة من النتائج الاقتصادية و الاجتماعية يمكن تلخيصها كالآتي **(حسن بهلول، 1999، ج 02، ص 129)** :

- إن حصيلة الانجاز في المخطط الخماسي الأول قد بلغت قرابة 125مليار دج وهو ما يدل على معدل انجاز بنسبة 86.%؛
- تحقيق معدل نمو سنوي للإنتاج الداخلي الإجمالي يقدر بـ 6,8 %و هذا المعدل هو أقل من الهدف المحدد وهو 8.2%أي بنسبة 27%تقريبا، وهذا راجع إلى حالة السوق الدولية للمحروقات من جهة، وإلى الجفاف الذي أضر بالإنتاج الفلاحي من جهة أخرى، وقد سجل أعلى معدل نمو في قطاع الصناعة بنسبة 9,5%، يليه قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 8,6% ، بينما سجلت الزراعة معدل نمو سنوي ضعيف جدا هو 1,2%؛
- من خلال المخطط الخماسي الأول تم إعادة توزيع الناتج الداخلي الإجمالي بين الاستهلاك والاستثمار لفائدة الاستثمار لدعم التنمية الاقتصادية، والتخفيف من الالتجاء إلى التجارة الخارجية في بعض الحالات الاستهلاكية، ولقد سجلت هذه السياسة نتائج حسنة على صعيد تحقيق التوازن بين الإنتاج والاستهلاك ويظهر ذلك من خلال انخفاض حصة الواردات من السلع و الخدمات من قيمة المواد الكلية بين سنة 1979وسنة 1984وذلك من 2,7%إلى 21,4%؛
- تطور الميزان التجاري خلال هذه الفترة بحيث سجل تحسن معتبر في قيمة الصادرات بالنسبة إلى قيمة الواردات ، حيث ارتفع الفائض من 4,4مليار دج إلى 13,8مليار دج سنة 1984

والملاحظ أن هيكل الصادرات تهيمن عليه قطاع المحروقات بنسبة عالية بحيث تقدر بـ 97%من قيمة السلع المصدرة، وقد سجل المخطط تطورات هامة على صعيد هيكل صادرات والمحروقات نفسها حيث تعبر عن توازن جيد يتمثل في انتقال حصة البترول الخام من هذه الصادرات من 70%إلى 25%سنة 1983 وانتقال حصة المواد المصفاة من 10% إلى 21%و حصة الغاز الطبيعي من 11%إلى 29% وحصة الغاز المكثف والمميع من 9% إلى 25%.

إن المتتبع لعمليات الإصلاح المتتالية للمؤسسة العمومية الجزائرية سواء إعادة الهيكلة المالية والعضوية سنة 1980، واستقلالية المؤسسات سنة 1988، كانت الدولة تهدف من ورائها إلى تحسين تسيير هذه المؤسسات، ورفع معدل إنتاجيتها بما يخدم مصلحة الاقتصاد الوطني و يمكنها بالاندماج في الاقتصاد العالمي، غير أنها واجهت العديد من المشاكل و العراقيل صعبت من مهمة تحقيق هذه الأهداف، لقد تميزت نتائج المؤسسات العمومية بكونها ضعيفة لسوء التسيير ،البيروقراطية التي طبعتها.

المحور الخامس: مرحلة الإصلاحات الاقتصادية 1986- 1993

1.المخطط الخماسي الثاني 1985- 1989

يعتبر المخطط الخماسي الثاني الخطة الثانية خلال هذه الفترة وقد شكلت مرحلة مهمة في مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، قدرت استثمارات هذا المخطط ب **828,38** مليار دينار جزائري، تعتمد هذه الخطة على منجزات الخطة الخماسية الأولى مع موصلة التركيز على التخطيط السنوي لمراقبة سير البرامج التنموية، هدف هذا البرنامج إلى تحقيق التنمية من خلا تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان ومواصلة النمو بالنسبة للإنتاج والاستثمارات مع المحافظة على نظام استقلالية المؤسسات، غير أنه خلال هذه الفترة انهارت أسعار البترول وتراجعت إيرادات ميزانية الدولة خاصة بعد الصدمة البترولية لسنة 1986م مما أدى هذا إلى العجز في تمويل المشاريع المبرمجة، وانخفاض معدل النمو إلى أدني مستوياته حيث عرفت الجزائر بداية من سنة 1987 م صعوبات كثيرة في الحصول على قروض جديدة لتمويل الواردات مما عجل بانفجار الأوضاع الاجتماعية وبداية تطبيق سياسات أكثر حزما والاتجاه نحو المؤسسات المالية والنقدية الدولية من أجل إعادة التنظيم الاقتصادي والمالي.

الجدول رقم (07) : توزيع الاستثمارات بين القطاعات للمخطط الخماسي الثاني

الوحدة: مليار دج

القطاعات	تكاليف البرامج	الترخيص المالي
الفلاحة والري	115,42	70,00
الصناعة	251,60	174,2
مؤسسات أشغال البناء والأشغال العمومية	33,2	19,00
القطاع شبه المنتج	66,03	40,05
الهياكل الأساسية	362,13	237,15
المجموع	**828,38**	**550,00**

المصر: من اعداد الباحثة اعتمادا على محمد بلقاسم حسن بهلول(1999)، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء الأول، . ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 223.

الشكل رقم (06): توزيع الاستثمارات بين القطاعات للمخطط الخماسي الثاني.

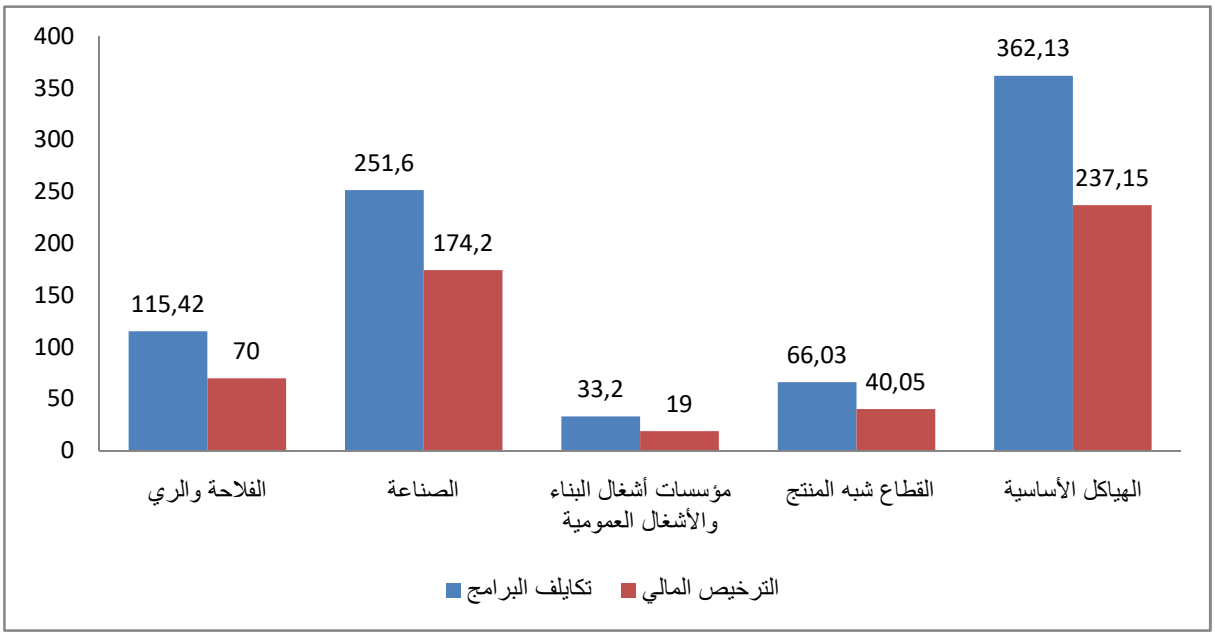

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (07).

نلاحظ من خلال الجدول إعطاء الدولة أهمية كبيرة لقطاع البنية التحية بتخصيص أكبر جزء من استثمارات هذا المخطط يليه قطاع الصناعة ثم قطاع الزراعة وأخيرا الاستثمارات الأخرى، وبصفة عامة فإن المخطط الخماسي الثاني استهدف أيضا استعمال أدوات التنظيم استعمالا امثلا مثل: الأسعار، المداخيل، الضرائب، الادخار والقروض، إضافة إلى استكمال عملية الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات العمومية، بهدف تحقيق الاستقلالية الحقيقية للمؤسسات العمومية التي شرع فيها سنة 1987 لكن ما يمكن ملاحظته في هذا المخطط على الصعيد الاجتماعي تراجع نتائج التشغيل، حيث لم يتعدى عدد المناصب التي تم توفيرها 265000 منصب من أصل 720000منصب استهدفها المخطط، هي بنسبة لا تتعدى 37 % كما استمر هذا التراجع في التشغيل حيث لم تتعدى عدد المناصب المتوفرة خلال سنة 1989نهاية المخطط 76000منصب فقط، ويمكن تفسير هذا التراجع في معدلات التشغيل الذي يعد مؤشرا اجتماعيا خطيرا لبداية الأزمة الحقيقية بفعل تراجع الوفرة المالية **(هني، ص 219)**.

2.الاصلاحات المستعجلة 1986- 1989

إن الإصلاحات الاقتصادية التي مست المؤسسات الاقتصادية العمومية في بداية الثمانينات لم تحقق الأهداف المرجوة منها، فبقيت هذه الأخيرة على نفس الأداء و تعاني الكثير من المشاكل والصعوبات. كما أن الأزمة التي عاشها الاقتصاد الجزائري سنة 1986 و الناتجة عن انخفاض أسعار

النفط كانت لهاأثار سلبية على الاقتصاد الوطني باعتبار أن النفط المورد الاستراتيجي الذي يقوم عليه الاقتصاد الجزائري بالإضافة إلى سوء التسيير. كل هذه المشاكل دفعت الدولة إلى إصلاحات جديدة تتمثل في منح المؤسسات الاقتصادية العمومية استقلالها. فبات هذا الأمر خيار لا مفر منه لإخراجها من المشاكل التي تتخبط فيها بصفة خاصة و الأزمة الاقتصادية بصفة عامة.

1.2. مفهوم الاستقلالية و مجالات تطبيقها

1.1.2.مفهوم الاستقلالية

إن قيام مؤسسات عمومية يعني أن ملكيتها تعود للدولة حيث أن الدولة تتدخل في كل صغيرة و كبيرة في تسيير هذه المؤسسات. مما جعل هذا الأمر غير مقبول من الناحية العملية، فذلك يتطلب وقت كبير في إيصال المعلومات لاتخاذ القرارات ثم تنفيذها، وكذا تشتت المؤسسة بين عدة وزارات وصية. فمن هنا أصبحت المطالبة بالاستقلالية أمر أكثر من ضرورة، كما أن فلسفة الاستقلالية تقوم على ركيزتين وهما:

- التفويض (التوكيل): يحق لكل مالك تفويض حقوق الملكية لغيره، و قد يكون الغير شخصا طبيعيا مسيرا مثلا، أو اعتباريا كان تكون مؤسسة مسيرة مثلا؛
- فصل الملكية عن التسيير: إن عدد المؤسسات الفردية في كل دول العالم كبيرا جدا إذا ما قورن بعدد المؤسسات الكبيرة إلا أن مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي يعد ضئيلا. لذلك تزايد عدد المؤسسات الكبيرة و تنامي حجمها إلى درجة أصبح المبدأ الليبرالي "الفردانية individualism" يفقد بريقه كمحرك ذاتي لتعظيم الربح، حيث أن هذه المؤسسات الكبيرة غالبا ما يتولى أمر تسييرها مسيرون مؤهلون قد لا يملكون و لا سهما فيها. إن موضوع فصل الملكية عن الإدارة قد أخذ اهتماما واسعا من طرف الباحثين ووصلت العديد من الدراسات إلى تبرير هذا الفصل بدوره في تحقيق فعالية أكثر.

فالاستقلالية أصبحت ضرورة إستراتيجية و سبيلا لتحقيق الفعالية و آلية للتكيف مع التطورات التي تمليها الظروف الاقتصادية.

ونستطيع تلخيص مفهوم الاستقلالية على أنها منح المؤسسة حرية التسيير بتجسيد اللامركزية في اتخاذ القرارات، وبفصل ملكية الدولة وصلاحية الإدارة وذلك لكي تتمكن من تحقيق الأهداف المسطرة بالوسائل و الإمكانيات المتاحة لديها في إطارالقوانين الاقتصادية و المالية المعمول بها.

2.1.2.مجال تطبيق الاستقلالية

يمكن عرض المجالات التي تطبق فيها الاستقلالية كما يلي:

- **الاستقلالية في اتخاذ القرارات**

لقد تميزت المؤسسة الاقتصادية العمومية في جميع مراحل تطورها أن اتخاذ جميع القرارات يتم من طرف السلطة غير أنه بعد تطبيق الاستقلالية أصبحت المؤسسة العمومية الاقتصادية مسؤولة عن كل قرار تتخذه وذلك يتجلى في:

- حرية التصرف في جميع الموجودات وفقا للعلاقات التعاقدية؛
- قرارات الاستثمار تتم من طرف المؤسسة، وتوجهها حسب ما يخدم مصالحها؛
- تحديد السعر لا يكون بصفة عشوائية وإنما على أساس تكلفة الإنتاج.

- **التحكم في الأمور المالية**

و هذا النوع من الاستقلالية يتطلب الكفاءة في التسيير، حيث أن المسير يتحمل المسؤولية الكاملة لعملية التمويل والتحكم في تكاليف الإنتاج بأكبر قدر ممكن، وذلك لتحقيق أرباح تستعملها المؤسسة في تمويل عمليات الإنتاج.

- **المراقبة وتقييم الأداء**

القيام بعملية الرقابة الدائمة، وفي الوقت المناسب لتنفيذ القرارات الصادرة، وتحقيق الأهداف المقررة من طرف المؤسسة، فالرقابة تجعل من عمليات الإنتاج تتم بفعالية وبشكل أحسن على الدوام فهي تهدف إلى:

- التأكد من إتمام المهام و التي ينبغي إتمامها؛
- اكتشاف مواطن الخلل والنجاح على مستوى الوظائف؛

- اكتشاف الأخطاء واستدراكها في الوقت المناسب.

2.2. أسباب و شروط المرور إلى الاستقلالية

1.2.2.أسباب استقلالية المؤسسات العمومية

لقد انقسمت أسبابها إلى اقتصادية، سياسية واجتماعية:

- **الأسباب الاقتصادية**

هناك العديد من الأسباب الاقتصادية التي دفعت بالدولة إلى القيام بالاستقلالية وهي كثيرة ومن أهمها:

- المشاكل الناجمة عن تطبيق إعادة الهيكلة وعدم تحكمها في الاقتصاد الوطني؛
- سوء توزيع الموارد؛
- التدخل الكبير للدولة في جميع أنشطة المؤسسة واحتكارها لعملية اتخاذ القرارات؛
- عدم استخدام الموارد المالية والبشرية استخداما أمثلا.

- **الأسباب السياسية والقانونية**

إن استقلالية المؤسسات العمومية الجزائرية قد دفعت إليها العديد من الأسباب السياسية والقانونية ومن أهمها:

- أحداث أكتوبر 1988 و المتمثلة في الانفجار الشعبي بشعارات تندد ببيروقراطية الإدارة، وكذلك نقص الطلب على اليد العاملة و ارتفاع معدلات البطالة بنسب كبيرة، هذه الأحداث أدت إلى تسارع كبير في الإصلاحات الاقتصادية، بعدما كانت بطيئة بسبب وجود معارضة داخلية تسعى للمحافظة على مصالحها الذاتية.

- **الأسباب الاجتماعية**

لقد ارتفع عدد السكان بعد الاستقلال بشكل محسوس مما أدى إلى ارتفاع الطلب على السلع والخدمات، في حين بقي عرضها ثابتا، وكذلك تموين الأسواق بالمواد حتى الضرورية، وانخفاض القدرة الشرائية لأفراد المجتمع، كما أن تفشي البطالة في أوساط الشباب القادرين على العمل زاد من حجم هذه

المشاكل، فأصبحت المؤسسات العمومية غير قادرة على تحمل هذه المسؤوليات الملقاة على عاتقها، ولم تصبح قادرة على تحمل عبء الاقتصاد، وبالتالي أصبح البحث عن هيكل اقتصادي جديد ومسيرين جدد ضرورة.

2.2.2.شروط المرور إلى الاستقلالية

في إطار القوانين (88-01 إلى 88-06) سنة 1988 التي تحدد مقاييس المرور إلى الاستقلالية تم تصنيف المؤسسة على أساس رأس المال العامل و الحالة الصافية إلى 4 أصناف **(داودي، ماني، ص ص 142،144)**

- المؤسسات التي لها حالة صافية موجبة تنقل مباشرة إلى الاستقلالية؛
- المؤسسات التي لها رأس مال عامل موجب وحالة غير صافية وكذا المؤسسات التي لها رأس مال عامل سالب وحالة غير صاغية تحتاجان إلى إجراءات تطهيرية لتحسين وضعيتها تحضيرا لدخولها في هذا الإصلاح.

3.2.2. أهداف و مجالات تعميق الاستقلالية

- **أهداف الاستقلالية**

عملت الدولة من خلال تطبيق استقلالية المؤسسة العمومية إلى تحقيق الأهداف التالية **(دهان،2003، ص 85):**

- تحسين فعالية و مردودية المؤسسة العمومية الاقتصادية؛
- إعطاء الشخصية والهوية للمؤسسة العمومية، و إعطاءها الحق في إدارة مجالها بنفسها لتفرض مكانها في السوق؛
- العمل على تحقيق التمويل الذاتي، والبحث عن مصادر تمويل أخرى بعيدا عن الدولة في سبيل استكمال استقلاليتها المالية؛
- رفع تدخل الدولة المباشر في عملية تسيير المؤسسات؛

- وضع إستراتيجية تسويقية للمؤسسة بما يتماشى وتحقيق أهدافها الخاصة و بما لا يتعارض مع الأهداف الاقتصادية الكبرى للدولة؛

- تحمل المسؤولية الكاملة عن التسيير وما ينجر عنه من تبعات قضائية كالإفلاس.

- **مجالات تعميق الاستقلالية**

إن المجالات التي كانت تسعى المؤسسات العمومية إلى تعميقها وفق مبدأ الاستقلالية هي كالآتي **(داودي، ماني، ص ص145):**

- **التخطيط و التسيير**

وذلك من خلال التقليل من تدخلات المركز، حيث نص القانون 02/88 المؤرخ في 12-01-1988 على تحرير المؤسسات من التدخل المباشر لأجهزة الدولة في التسيير.

- **التمويل**

وذلك بخلق نظام جديد للعلاقات بين المؤسسة والبنك الذي تتعامل معه، هذا النظام قائم على تجسيد الفعالية في الاستثمارات، وتحسين الخدمات من أجل الحصول على الأموال بصفة منتظمة.

- **تحرير نظام الأسعار**

لقد أقام القانون 12/89 المؤرخ في 05 جويلية 1989 المتعلق بالأسعار نظاما جديدا يحدد فيه السعر على أساس تكاليف الإنتاج، ووفقا لقانون العرض والطلب.

- **تحرير نظام تحديد الأجور**

من المتعارف عليه وفقا للقانون العام للعمل منذ سنة 1978 الذي كان ينص على المساواة في الأجور لصالح فئات عمل متساوية، لم يعد ساري المفعول، وإنما يحدد الأجر على أساس التفاوض ضمن معطيات اقتصادية وحسب مردود العمل.

- **تحرير التجارة الخارجية**

يهدف إلى وضع الاقتصاد الوطني في المنافسة الدولية، لدفع المنتجين إلى الاستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج، كتقليل التكاليف مع رفع جودة المنتجات لتتمكن من الحصول على حصص في الأسواق الدولية، مع الاستفادة من المنتجات و التجهيزات المستوردة ذات التكلفة المنخفضة مقارنة بإنتاجها محليا إعطاء المؤسسة المسؤولية في القيام بالعمليات الاقتصادية والتجارية وتنظيم علاقاتها الاقتصادية.

بالرغم من أن رغبة المخطط في فترة الثمانينات كانت تهدف إلى تصحيح الإنزلاقات و القضاء على العجز المتراكم عبر تفعيل الجهاز الإنتاجي و تحسين التوزيع و إعادة تفعيل توجيه الاستثمارات نحو الزراعةو الهياكل الاجتماعية و الاقتصادية، إلا أن الظروف المالية لم تساعد على بلوغ هذه الأهداف و تحقيق معدلات النمو المرجوة للقطاعات فكانت المعدلات المحققة منخفضة **(شقبقب، 2008-2009، ص 41)**.

كما تميزت هذه المرحلة ب **(مرازقة ، 134- 136)**:

- **محدودية اتخاذ القرارات**

إن تطبيق الإصلاحات الاقتصادية سنة 1980 والمتعلق بإعادة الهيكلة العضوية والمالية، لم تلغي بعض القوانين والممارسات السابقة بالتسيير الاشتراكي سنة 1971، والميثاق الوطني لسنة 1976، التي لم يتخلى عنها إلا بإصدار قوانين الاستقلالية سنة 1988، والميثاق الوطني لسنة 1989، وكذا القانون المتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية سنة 1995، كل هذا أدى إلى محدودية حرية المؤسسات في اتخاذ القرارات.

- **محدودية استقلالية المؤسسات**

إن النصوص القانونية المتعلقة باستقلالية المؤسسات العمومية الصادرة في سنة 1988، سمحت بتحديد شخصية المؤسسة العمومية. وكذا منحتها حرية في اتخاذ قراراتها بعيدا عن سلطة المركز، وحرية تحديد أهدافها بما يتماشى وإمكانياتها المادية والبشرية، وفي تنظيم علاقاتها مع المحيط الخارجي. إلا أن هذه الاستقلالية كانت محدودة كون المؤسسات ملك الدولة، و أن إعادة الهيكلة العضوية والمالية واستقلالية المؤسسات لم تكن تعني بالنسبة للدولة أن تصبح مراكز مستقلة في اتخاذ القرارات، ولكنها

كانت تسعى إلى جعلها أدوات لتحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وبالتالي توجيهها ومراقبتها بحجة أنها ملك لها، وهذا ما حد من حرية هذه المؤسسات.

وبالإضافة إلى هذه العوامل التي أدت إلى انحرافات كبيرة في تطبيق القوانين ميدانيا، و أن الظروف التي تمت فيها هذه الإصلاحات سواء سياسيا، اقتصاديا أو اجتماعيا لم تساعد المؤسسات نظرا لعدة صعوبات تمثلت خاصة في:

- انهيار أسعار البترول سنة 1986، مما أدى إلى تدهور الاقتصاد الوطني لاعتماده على عائداته بدرجة كبيرة؛
- زيادة نسبة التضخم نتيجة لارتفاع الطلب على السلع و الخدمات دون التغيير في كمية عرضها؛
- اعتماد المؤسسات بدرجة كبيرة على تمويل الدولة لدورات الاستغلال. ونظرا لضعف الخزينة العمومية في تلك الفترة أدى إلى انخفاض الموارد المالية؛
- الاضطرابات في المحيط الاجتماعي، و اختيار العمال الإضرابات بدل لغة الحوار في الحصول على مطالبهم؛
- التباطؤ في تطبيق قوانين الاستقلالية؛
- الإجراءات المالية المتخذة لتطهير المؤسسات. لم تأخذ بعين الاعتبار الوضعية الحقيقية للمؤسسات. ولم تكن كافية رغم تخصيص مبالغ مالية كبيرة لهذه العملية."حيث وصلت مع نهاية 1996 إلى 10 مليار دينار جزائري، إلا أنها لم تساهم في تحسين التسيير، ولا في زيادة الإنتاجية و التصدير؛
- الصعوبة في الحصول على القروض نتيجة للقيود و العراقيل التي كان يفرضها النظام البنكي، لعدم مرونته وانسجامه مع الواقع الجديد؛
- الزيادات المتكررة للأجور من طرف الدولة، محاولة منها حل المشاكل و الضغوطات التي كان يمارسها العمال أثرت على التوازنات المالية، وساهمت في العجز الهيكلي للمؤسسات؛

- إن الأزمة الاقتصادية سنة 1986 وما صاحبها من انخفاض قيمة الدينار أدى إلى زيادة مديونية المؤسسات؛

- انخفاض القدرة الشرائية نتيجة لارتفاع الأسعار، مما صعب على المؤسسات في بيع منتجاتها.

إن ما يمكن استخلاصه أن الإصلاحات التي مست المؤسسات الاقتصادية العمومية في مرحلة الثمانينات يمكن تقسيمها إلى مرحلتين؛ مرحلة ما قبل سنة 1986، ومرحلة ما بعد سنة 1986 حيث أن هذه السنة تمثل نقطة انعطاف وتحول في الاقتصاد الوطني.

فمرحلة ما قبل سنة 1986 شهدت الإصلاحات الاقتصادية المتعلقة بإعادة الهيكلة العضوية والمالية، والتي كان الهدف منها هو تحسين تسيير هذه المؤسسات، و التحكم أكثر في نشاطاتها للتمكن من تحقيق أهدافها إلا أنها لم تحقق ذلك للأسباب التالية:

- بيروقراطية الإدارة و التدخل الكبير للدولة؛

- التداخل بين الصلاحيات وعدم وضوح العلاقات بين المركز و الإدارة؛

- التبعية الكبيرة للأسواق الخارجية.

أما المرحلة الثانية فقد تم تطبيق القوانين المتعلقة باستقلالية المؤسسات العمومية لسنة 1988، و التي كانت ضرورية بسبب انخفاض الموارد المالية نتيجة لهزات أسعار البترول سنة 1986 فأصبحت الإصلاحات أمر لا مفر منه لتحقيق الفعالية و التكيف مع الظروف الاقتصادية من خلال منح حرية أكثر للمؤسسات في اتخاذ قراراتها غير أن النتائج المحققة لم تكن في المستوى المطلوب.

3.التصحيح الاقتصادي وشرطية صندوق النقد الدولي 1989- 1991

شهد عقد الثمانينيات العديد من الإختلالات الداخلية والخارجية، أهمها انهيار أسعار البترول والذي يعتبر المورد الرئيسي لميزانية الدولة كما أن برامجها التنموية كانت تعتمد في تمويلها أساسا على عوائده ومن مظاهر هذه الإختلالات تدني معدلات النمو الاقتصادي، وارتفاع عجز الموازنة العامة، وارتفاع معدلات التضخم و البطالة و تفاقم عجز ميزان المدفوعات، و نقص في العملات الأجنبية، وعدم قدرة الدولة على تلبية احتياجات مواطنيها، وارتفاع حجم الديون الخارجية وأعباء خدمتها. هذا ما أدى إلى زيادة

تبعية الاقتصاد الوطني للعالم الخارجي. هذه الصعوبات دفعت الدولة الجزائرية إلى تبني البرامج التنموية التي وضعها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي بهدف القيام بإصلاحات و الانتقال إلى اقتصاد السوق.

تجسدت العلاقة بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي و الجزائر خلال الفترة الممتدة بين نهاية الثمانينات ومنتصف التسعينات بقيامها بجملة من الإصلاحات حيث شملت برامج الإصلاح نوعين من سياسات الإصلاح الاقتصادي يتمثل الأول في سياسات التثبيت أو الاستقرار الاقتصادي يتكفل بها صندوق النقد الدولي وهدا لمعالجة الاختلالات قصيرة الأجل، والثانية سياسات التعديل أو التكييف الهيكلي ويتكفل بها البنك الدولي لمعالجة المشاكل والاختلالات طويلة الأجل وشملت على ثلاثة اتفاقيات هي:

- اتفاق التثبيت الأول في 31ماي 1989؛
- اتفاق التثبيت الثاني في 03جوان 1991؛
- برنامج إصلاح هيكلي يسبق ببرنامج تثبيت في 94 -95 ثم تسهيل موسع من 1995إلى 1998 دام 3سنوات.

وسوف نتطرق إلى كل برنامج على حدي بشيء من التفصيل:

1.3. تعريف سياسة التثبيت الاقتصادي

تعد برامج الاستقرار الاقتصادي من الإصلاحات التي يصممها ويراقب تنفيذها صندوق النقد الدولي وهي إصلاحات قصيرة الأجل مدتها من سنة إلى ثلاث سنوات وهي المرحلة الأولى لتطبيق الإصلاحات الاقتصادية فهي تسبق تطبيق برنامج التعديل الهيكلي.

تعريف برامج التثبيت على أنها عدد من السياسات الكلية الهادفة إلى تصحيح الاختلالات المالية والنقدية وإزالة حالة عدم التوازن بينُ الطلب الكلي والعرض الكلي بهدف الحفاظ على مستوى معين من الأداء الاقتصادي أو تحسينُ ذلك المستوى مع إعادة تشكيل عناصر السياسة الاقتصادية باتجاه نظام السوق الحر **(حجاب و آخرون، 2019، ص 495)**

برامج التثبيت أو الاستقرار الاقتصادي هي مجموعة من السياسات والإجراءات المدعمة من قبل صندوق النقد الدولي تهدف لمعالجة الاختلالات واستعادة التوازن الداخلي والخارجي في المدى القصير من خلال الحد من مشكلة التضخم من خلال تقييد التوسع في الحجم الائتماني والعجز في ميزان المدفوعات من خلال تخفيض العملة الوطنية، وإصلاح العجز في الميزانية العامة للدولة بتخفيض الانفاق العام وهدا من أجل رفع معدلات النمو الاقتصادي وتحسينها.

2.3.أهداف برامج التثبيت لاقتصادي

تسعى برامج التثبيت الاقتصادي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف عن طريق تطبيق مجموعة من الأدوات الأدوات النقدية والمالية وتتمثل إجراءات التثبيت في(**حجاب و آخرون، 2019، ص ص 496، 497**):

- زيادة موارد الخزينة من خلال تنشيط جهاز الضرائب؛
- تقليص الاستثمارات الحكومية والحد من تدخلها في الأمور الاقتصادية؛
- امتصاص السيولة من خلال طرح أدوات بأسعار فائدة مجزية على المدخرات؛
- التحكم في عملية الإصدار النقدي؛
- تخفيض الإنفاق الحكومي؛
- إلغاء الدعم بكافة أشكاله؛
- تخفيض عجز الميزانية العامة إلى المستوى الذي يقضي على الضغوط التضخمية ويضع حداً للتوسع النقدي؛
- تخفيض سعر الصرف؛
- تخفيض العجز في ميزان المدفوعات؛
- إعادة صياغة فلسفة الضريبة لتقوم على أسس غير تمييزية .

يمكن تلخيص المعالم الأساسية للسياسات التي تتضمنها برامج التثبيت أو الاستقرار في الآتي (**خليل ، 2007/ 2008، ص ص 60، 61):**

- **سياسة نقدية انكماشية:**

- تهدف إلى التحكُّم في كمية النقود، وتأثير ذلك على جانب الطلب الكلي، وتوجيهه في أوقات التضخم، من خلال الآليات التالية:

- تسقيف حجم الائتمان المصرفي المسموح به للحكومة والقطاع العام، وتحرير سعر الفائدة؛

– ضبط معدلات التوسع النقدي لتحقيق الاستقرار النقدي، وإصلاح خلل الهياكل التمويلية؛

– استخدام عمليات السوق المفتوحة في تحقيق تسقيف الائتمان، والتحكُّم في كمية النقود وباقي الأدوات غير المباشرة؛

–تحرير سعر الصرف ورفع معدل الفائدة :يؤثِّر هذا في حركات رؤوس الأموال، خاصَّة إذا توافق مع أسعار فائدة مرتفعة، وهو ما يؤدي إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر .و ويؤدي رفع معدل الفائدة إلى امتصاص السيولة لدى الأفراد، وزيادة المدخرات المحلِّية، وهو ما يؤدي إلى الحد من الموارد الخارجية ذلك أن أسعار الفائدة المحددة إداريًا، وأسعار الصرف المقومة بأكثر من قيمتها، والمعمول بها قبل الإصلاح تسبب في هروب رؤوس الأموال للخارج نظرًا لانخفاض العائد بالداخل .وهنا نصل إلى أن السياسات التدخلية للدولة في النشاط الاقتصادي لها انعكاس سلبي على أداء الاقتصاد الوطني.

- **سياسة مالية انكماشية:**

تهدف إلى السيطرة على عجز الموازنة العامة للدولة، وخفض نسبتها إلى الناتج المحلِّي الخام، وتشمل على توليفةٍ من السياسات يتعلَّق بعضها بجانب الإيرادات، وبعضها الآخر بجانب النفقات، من خلال إجراءات زيادة الإيرادات، وإجراءات خفض النفقات

- **سياسة سعر الصرف:**

تتضمن تخفيض قيمة العملة المحلِّية، على أن يكون مصحوبًا بتحرير القيود على التجارة الخارجية

- **سياسات تسعير مرنة:**

تعتمد على قوى السوق، مما يعني الحد من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

3.3.محتوى برامج التثبيت الاقتصادي

لقد قامت الجزائر بإبرام عدة اتفاقيات مع البنك الدولي سنة 1989 1991و 1994 ، ويمكن توضيح برامج التثبيت الاقتصادي كما يلي **(تجاني، 2021، ص ص 90، 91)**:

- اتفاق التثبيت الأول في 31 ماي1989 ؛
- اتفاق التثبيت الثاني في 03 جوان1991 ؛
- اتفاق التثبيت الثالث في03 ماي 1994 .

- **برنامج التثبيت الاقتصادي الأول:** 30 ماي 1989 إلى 30 ماي 1990 تولى هذا البرنامج خلال تلك الفترة مجموعة من الإجراءات تجسدت فيما يلي:
  - تطبيق الأسعار الحقيقية على السلع والخدمات برفع الدعم التدريجي عليها؛
  - إجراء تغيرات هيكلية في مجال السياسة النقدية؛
  - السماح بإنشاء بنوك تجارية أجنبية منافسة تنشط وفق قوانين جزائرية؛

خلال هذه المدة سجل ارتفاع في الإيرادات الجبائية وتقليص الطلب الإجمالي بعد فرض بعض القيود على الواردات وتراجع حجم الاستثمارات العمومية.

- **برنامج التثبيت الاقتصادي الثاني: من 03 جوان 1991 إلى 30 مارس1992**

تولى هذا البرنامج خلال تلك الفترة مجموعة من الإجراءات تمثلت فيما يلي:

- تحرير التجارة الخارجية و تخفيض معدل سعر الصرف؛
- إصلاح المنظومة المالية والنظام الضريبي والجمركي.

خلال هذه الفترة ارتفع رصيد الخزينة والميزان التجاري كما انخفضت المديونية، إلا أنه سرعان ما بدأ يظهر الاختلال الهيكلي بعد هذه الفترة تمثل في عجز الخزينة وانخفاض الإيرادات بسبب انهيار أسعار النفط ورفع أجور ورواتب العمال.

المحور السادس: مرحلة تطبيق سياسة التعديل الهيكلي 1994 – 1998

1.برنامج التثبيت الاقتصادي الثالث: ماي 1994

وكانت مدته سنة تميزت هذه الفترة بانخفاض سعر البترول وتضخم حجم الديون الخارجية والتي بلغت 29,486 مليار دولار وزاد معدل خدمة الدين الذي أصبح يلتهم أكثر من % 80 من حصيلة الصادرات، حيث قامت الجزائر بإعادة جدولة ديونها وكان أول الأمر مع نادي باريس ماي 1994 وقدرت الديون المجدولة ب 4,4 مليار دولار وذلك مدة 16 سنة، منها أربعة سنوات فترة سماح حيث تسدد خدمة الدين التي تمت إعادة جدولته ابتداء من ماي 1998 ، وأهم ما اتفق عليه تحرير التجارة، تحسين معدل النمو، رفع الدعم عن مختلف الأسعار، تخفيض سعر الصرف.

2. برنامج التعديل الهيكلي

شهد عقد الثمانينيات تغيرات عديدة في البيئة الاقتصادية، أهمها انهيار أسعار البترول و الذي يعتبر المورد الرئيسي لميزانية الدولة، كما أن برامجها التنموية كانت تعتمد في تمويلها أساسا على عوائده مما جعل الاقتصاد الوطني يعاني العديد من الإختلالات الداخلية والخارجية. ومن مظاهر هذه الإختلالات تدني معدلات النمو الاقتصادي، وارتفاع عجز الموازنة العامة، وارتفاع معدلات التضخم والبطالة وتفاقم عجز ميزان المدفوعات، ونقص في العملات الأجنبية، وعدم قدرة الدولة على تلبية احتياجات مواطنيها، وارتفاع حجم الديون الخارجية وأعباء خدمتها. هذا ما أدى إلى زيادة تبعية الاقتصاد الوطني للعالم الخارجي. هذه الصعوبات دفعت الدولة الجزائرية إلى تبني البرامج التنموية التي وضعها صندوق النقد الدولي، وتطبيق برنامج التعديل الهيكلي الذي كان يفرضه هذا الصندوق.

1.2. مفهوم التعديل الهيكلي و أسبابه

1.1.2.مفهوم التعديل الهيكلي

توجد تعاريف عديدة للتعديل الهيكلي، فهناك من يعرفه بأنه مجموعة من السياسات والإجراءات الهادفة إلى رفع الطاقة الإنتاجية، ودرجة مرونة الاقتصاد. ويشار إلى هذه السياسات أيضا بالسياسات الاقتصادية الجزئية لأن هدفها الأساسي هو تحسين كفاءة تخصيص الموارد بتقليص مختلف التشوهات التي تعيق عمل الأسواق. كما أنها تؤثر على بعض المتغيرات الكلية مثل أسعار الفائدة، عجز الموازنة

العامة، والميزان التجاري. فهذه الإجراءات تساهم على زيادة مرونة الاقتصاد وفي قدرته على مواجهة الصدمات الداخلية و الخارجية، فبرنامج التعديل الهيكلي يهدف إلى تعديل الاختلال ما بين الطلب و العرض للوصول إلى ميزان مدفوعات مستدام.

و يمكن تعريف التعديل الهيكلي على أنه مجموعة من الإجراءات تقضي دعم إدارة السياسة الاقتصادية الكلية و أسعار الصرف بتدابير سياسية عامة تتناول الاقتصاد بكليته أو تكون ذات طابع قطاعي و ذلك سعيا إلى تخصيص الموارد بشكل أفضل و تحسين فاعلية استخدامها**(محمد العبد الله، 1999، ص 32)**.

كما يعرف على أنه كافة الإجراءات و التدابير التي تنصرف إلى مواجهة الاختلالات التي تعترض مواصلة النمو في الأجل المتوسط و الطويل.

وبصفة عامة تنطوي عملية التعديل الهيكلي على تبني كافة السياسات التي تعمل على تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات عقب تعرضه لاختلالات ناتجة عن مصادر داخلية أو خارجية.

فعملية التعديل الهيكلي في مفهومها الواسع تهدف إلى تحقيق توازن مستمر في ميزان المدفوعات. بالعمل على تحقيق نمو حقيقي في الناتج المحلي و تحفيز الصادرات بالاعتماد على تكييف الهياكل الاقتصادية خاصة هيكل الإنتاج بما يتلاءم مع المعطيات الجديدة على الساحة الدولية و جعلها قادرة على تحقيق نمو حقيقي و مستدام**(إبراهيمي أيوب، 2000، ص 14)**.

فالتعديل الهيكلي هو مجموعة من السياسات الاقتصادية ضمن البرامج المسطرة من طرف صندوق النقد الدولي و ذلك لمواجهة مشكلة الديون الخارجية و أعباء خدمتها و تحسين أداء الاقتصاد الوطني.

2.1.2.أسباب برنامج التعديل الهيكلي

هناك العديد من الأسباب التي دفعت الجزائر إلى تبني برنامج التعديل الهيكلي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- تبعية الاقتصاد الوطني للخارج بنسبة كبيرة و بالتالي تأثره بمختلف التغيرات التي تحدث في الأسواق العالمية. خاصة وأن الاقتصاد الوطني يعتمد على تصدير مادة أولية وحيدة و هي البترول. و هذا ما جعله عرضة للصدمات الخارجية حيث أن انخفاض أسعار البترول

وانخفاض قيمة الدولار أدت إلى انخفاض حصيلة الصادرات النفطية من العملة الصعبة. هذا ما أثر على مستوى الدخل الوطني الذي أثر بدوره سلبا على مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي، من جراء تراجع الموارد المالية(Nashashibi, 1998, p 08)؛

- زيادة عجز الميزانية نتيجة التباين الشديد بين معدلات نمو النفقات العامة من ناحية، و معدلات نمو الإيرادات العامة من ناحية أخرى. حيث وصل العجز في نهاية 1993 إلى 8.7% من الناتج الداخلي الخام؛

- عرفت احتياطات الصرف الأجنبية انخفاضا قويا، حيث وصلت إلى أقل من مليار دولار في مارس 1994؛

- اختلال التوازنات المالية الكلية للاقتصاد الوطني، و زيادة معدلات التضخم نتيجة زيادة الكتلة النقدية من خلال الاعتماد على الإصدار النقدي؛

- زيادة نسبة البطالة بدرجة كبيرة؛

- النتائج السلبية لمحاولات الإصلاح في بداية الثمانينات و بدلا من أن تؤدي الأهداف المسطرة و المتمثلة في التكامل بين القطاعات فكانت النتيجة العكس. الأمر الذي أدى إلى استيراد المؤسسات الوطنية منتجات و مواد من السوق الأجنبية بمبالغ ضخمة بالعملات الصعبة في حين تلك المنتجات و المواد يمكن الحصول عليها من السوق المحلية و بتكلفة أقل؛

- انخفاض مردودية المؤسسات الاقتصادية بسبب قيامها بمهام التنمية الاجتماعية التي حملتها الدولة إياها. بالإضافة أنها تميزت بضعف التحكم في التسيير مما أدى إلى انخفاض الإنتاجية و زيادة التكاليف و ضعف القدرة التنافسية؛

- تنامي المديونية في الخارج إذ تعد المديونية الخارجية السبب الرئيسي لتبني برنامج التعديل الهيكلي. فهناك عوامل داخلية و أخرى خارجية ساهمت في حدوث أزمة المديونية و لعل أهم العوامل الداخلية تمويل برامج التنمية لاقتصادية، وكذلك ارتفاع عدد السكان دون أن يقابله ارتفاع في المنتجات الغذائية مما أدى بالدولة للجوء إلى الاستيراد لسد حاجيات الطلب

الداخلي. أما العوامل الخارجية فأهمها الهبوط الواضح في أسعار البترول منذ منتصف الثمانينات

3.2.أهداف برنامج التعديل الهيكلي

لقد سبق تطبيق برنامج التعديل الهيكلي برنامج الاستقرار الاقتصادي الذي كانت مدته سنة، حيث بدأ من 01 أفريل 1994 إلى 31 ماي 1995 ثم تلاه برنامج التعديل الهيكلي الذي تلتزم الجزائر على تنفيذه خلال مدة ثلاث سنوات، و ذلك من 31 مارس 1995 إلى غاية أفريل 1998.

تضمن برنامج التعديل الهيكلي مجموعة من الأهداف يمكن حصرها فيما يلي(**Mahiou ,Robert Henery,2001, p 174**):

- العمل على تحقيق استقرار المتغيرات الكلية؛
- تخفيض الديون الخارجية و خدماتها إلى مستوى يمكن تحمله من خلال عملية إعادة الجدولة؛
- تحسين معدلات النمو الاقتصادي، و توفير فرص العمل و امتصاص معدلات البطالة؛
- تخفيض نسبة التضخم؛
- التخفيف من الآثار السلبية لهذا البرنامج خصوصا على الطبقات الفقيرة في المجتمع؛
- إدماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي بالإضافة إلى تحرير الأسعار، و إلغاء التدعيم للسلع من خلال تحرير التجارة الخارجية و إزالة الحواجز الجمركية لحرية حركة السلع و الخدمات بهدف ترشيد النفقات العامة من أجل تخفيض العجز في الموازنة العامة؛
- تعميق الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد، و الشروع في الخوصصة من خلال وضع إطار تشريعي لها؛
- خلق مناخ مناسب للتنمية الاقتصادية القادرة على توفير مناصب عمل جديدة.

غير أن هذه الأهداف لا يمكن تحقيقها إلا من خلال مجموعة من السياسات وضعها صندوق النقد الدولي من أجل تحسين أداء الاقتصاد الوطني.

4.2.سياسات برنامج التعديل الهيكلي

هناك مجموعة من السياسات تضمنها برنامج التعديل الهيكلي، عملت الدولة على تنفيذها خلال فترة البرنامج، و أن أهم هذه السياسات ما يلي:

- **السياسة النقدية**

إن برنامج التعديل الهيكلي يتضمن سياسة نقدية متشددة، خاصة فيما يتعلق بوضع سقف لنمو الإقراض المحلي. كما تهدف إلى التحكم في الإصدار النقدي و ترشيده، و امتصاص فائض السيولة لتقليص الطلب الفعال. فهي تسعى إلى الحد من معدلات التضخم حتى يصل إلى 6% مع نهاية البرنامج. و يتم الوصول إلى هذا عن طريق أساليب غير مباشرة منها أسعار الفائدة، و قيمة السقوف الائتمانية.

- **تحرير الأسعار**

و ذلك من خلال تحرير أسعار منتجات القطاع العام تدريجيا، كما يتم الإلغاء التدريجي للدعم الاستهلاكي العام على المنتجات البترولية و الغذائية.

- **تحرير التجارة الخارجية**

لقد ركزت الدولة على تحرير التجارة الخارجية بشكل كبير، و ذلك برفع القيود الإدارية و المالية، و تشجيع الصادرات من غير المحروقات. حيث أن برنامج تحرير التجارة الخارجية بدأ بشكل تدريجي، جسده قانون 28-29 الذي أعطى مرونة أكثر في مجال التجارة مع الخارج ثم تم تدعيمه بواسطة قانون المالية التكميلي لسنة 1990 الذي سمح باللجوء إلى الوسطاء من أجل التعامل مع الخارج ثم إلغاء نظام المراقبة الثقيل سنة 1994، و إلغاء العلاوة الإدارية لموارد العملة الصعبة لاستيراد المنتوجات المسموح بها ثم تخفيض معدلات الرسوم الجمركية من 60% إلى 50% ثم إلى 45% في سنة 1997**(بطاهر، ، ص ص 196، 197)**.

- **إصلاح المؤسسات العمومية و تنمية القطاع الخاص**

لقد تم اختيار الشركات القابضة العمومية (هولدينغ) كأداة لتسيير أملاك الدولة بدلا من صناديق المساهمة التي تم حلها في 1995/12/24 بسبب النتائج السلبية التي حققتها و من بيروقراطية و احتكار أموال الدولة. و تم استبدالها بالشركات القابضة التي هي عبارة عن شركة مالية تقوم بإدارة الأوراق المالية المملوكة لها في الشركة التابعة. و عليه فإن نظام الشركات القابضة جاء من أجل تحقيق التنسيق فيما يتعلق بإعادة الهيكلة للتحضير للخوصصة و من أجل عقلنة و نجاعة أسلوب اتخاذ القرار. غير أن هذه الشركات عرفت ضعفا في عملية التسيير نتيجة للبيروقراطية التي كانت تحكمها، و كذا تعدد مراكز اتخاذ القرار و من ثم جاءت القناعة بضرورة إزالتها و تحرير المؤسسات العمومية الاقتصادية و الإسراع في عملية الخوصصة.

إن برنامج التعديل الهيكلي يهدف إلى تشجيع القطاع الخاص و توسيع نشاطه حيث تم بيع المؤسسات العمومية و التنازل عنها لصالح مسيرين خواص و كذا مساهمة الخواص في رأس مالها **(بن شهرة، ، ص 156، 157)**.

ويمكن توضيح أهم السياسات التي اعتمد عليها عند تنفيذ برنامج التعديل الهيكلي وفق الشكل التالي:

الشكل رقم (07): هيكل برنامج التعديل الهيكلي المدعم من قبل صندوق النقد الدولي

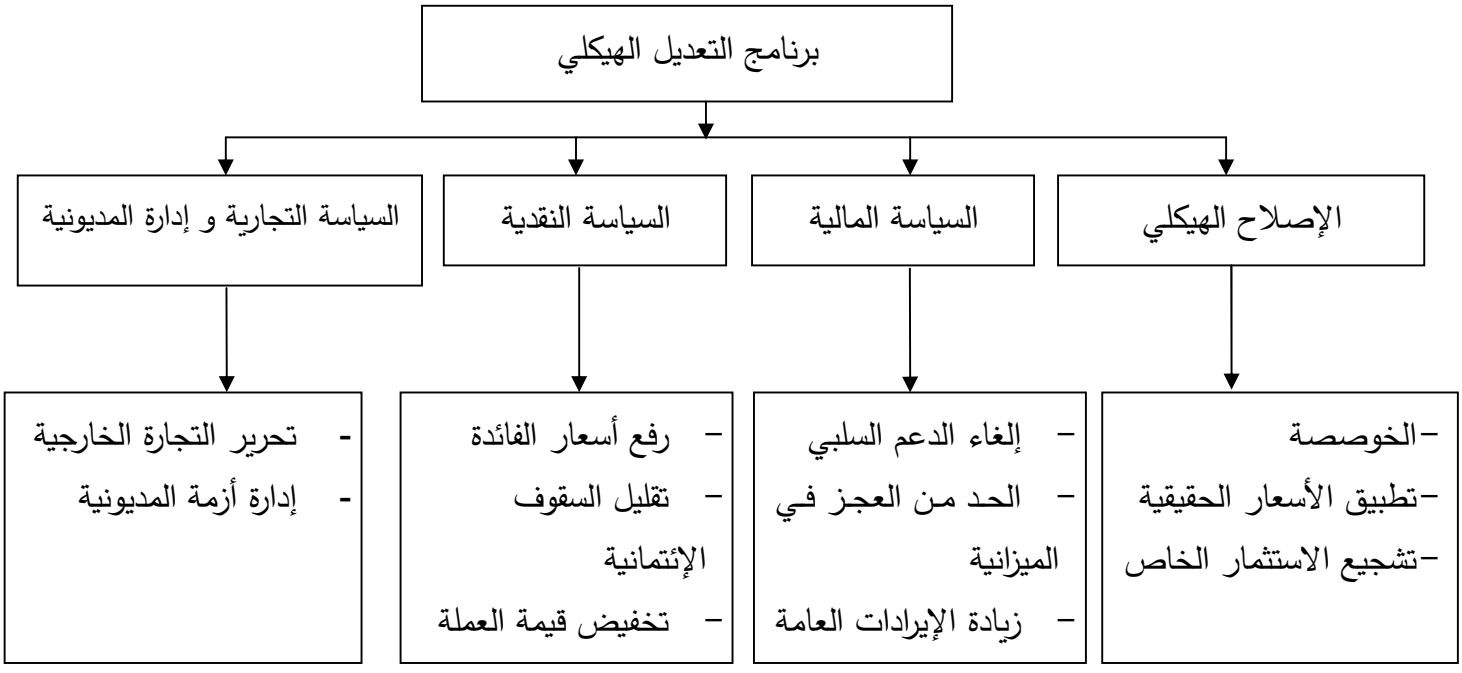

المصدر: من إعداد الباحثة

5.2. نتائج و آثار برنامج التعديل الهيكلي

1.5.2.نتائج برنامج التعديل الهيكلي

لقد تمخض عن تجربة التعديل الهيكلي التي خاضتها الجزائر عدة نتائج بعد سنة من تطبيقه، نذكر منها:

- تحقيق معدلات نمو إيجابية، إذ قدرت بـ 4.3% بعدما كان سالبا خلال السنوات السابقة؛
- انخفاض نسبة العجز في الميزانية إلى 1.4% من الناتج المحلي الإجمالي بعدما كانت 4.4% في سنة 1994. و ذلك بسبب الارتفاع النسبي في أسعار البترول، و بفضل فعالية تحصيل الضرائب و التهرب الجمركي؛
- انخفاض معدلات التضخم بسبب زيادة الكتلة النقدية بنسبة 10.5% فقط مقابل 15.3% في سنة 1994. غير أن معدل التضخم لم يبلغ المستوى المطلوب، كما أن نسبة البطالة لم يمكن تخفيضها و ذلك بسبب ارتفاع صرف الدينار، و ارتفاع الأسعار التي لم تزل محددة إداريا؛
- الحصول على قروض بقيمة 1.8 مليار دولار من صندوق النقد الدولي؛
- انخفاض نسبة خدمة الدين نتيجة إعادة الجدولة.

و لقد بدأت تظهر النتائج الإيجابية لبرنامج التعديل الهيكلي خلال السنوات الموالية كما يلي**(حامد، 2004، ص ص 11، 12)**:

- سنة 1997:

- انخفاض نسبة خدمة الدين إلى الصادرات و أصبحت 30% بعدما كانت نسبتها 70% تقريبا خلال الفترة (1986 -1993).
- لقد سجل ميزان المدفوعات تحسنا سمح بمضاعفة الاحتياطات من العملة الصعبة حيث بلغت 8 مليار دولار، أي أربعة أضعاف ما كان عليه خلال الفترة (1986 – 1993).

- تحقيق فائض في الخزينة العمومية بعدما سجلت عجزا في السنوات السابقة.
- انخفاض معدل التضخم إلى 06% بعدما وصل إلى 39% في سنة 1994.
- بلوغ الناتج المحلي الإجمالي معدل 2.4%.

▪ سنة 1998:

- ارتفاع خدمة الدين إلى الصادرات و قدرت بـ 44%.
- انخفاض الاحتياطي من العملة الصعبة إلى 6.8 مليار دولار.
- تحقيق عجز في الميزانية قدره 3.9% بعد تحقيق فائض في السنتين السابقتين.

2.5.2. آثار برنامج التعديل الهيكلي

إن النتائج الإيجابية المحققة في مجال التوازنات الكلية الداخلية و الخارجية لا ينفي و جود بعض الآثار السلبية الناتجة عن تطبيق برنامج التعديل الهيكلي.

- **آثار برنامج التعديل الهيكلي على القطاعات الاقتصادية**

لقد عرف قطاع الزراعة نموا ملحوظا قدر بـ 15% سنة 1995 و 21.3% سنة 1996. ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى سخاء الطبيعة في السنتين المذكورتين.

أما قطاع الصناعة فيعتبر من أكثر القطاعات الاقتصادية الأكثر تضررا وذلك بسبب سياسات الانفتاح الاقتصادي، وتحرير الأسعار وتخفيض قيمة الدينار.

وبالرغم من أن أهداف برنامج التعديل الهيكلي الاستغلال الأمثل للإمكانيات المادية و البشرية المتاحة بهدف الحد من تبعية الاقتصاد الوطني و بالتالي الحد من المديونية، إلا أنه نجد عدم استغلال الإمكانيات المتاحة استغلالا أمثلا. و ذلك بسبب سياسات تحرير التجارة الخارجية وعدم القدرة على منافسة المنتجات الأجنبية بالإضافة إلى تأثير باقي سياسات برنامج التعديل الهيكلي على أداء المؤسسات الاقتصادية العمومية **(شرابي، 1999، ص 78).**

- **الآثار الاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي**

إن برنامج التعديل الهيكلي حتى و إن حقق توازنات على مستوى الاقتصاد الكلي، إلا أنه في المقابل كانت التكلفة الاجتماعية ثقيلة، والتي نوجزها فيما يلي**(بوعتروس، 2007، ص 16)**:

- ارتفاع البطالة بشكل كبير، فقد وصلت سنة 1998 إلى 28% وذلك نتيجة لتسريح العمال و انخفاض الاستثمارات الجديدة؛

- تجميد الأجور إذ انخفض الدخل الحقيقي بنسبة 30% ما بين سنتي 1994 و 1996 وذلك بسبب إلغاء الدعم الذي أدى إلى ارتفاع الأسعار وانخفاض القدرة الشرائية بمعدلات كبيرة؛

- ارتفاع تكاليف المعيشة نتيجة لتحرير الأسعار لجميع المواد الاستهلاكية؛

- اتساع دائرة الفقر نتيجة لارتفاع الأسعار، و فقدان مناصب العمل و عدم خلق مناصب جديدة بما يتناسب و نمو القوة العاملة أي عدم التناسب بين سوق العمل و القوة العاملة المتزايدة باستمرار و عدم خلق مدا خيل جديدة؛

- لم تتمكن الإصلاحات الجارية من توفير و تلبية طلبات السكن، فضلا عن ضعف القدرة الشرائية للمواطنين الراغبين في الحصول على سكنات نتيجة لانخفاض الاعتمادات المخصصة لهذا القطاع؛

- لقد تراجع دور الدولة في مجالي الصحة و التعليم، ولم يحضيا باهتمام كبير من قبل هذا البرنامج فضلا عن ارتفاع تكاليف العلاج و التمدرس والذي كلف الفئات العريضة ذات الدخل المحدود تكاليف باهظة.

وعليه فإن تطبيق برنامج التعديل الهيكلي وإن حقق نتائج إيجابية على مستوى المتغيرات الاقتصادية الكلية، فقد كانت النتائج الاجتماعية سلبية وتكاليفها باهظة، تحملتها فئات الشعب خاصة الفقيرة.

المحور السابع: برامج الإنعاش الاقتصادي 2000-2020

لقد تميزت الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر بعد سنة 1998 بالركود الاقتصادي والاجتماعي لدلك وضعت الجزائر مخططات تنموية تهدف في مجملها إلى إنعاش الاقتصاد الوطني، وإعادة وتيرة التنمية والنمو الاقتصادي إلى المعدلات المقبولة في ظل التحسن المستمر في أسعار البترول ابتداء من سنة 2000 و ما تبعه من تخفيف في عبء المديونية من جهة وتمويل المشاريع الكبرى من جهة أخرى و توفير ظروف اقتصادية ملائمة لإعداد وتنفيذ برامج استثمارية طموحة، وقد جاءت هده المخططات لتدارك التأخر في التنمية الموروث عن الأزمة الاقتصادية(المالية) والسياسية (الأمنية) التي مرت بها البلاد، وبعث حركية الاستثمار والنمو من جديد. و تجسدت هده السياسة من خلال تنفيذ 5 برامج تنموية وهي:

- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001_ 2004؛
- البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (برنامج دعم النمو الأول) من 2005_ 2009؛
- برنامج دعم النمو الثاني 2010 _ 2014؛
- برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015_ 2019؛
- البرنامج المستحدث (النموذج الجديد للنمو) 2016_ 2030.

1.مفهوم سياسة الإنعاش الاقتصادي، أهدافها، و وسائل تطبيقها

1.1.مفهوم سياسة الإنعاش الاقتصادي و أهدافها

تعتبر سياسة الإنعاش الاقتصادي إحدى أهم وسائل سياسة الميزانية التي تستخدمها الدولة لتعزيز الطلب الكلي وتحريك الاقتصاد إذا كان في حالة ركود، وتعتبر سياسة الإنعاش والنمو الاقتصادي إحدى أهم وسائل سياسة الميزانية التي استخدمتها الدولة للتأثير على الوضع الاقتصادي في المدى القريب، ومن ثم فهي سياسة ظرفية بالدرجة الأولى، و دعم النشاط الاقتصادي بوسائل مختلفة، تتمثل أساسا في الوسائل الميزانية بالإضافة إلى بعض الوسائل النقدية، وغالبا ما تكون هذه السياسة ذات توجه" كيتري"، حيث تتبنى برنامجا لتنشيط الطلب الكلي عن طريق الزيادة في الإنفاق الخاص أو العمومي الاستهلاكي او الاستثماري قصد تحفيز الإنتاج، وعن طريق تشجيع المؤسسات على الاستثمار لتلبية الزيادة في

الطلب، وبالتالي دعم النمو وامتصاص البطالة، كما يمكن أيضا اعتبار سياسة العرض بمثابة سياسة إنعاش ما دام الغرض منها دعم الإنعاش الاقتصادي والنشاطات لكن بتنشيط العرض بالرغم من كونها ذات طابع هيكلي أكثر منه ظرفي **(خلف، 2016، ص 21).**

برامج الإنعاش هي سياسة مالية اتفاقية توسعية تستخدمها الدولة للتأثير على الوضع الاقتصادي لتحسين معدلات النمو الاقتصادي والخروج من حالة الركود الاقتصادي وإنعاشه بإشراك القطاعات الاقتصادية غير قطاع الطاقة وتحسين معيشة الأفراد وتقليص نسبة البطالة عن طريق إنشاء مناصب الشغل في مختلف القطاعات، وخلق القيمة المضُافة من خلال دعم الإنتاج الوطني فهي سياسة تهدف إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بصفة عامة.

ويُمكن من خلال ما سبق استنتاج خصائص سياسات الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو فيما يلي **(كون، 2019/ 2020، ص 98):**

_ سياسات الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو هي سياسات ظرفية قصيرة أو متوسطة الأجل، تُنفذها الدولة في محاولة لتغيير الوضع الاقتصادي الصعب في حالة الركود الاقتصادي، فهي مستوحاة من الفكر الكينزي؛

_ تُستخدم عندما تكون معدلات البطالة مرتفعة، ومعدل النمو منخفض، وعند وجود طاقات إنتاجية غير مُسْتَغَلَة؛

_ تَرْتَكِز سياسات الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو على استخدام السياسة المالية و/أو السياسة النقدية لإعادة تنشيط الطلب وزيادة الاستثمار وبالتالي إنعاش الاقتصاد؛

_ يتم تجسيد هذه السياسات عن طريق تسطير مجموعة من البرامج التنموية و/أو مخططات أعمال المتعددة الآجال، ولقطاعات مختلفة، وذلك من خلال الرفع من النفقات العامة في ميزانية الدولة؛

_ هي سياسات تزيد من العجز والدين العام لهذا تَتْبَعُهَا سياسات صارمة ترمي إلى الحد من التضخم وعجز الميزانية.

تهدف سياسة الإنعاش الاقتصادي لتحقيق جملة من الأهداف وهي:

- تنشيط الطلب الكلي من خلال زياد الاستهلاك، الاستثمار أو الإنفاق الحكومي؛
- دعم الإنتاج الوطني و خلق قيم مضافة وتنويع مصادر الدخل؛
- تحقيق تنمية بشرية و تحسين ظروف معيشة السكان ورفع قدرتهم الشرائية وبالتالي تلبية احتياجاتهم ومحاربة الفقر؛
- تخفيض معدلات البطالة وخلق مناصب شغل من خلال القيام بمشاريع استثمارية؛

2.1.واقع تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر

من أهم الدوافع والأسباب التي أدت إلى تبني سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر منذ سنة 2001، تتمثل في الظروف والأوضاع التي كانت سائدة خلال الفترة التي سبقت تنفيذ هذه السياسة، ويمكن اختصار بعضها فيما يلي **(مسعودي، 2019/2018، ص ص 72_ 74)**:

- **ضعف معدل النمو الاقتصادي:** أثرت الأزمة الاقتصادية التي شهدتها الجزائر ابتداء من سنة 1986على معدلات النمو الاقتصادي التي سجلت نسب نمو متدنية تراجع معدلات النمو حيث انخفضت بمقدار 1% بين سنتي 1999 و 2000، حيث تراجع إلى 2.4 % سنة 2000 ويعتبر هذا المعدل غير كاف لتلبية حاجات السكان المستعجلة لاسيما في مجال الشغل والسكن والمرافق الاجتماعية وظروف المعيشة، كما لا يمكن لهذا المعدل تحريك الطاقات الكامنة والمعطلة، والأمر الأكثر خطورة هو الانخفاض الشديد في نسبة مساهمة القطاع الصناعي خارج المحروقات في هذا المعدل، فرغم الإجراءات التحفيزية المصاحبة لقانون الاستثمار لسنة 1993 إلا أن الاستثمارات المحلية والأجنبية خارج قطاع المحروقات لم تعرف تطور اً ملحوظ اً خلال هذه الفترة وذلك لعدة أسباب وعراقيل، مما زاد في تعميق أزمة سوق العمل بالإضافة إلى تفاقم المشاكل الاجتماعية والاقتصادية؛

- **ارتفاع معدل البطالة:** تعد مشكلة البطالة من بين أخطر و أعقد المشاكل التي تعاني منها الجزائر بالنظر لما خلفته من أثار اقتصادية و اجتماعية حيث شهدت الفترة ما قبل برامج الإنعاش الاقتصادي ارتفاعاً متزايداً من سنة إلى أخرى ، حيث بدأ ارتفاع معدلات البطالة مع الأزمة الاقتصادية التي عرفتها الجزائر سنة 1986 ، إذ ارتفع معدل البطالة من 9.7 % سنة 1985

إلى 21.4 % سنة 1987، أي بزيادة 11,7 % ثم عرفت هده النسبة تطوراً منتظماً ابتداء من سنة 1990 إلى أن وصلت إلى أعلى معدل لها سنة 2000 إذ بلغت 29.8 % ويعود ذلك إلى غلق معظم المؤسسات الاقتصادية العمومية والتي ترتب عنها تسريح الآلاف من العمال بالإضافة إلى الوضع الأمني الذي عاشته الجزائر خلال هذه الفترة ، أدى إلى تقلص قيمة دخول استثمارات أجنبية إلى الجزائر في هذه الفترة، وأمام هذه الوضعية وفي ظل تحسن بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية بادرت الحكومة إلى تطبيق البرنامج الذي كان من بين أهدافه الرئيسية تقليص نسبة البطالة؛

- **ارتفاع نسبة الفقر وانخفاض المستوى المعيشي للسكان** :حيث بلغ معدل الفقر أعلى نسبة له سنة1995 حيث وصل إلى % 14.1 من مجموع السكان، وهو ما يعادل 3986000 فقيراً بعدما كان لا يتجاوز نسبة .8.1% سنة1986 ويفسر هذا الارتفاع الأزمة الاقتصادية لتي خلفتها سنة 1986 على مختلف القطاعات الاقتصادية مما أدى إلى انخفاض الدخل الفردي بنسب كبيرة، وكذلك الإصلاحات الاقتصادية المدعومة وما تضمنته من إجراءات أدت إلى تحرير أسعار المنتجات وتقليص الدعم الحكومي للمنتجات الغذائية الأساسية، وتدهور القدرة الشرائية نتيجة للتخفيضات المتتالية لسعر الصرف للدينار الجزائري.

إضافة إلى ذلك فإن ارتفاع الفقر يعود إلى الأزمة الأمنية خلال التسعينيات التي كان لها أثر كبير على حياة السكان والظروف المعيشية.

- **الاستقرار في المؤشرات الاقتصادية الكلية خاصة الخارجية منها** :حيث عرفت نسبة خدمة المديونية سنة2000 انخفاضا ملموسا عما كانت عليه سنة1998 ، حيث بلغت % 19.8 بالنسبة لمجموع إيرادات الصادرات بعد أن كانت % 47.5، فضلا عن الاستقرار الذي تشهده التوازنات المالية الكلية والمتزامن مع تحسن ملحوظ في كل من حجم المديونية 25.261 مليار دولار سنة 2000 و احتياطي الصرف 11.9 مليار دولار أمريكي ورصيد ميزان المدفوعات 7.57 مليار دولار أمريكي لنفس السنة مع بقاء معدلات التضخم أقل من نسبة 1% 0.3 % سنة 2000.

- **التنبؤ بوفرة مالية:** وفرة مالية بدأت تظهر بوادرها مع بداية القرن العشرين، حيث بلغ رصيد الميزانية العامة ، 400 مليار دج، وصاحب هذه الوفرة المالية ضعف شديد لمعدلات النمو خارج المحروقات ب % 2.2 سنة 2000 فضلا عن الوضعية الاجتماعية الصعبة للمواطنين.

3.1.وسائل تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي

للقيام بهذه السياسة تستعمل الدولة عادة واحدة أو أكثر من الوسائل المتاحة لديها لتنشيط الطلب الكلي أو العرض الكلي أو الاثنين معا ويمكن تلخيص هده الوسائل كالآتي **(أوبختي، بن بوزيان، 2016، ص 200)**:

- **سياسة الإنعاش بواسطة الطلب:**

تطبق هذه السياسة عن طريق استخدام واحدة أو أكثر من الوسائل التالية:

- التحويلات الاجتماعية المدفوعة للأفراد(منح البطالة، مساعدات اجتماعية مختلفة ....) ، أو تلك المتعلقة بدعم بعض السلع ذات الاستهلاك الواسع، وعددا من أنواع التحويلات والتي تعتبر زيادة مباشرة أو غير مباشرة في الدخل المتاح وبالتالي تحفيزا للطلب .وبما أنها تهدف إلى إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع، فإن هده المدفوعات التحويلية عادة ما تدرج أيضا ضمن الأدوات التلقائية لسياسة الميزانية(مع نظم الضرائب التصاعدية، مثلا، التي تزيد مع زيادة الدخل وتنخفض بانخفاضه)؛

- الإنفاق العمومي الكلي(الاستهلاكي والاستثماري) الذي يزيد من طلب الدولة نفسها على مختلف السلع والخدمات؛

- مشروعات الأشغال الكبرى التي تقوم بها الدولة (لاسيما في مجال البنيةٍ التحتية)كحل مؤقت لمشكلة البطالة، إلى أن يتمكن الاقتصاد من الانتعاش وتوفير مناصب شغل مناسبة للعاطلينُ عن العمل؛

- تخفيض الضرائب الذي يؤدي إلى زيادة دخول الأفراد ومن ثم تحفز الاستهلاك وتحريك عجلة الاقتصاد وإنعاشه.

- **سياسة الإنعاش بواسطة العرض :**

تهدف هذه السياسة عموما إلى جعل إنتاج السلع والخدمات من طرف المؤسسات أقل كلفة وأكثر جاذبية، وتدخل الدولة يكون في الغالب بواسطة وسيلتين رئيسيتين هما:

- تخفيض العبء الضريبي على المؤسسات المنتجة مما يشجع الاستثمار الخاص؛
- القيام باستثمارات عمومية تهدف إلى تسهيل عمل المؤسسات وتشجعها على الاستثمار وتوسيع نشاطاتها مثل تطوير شبكات النقل والاتصالات، أو برامج التكوين المهني و الجامعي، وبرامج البحث وتطوير التكنولوجيات الجديدة.

إلا أنه عند إتباع الدولة لمجموعة هذه الوسائل من أجل إنعاش الاقتصاد ودعم النمو بواسطة تحريك الطلب الكلي و/أو العرض الكلي، لا بد من الأخذ بعين الاعتبار مجموعة عوامل أخرى تؤثر في كل منهما نوجز أهمها فيما يلي**(كون، 2019/ 2020، ص 104)**:

- **العوامل المؤثرة على الطلب الكلي** :أهمها ما يلي

- متغيرات خارج عن إطار السياسة الكلية للدولة :حيث إذا تعرض الاقتصاد إلى صدمة خارجية موجبة سينعكس ذلك على زيادة الدخل الوطني، وبالتالي ارتفاع الطلب الكلي والعكس إذا كانت الصدمة سلبية؛
- موجات التفاؤل والتشاؤم :حيث تُعبر موجات التفاؤل والتشاؤم عن رغبة رجال الأعمال والمستهلكين في الإنفاق وبالتالي التأثير على منحنى الطلب الكلي.

- **العوامل المؤثرة على العرض الكلي** : نذكر منها ما يلي:

- الضغط في سوق العمل والذي يحدث نتيجة كون الدخل والناتج الوطني للاقتصاد أكبر من مستوى الناتج الطبيعي، مما يؤدي إلى زيادة الأجور ومنه ارتفاع تكاليف الإنتاج؛
- توقعات مستوى الأسعار، حيث عند التوقع بزيادتها يعمل العمال على رفع أجورهم، مما يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج؛

- دفع الأجور، حيث أن دفعاً ناجحاً للأجور بواسطة العمال، يؤدي إلى انتقال منحنى العرض الكلي إلى اليسار (أعلى)

- الزيادة في تكاليف الإنتاج التي لا تعود إلى ارتفاع الأجور، وإنما هي ناجمة من صدمات العرض سواء السالبة أو الموجبة.

4.1.شروط تنفيذ سياسة الإنعاش الاقتصادي

لكي تكون سياسة برنامج الإنعاش الاقتصادي فعالة لابد من توفر بعض الشروط العامة والأساسية لاسيما ما يلي **(خلف، 2016، ص 26):**

- يجب أن تتوفر للمؤسسات الوسائل اللازمة لزيادة إنتاجها خاصة القدرة على القيام باستثمارات جديدة، أي أن تكون هناك مرونة قوية للإنتاج بالنسبة للطلب؛

- أن لا يكون هناك اتجاه قوي لتلبية الطلب بواسطة المنتجات الأجنبية أي يجب أن يكون الميل الحدي للاستيراد ضعيفا؛

- يجب أن لا كون هدف المؤسسات زيادة هامش رِبحها بدلا من زيادة الكميات المنتجة لتلبية الطلب الإضافي؛

- أن يكون الناتج المحلي الخام الفعلي بدون تضخم كبير وبدون عجز خارجي هام، يقترب كثيرا من الناتج المحلي الخام المحتمل أو الكامن والذي يعني الاستعمال الكامل للقدرات الإنتاجية، وتبعا لذلك يصبح من الضروري القيام بمقارنة بين الناتج المحلي الخام الكامن والناتج المحلي الخام الفعلي، أي حساب الفرق بينهما وهو ما يسمى بفجوة" أوكن "ويعتبر استعمال السياسة الميزانية التوسعية لا يسمح دائما بإخراج الاقتصاد من الركود خاصة إذا كانت المديونية العمومية مرتفعة.

2. عرض وتحليل برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001 – 2004

1.2.تعريف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001 – 2004

يعتبر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي برنامج متوسط الأجل،بدأ تطبيقه في أفريل سنة 2001، وهو في جوهره برنامج للإنعاش الاجتماعي أُسْتُخْدِم فيه عائدات البترول غير المتوقعة لتعزيز الطلب الكلي، وخَلْق وظائف من خلال استثمار الأموال العمومية في البُنَى التحتية، ودعم الإنتاج الزراعي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هذا من جهة، ومن جهة أخرى هو برنامج مُكَمِل لما جاء في خطة التنمية المحلية التي نصت عليها المادة 04 من المرسوم التنفيذي رقم 98_ 227 الصادر بتاريخ 13 جويلية 1998 المتعلق بنفقات التجهيز حيث يُحَدِدُ كل برنامج أو مخطط عمل العمليات التي تستهدف تحقيق تطلعات المواطنين وضمان التناسق بين مساعي التنمية الاقتصادية والرُقَيْ الاجتماعي، والتهيئة العمرانية .وتَمَ فتح له في كتابات الخزينة في قانون المالية لسنة 2000 حساب تخصيص خاص رقمه 108_ 302 وعنوانه" حساب تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج دعم الإنعاش(**كون، 2019/ 2020، ص 112).**

برنامج الإنعاش الاقتصادي هو برنامج شرع في تنفيذه في أفريل 2001 بغلاف مالي قدره 525 مليار دج أي ما يعادل 7 مليار دولار أمريكي ، وهو عبارة عن مخصصات مالية موزعة على طول الفترة 2001_ 2004 ، ويعد برنامجا ضخما موجها لدعم الهياكل القاعدية والقطاعات الرئيسية والنشاطات المنتجة لإحداث تنمية محلية وبشرية ودفع عجلة النمو الاقتصادي.

لقد جاء هدا البرنامج بملغ 525 مليار دج وتم توزيعه على فترات تطبيقه كما يلي:

الجدول رقم (08): التوزيع السنوي لمخصصات برنامج الإنعاش الاقتصادي

السنوات	2001	2002	2003	2004	المجموع
المبالغ المالية مليار دج	205.40	185.90	113.20	20.50	525
نسبة المبالغ %	39.10	35.41	21.56	3.90	100

المصدر: محمد صلاح (2016)، أهداف السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر حسب المربع السحري لكالدور_ دراسة تقييميه تحليلية للبرامج التنموية مع إشارة للبرنامج الخماسي 2010_ 2014، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 16، ص 269.

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن أكبر المبالغ المالية لهدا البرنامج خصصت لسنتي 2001 و2002 وهي سنوات بداية انطلاقه نظرا للظروف التي غرفتها الجزائر في تلك الفترة، ومحاولة الدولة إعطاء انطلاقة قوية لهدا البرنامج بغية تحقيق أهدافه .

2.2.أهداف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001- 2004

يسعى هدا البرنامج لتحقيق جملة من الأهداف وهي:

- توفير مناصب الشغل والتقليل من البطالة وتحسين مستوى معيشة المواطن والحد من ظاهرة الفقر والتهميش ؛
- دعم القطاعات المنتجة للقيمة المضافة و مناصب االشغل (فلاحة، صناعة، الأشغال العمومية)؛
- تنشيط الطلب الكلي عن طريق السياسة المالية لتنشيط الاقتصاد عن طريق الإنفاق العام الذي تزيد فعاليته في رفع معدلات النمو الاقتصادي وخلق مناصب شغل ؛
- إعادة التوازن الجهوي و إحياء المناطق الريفية؛
- تهيئة وانجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاط الاقتصادي، وتغطية الاحتياجات الضرورية للأفراد وتنمية الموارد البشرية؛
- تهيئة البنية التحتية وتوفير المتطلبات الأساسية للمشاريع من ماء كهرباء وطرقات؛
- إكمال مختلف المشاريع التي في طور الانجاز؛

3.2.مضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001 -2004

خُصِّصَ لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي مبلغ بقمة 525 مليار دج أي ما يُعادل7 مليار دولار ممتداً على طول الفترة (2001 – 2004) حيث تم تقسيم برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي إلى أربعة قطاعات رئيسة، والجدول الآتي يبين هذا التقسيم القطاعي خلال فترة هذا البرنامج والمبالغ المخصصة لكل قطاع.

الجدول رقم (09): مضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي2001 – 2004

الوحدة: مليار دج

السنوات / القطاع	2001	2002	2003	2004	المجموع (مليار دج)	النسبة المئوية %
الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية	100.7	70.2	37.6	2	210.5	40.1
التنمية محلية والبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	38.8
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12	65.4	12.4
دعم الإصلاحات	30	15	_	_	45	8.6
المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	525	100

المصدر: نبيل فلح(2012) ، دراسة تقييميه لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر للفترة 2000_ 2010، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خير، بسكرة، الجزائر، العدد 12، ص 252.

تمحور مخطط الإنعاش الاقتصادي حول تدعيم الأنشطة الخاصة بالإنتاج الفلاحي، الصيد البحري، البناء والأشغال العمومية، الهياكل القاعدية، دعم الإصلاحات في مختلف القطاعات وكذا التنمية المحلية و البشرية، حيث يتبين من خلال الجدول أعلاه أن:

- **قطاع الأشغال الكبر و الهياكل القاعدية**

لقد تحصل هذا القطاع على اكبر نسبة من إجمالي المبالغ المخصصة للبرنامج، بمبلغ يقدر ب 210.5مليار دينار حيث تحصل على 210.5 مليار دج ما يعادل 40.1 % ، وهو ما يدل على عزم الحكومة على تدارك العجز والتأخر الحاصل في هذا القطاع نتيجة لتأثيرات أزمة 1986 ، وكذا الإصلاحات الاقتصادية التي طبقت في التسعينات من القرن الماضي، والتي أجبرت. الحكومة على تقليص حجم الإنفاق الحكومي الموجه للاستثمار بغية استعادة التوازن المالي لميزانية الدولة.

أن دعم هذا القطاع سيساهم في تحريك ودعم باقي القطاعات بالإضافة أنه سيحسن مناخ الاستثمار وتوفير الظروف الملائمة من خلال توفير بنية تحتية قوية.

- **التنمية المحلية و البشرية**

حيث خصص لها مبلغ 204.2 مليار د.ج، أي أنه استحوذ على ما نسبته 38.8 % من المبلغ الإجمالي للبرنامج ؛ يعد ذلك مؤشر على سعي الحكومة لتحقيق أهداف البرنامج المتمثلة في

تحقيق التوازن الجهوي من خلال تشجيع التنمية على المستوى المحلي و تحسين الإطار المعيشي للمواطن خاصة في المناطق الريفية المعزولة، كما سيؤدي دعم الموارد البشرية من خلال بتطوير المستوى التعليمي والصحي بالاستعانة بالتكنولوجيا الحديثة وترقية عنصر المعرفة لدى أفراد المجتمع إلى رفع معدلات التنمية البشرية و بالتالي تخفيض نسبة الفقر.

- **دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري**

يقدر المبلغ المرصود لهذا البرنامج ب 65.4 مليار دج أي ما يعادل نسبة % 12.4 من إجمالي المبلغ المخصص لبرنامج الإنعاش الاقتصادي ، يهدف هدا البرنامج إلى الاهتمام بقطاع الفلاحة وتوسيع نطاق الإنتاج الفلاحي وترقية الصادرات وزيادة مساهمته في التنمية الاقتصادية وتوفير مناصب الشغل. إضافة إلى الاهتمام بقطاع الصيد البحري ودعم الإنتاج فيه باعتباره من أهم القطاعات المنتجة و موردا هاما للثروة.

- **دعم الإصلاحات**

لقد قدر المبلغ المخصص لهذا البرنامج ب 45 مليار دج يمتد على فترة أربع سنوات، وهو يمثل نسبة8.6 % من حجم المبلغ المخصص لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، وهو موجه أساسا لتوفير الظروف المناسبة لنجاح البرنامج من خلال دعم المؤسسات الوطنية الخاصة والعامة، وتوفير الظروف المناسبة لها وتحسين المناخ الاقتصادي الذي تعمل ضمنه، من أجل تطوير قدراتها على الاستثمار والإنتاج والمنافسة.

4.2.نتائج برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001 – 2004

إن برنامج الإنعاش الاقتصادي كانت له انعكاسات على مختلف المؤشرات الاقتصادية يمكن توضيحها فيما يلي **(بن محمد، 2020، ص 43)**:

- تسجيل معدلات نمو موجبة للناتج الداخلي الخام الحقيقي حيث ارتفع معدل نمو الناتج الداخلي الخام من 2.7 % سنة 2001 إلى 5.2 % سنة 2004 ، وحقق أعلى معدل نمو اقتصادي سنة 2003 بمعدل 6.8 %، وهذه المعدلات لم تتحقق لمدة طويلة ويرجع ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية دور كبير في تحقيق هذه المعدلات؛

- انخفاض معدلات البطالة من 27.30 % سنة 2001 إلى 17.7 % سنة 2004 ، ويرجع ذلك إلى إطلاق المشاريع التنموية التي تتطلب اليد العاملة لتنفيذها؛

- ارتفاع معدلات التضخم من 3.5 % سنة 2001 إلى 4.6 % سنة 2004، حيث عرفت سنة 2002 انخفاض للمعدل ب 2.2 ؛

- ارتفع رصيد ميزان المدفوعات من 7.06 مليار دولار سنة 2001 إلى 11.12 مليار دولار، فرغم ارتفاع واردات البلاد نتيجة لتشجيع الطلب المحلي وانجاز المشاريع إلا أن ميزان المدفوعات حقق نتائج ايجابية راجعة خاصة لتحسن أسعار النفط هذا الأخير الذي يعتبر العنصر الغالب ضمن إيرادات الدولة؛

- بقي الدين الخارجي في مستويات مستقرة حيث انتقل من 22.57 مليار دولار سنة 2001 إلى 21.82 مليار دولار سنة 2004 ، وهذا يبين أن الجزائر لم تباشر في عملية تسديد ديونها الخارجية من خلال هذا البرنامج.

3.البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي من 2005 – 2009

ابعد انتهاء فترة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي فإن الحكومة أقرت برنامجا جديدا تكميليا استنادا للنتائج المحققة ضمن المخطط السابق، حيث جاء البرنامج التكميلي لدعم النمو في ظروف حسنة يعيشها الاقتصاد الجزائري ليهتم بالتشغيل والصحة والأشغال العمومية.

1.3.تعريف البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي من 2005 – 2009

يعتبر البرنامج التكميلي لدعم النمو برنامجا مُكملاً لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي حيث تم الإعلان عنه يوم 07 فيفري 2005 ، خصص له غلاف مالي قدر ب 4203 مليار دج أي ما يعادل 55 مليار دولار أمريكي، وقد كان هذا البرنامج مرفقا ببرنامجين تكميليين أحدهما خاص بمناطق الجنوب بقيمة 432 مليار دينار جزائري والثاني بمناطق الهضاب العليا بقيمة 668 مليار دينار جزائري.

2.3.أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي من 2005 – 2009

يسعى البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي لتحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وهي **(بن محمد، 2020، ص 44):**

- استكمال الإطار التحفيزي بالاستثمار عن طريق إصدار نصوص تنظيمية من شأنها أن تتم قانون الاستثمار، وتطوير التدابير الكفيلة بتسهيل الاستثمار الخاص الوطني أو الأجنبي؛
- مواصلة تطبيق الأداة الاقتصادية والمالية الوطنية مع الانفتاح العالمي سواء تعلق الأمر بتأهيل أداة الإنتاج أو بالإصلاح المالي والمصرفي؛
- انتهاج سياسة ترقية الشراكة والخوصصة، والحرص الشديد على تعزيز القدرات الوطنية في مجال خلق الثروات ومناصب الشغل وترقية التنافسية؛
- تعزيز مهمة ضبط ومراقبة الدولة قصد محاربة الغش والمضاربة والمنافسة غير المشروعة التي تخل بقواعد المنافسة والسوق على حساب المؤسسات الوطنية المنتجة.

كما يهدف هدا البرنامج إلى تحقيق ما يلي**(ريال، 2010، ص 15):**

- تحسين معيشة السكان؛
- تطوير المنشآت الأساسية؛
- دعم التنمية الاقتصادية؛
- تطوير الخدمة العمومية؛
- تطوير التكنولوجيات الجديدة للاتصال.

3.3.مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي من 2005 – 2009

ستنتج أن البرنامج التكميلي لدعم النمو قد سار على نفس منحى برنامج الإنعاش الاقتصادي ودلك لاستكمال المشاريع المقترحة في البرنامج السابق وقد وزعت المخصصات المالية لهدا البرنامج على خمس محاور أساسية ويمكن توضيح دلك من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (10): مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005 – 2009

الوحدة: مليار دج

القطاعات	المبالغ المالية المخصصة مليار دج	النسبة %
تحسين معيشة السكان	1908.5	45.5
تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	40.5
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	08
تطوير الخدمات العمومية	203.9	4.8
تطوير تكنولوجيا الاتصال	50	1.1
المجموع	**4202.7**	**100**

المصدر: محمد صلاح (2016): أهداف السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر حسب المربع السحري لكالدور_ دراسة تقييميه تحليلية للبرامج التنموية مع إشارة للبرنامج الخماسي 2010 – 2014، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 16، ص 271.

من خلال الجدول أعلاه يتضح ما يلي:

- ارتفاع المبلغ الإجمالي البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005 – 2009 إلى 4202.7 مليار دج مقابل 525 مليار د.ج والتي خصصت لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي أي بحوالي 8 مرات،

- لقد خصصت 45.5 % من قيمة البرنامج لتحسين معيشة السكان من خلال الاهتمام بالتربية، التعليم ،الرعاية الصحة، توفير السكن؛

- تخصيص ما يعادل 40.5 % من قيمة البرنامج التكميلي لدعم النمو لتطوير المنشآت الأساسية من خلال الاهتمام بقطاع النقل كمشروع الطريق السيار شرق غرب ،الموانئ، الأشغال العمومية، قطاع المياه(السدود). وهدا ما يدل على الأهمية الكبيرة التي توليها الدولة لقطاع البنى التحتية و الهياكل القاعدية، وذلك لما لها من دور في عمليات الإنتاج والاستثمار؛

- دعم التنمية الاقتصادية (قطاعات الفلاحة والتنمية الريفية، الصناعة، ترقيةالاستثمار، الصيد البحري، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والسياحة) بنسبة 8% من مجموع المخصصات المالية؛

- تطوير الخدمة العمومية وتحديثها (العدالة،التجارة و المالية...الخ) نسبة تقدر ب % 48 من المخصصات من أجل تحسينها وعصرنتها وجعلها في مستوى تطلعات التطورات الاقتصادية والاجتماعية وتدارك التأخر المسجل في هذا الإطار؛

- تطوير برنامج تكنولوجيا الإعلام والاتصال وقدر حجم المخصصات.1 % ، وهدا بغية فك العزلة عن المناطق النائية والبعيدة و بتزويدها بالموزعات الهاتفية وتحسين الاتصال.

4.3.نتائج البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي من 2005 - 2009

لقد نتج عن تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو مجموعة من النتائج أهمها(**جديدي، 2013، ص 12)** :

- تزويد 95% من السكان بشبكة المياه الصالحة للشرب؛
- تم إيصال 86% بشبكة التطهير؛
- الوصول إلى تكنولوجيات الإعلام الاتصال؛
- تطور في مجال إقامة المنشآت الصحية (إنجاز 800 منشأة صحية)؛
- تمّ إيصال الكهرباء بنسبة 98%؛
- إنجاز شبكة طرقات تقدر بـ 110000 كلم؛
- حدوث تحسن في المناخ الاستثماري؛
- نمو بعض القطاعات كقطاع البناء الأشغال العمومية والأنشطة المرتبطة بها (مواد بناء، المناجم، المقالع...) الماء والطاقة؛
- حدوث تحسن في القطاع الفلاحي (المحصول الفلاحي لسنتي 2008-2009 قدر بـ6.2 مليون قنطار) بذلك حقق القطاع الفلاحي نمو قدر بـ 19.7%؛
- ارتفاع معدل النمو خارج المحروقات من 4.7% في 2005 إلى 9.3% في 2009 وذلك نتيجة لارتفاع نسبة النمو في كل من قطاع الفلاحة والبناء ، الأشغال العمومية؛

- تحسن في المستوى المعيشي للسكان؛
- ارتفاع متوسط الدخل الفردي الذي بلغ 4746 دولار في 2008؛
- ارتفاع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 329338 مؤسسة سنة 2005 الى 455000 مؤسسة سنة 2009 مع العلم انها في سنة 2001 كان عددها 180000 مؤسسة.

4.برنامج دعم النمو الثاني 2010 – 2014 (برنامج توطيد النمو الاقتصادي)

1.4.تعريف برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014

يعتبر هذا البرنامج مكمل للبرامج السابقة سواء من حيث طبيعة المشاريع أو الأهداف المراد تحقيقها من أجل إعطاء دفعة قوية لمختلف القطاعات الاقتصادية والاستجابة لمتطلبات السكان وتحسين المعيشة، يعتبر أكبر برنامج تنموي عرفته الجزائر مند الاستقلال حيث خصص له مبلغ 21214 مليار دج أي ما يعادل 286 مليار دولار دولار مقسمة إلى قسمين:

- مشاريع جديدة بمبلغ إجمالي يقدر بـ 156 مليار دولار؛
- استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها (السكة الحديدية والطرق والمياه) بمبلغ 130 مليار دولار.

2.4. أهداف برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014

يسعى هدا البرنامج لتحقيق جملة من الأهداف وهي **(بن محمد، 2020، ص 48)**:

- دعم التنمية البشرية التي تعتبر الركيزة الأساسية للبرنامج الاقتصادي والاجتماعي، وتعزيز تماسك الأمة حول هويتها وشخصيتها الوطنيتي؛
- مكافحة البطالة من خلال استحداث ثلاث ملايين منصب شغل جديد؛
- تحسين ظروف العيش في المناطق الريفية من خلال تحسين التزود بالماء الصالح للشرب ودفع قطاع الأشغال العمومية لفك العزلة عن كل المناطق؛
- ترقية وتطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم،وتعميم استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال داخل المنظومة الوطنية للتعليم وفي المرافق العمومية؛

- تحسين مناخ الاستثمار واتخاذ التدابير اللازمة لإنعاش الصناعة الوطنية وتطوير المحيط الإداري والمالي والقانوني للمؤسسة، وترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات؛
- الاستمرار في توسيع قاعدة السكن وإعادة الاعتبار للنسيج العمراني، وتطوير الترقية العقارية والأداة الوطنية في قطاع البناء والأشغال العمومية؛
- مواصلة التجديد الفلاحي وتحسين الأمن الغذائي للبلاد؛
- تثمين الموارد الطاقوية والمنجمية؛
- تثمين القدرات السياحية والصناعة التقليدية؛
- الحفاظ على السلم الاجتماعي في خدمة التنمية.

3.4.مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014

لقد تم تقسيم برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي إلى ستة قطاعات رئيسة، والجدول الآتي يبين هذا التقسيم القطاعي خلال فترة هذا البرنامج والمبالغ المخصصة لكل قطاع.

الجدول رقم (11): مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010 - 2014

القطاعات	المبالغ المالية المخصصة مليار دج	النسب %
التنمية البشرية	10122	49.5
المنشآت القاعدية الأساسية	6448	31.5
تحسين وتطوير الخدمات العمومية	1666	8.16
التنمية الاقتصادية	1566	7.7
الحد من البطالة وتوفير مناصب الشغل	360	1.8
البحث العلمي و التكنولوجيات الجديدة للاتصال	250	1.2

المصدر: بن محمد هدى (يناير 2020)، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001- 2019، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، ص 274.

من خلال الجدول يتبين لنا:

- أن التنمية البشرية أخذت أكبر حصة في البرنامج بنسبة % 49.5 من مبلغ البرنامج أي ما يعادل 10122 مليار دج، حيث تعتبر تكملة لما جاء به برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي في برنامج التنمية المحلية والبشرية ،وجهت لقطاع التربية قصد بإنشاء مؤسسات تربوية والتكفل الجيد بالمتدرسين، وقطاع التعليم العالي، الصحة، الرياضة، مؤسسات للتكوين المهني، قطاع السكن ببرمجة إنجاز مليوني وحدة سكنية للتخفيف من حدة أزمة السكن؛

- أما قطاع المنشآت القاعدية الأساسية فقد خصص له ما نسبته % 31.5 من مبلغ البرنامج أي ما يعادل 6448 مليار دج، ويعكس الاهتمام المتزايد بتطوير وتحديث قطاع البناء والأشغال العمومية من خلال صيانة وتحديث شبكة الطرق، انجاز السدود .تدعيم منشآت النقل الأساسية : السكك الحديدية والنقل البحري،قطاع العدالة وتحسين إمكانيات خدمات الجماعات المحلية، تهيئة الإقليم والبيئة من خلال بناء مدن جديدة ومنشآت حماية البيئة وكذا مختلف عمليات المحافظة على البيئة مثل تسيير النفايات؛

- تخصيص نسبة 7.7 % من مجموع المخصصات المالية ما يعادل 1566 مليار دج لدعم التنمية الاقتصادية من خلال دعم قطاعات (الفلاحة والتنمية الريفية، الصناعة، الصيد البحري، ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والسياحة) ر دج نظرا للدور الذي تلعبه في خلق القيمة المضافة؛

- خصص ما نسبته % 1.8 من مبلغ البرنامج ما يعادل 360 مليار دج للحد من البطالة موجه لدعم مجموعة البرامج الداعمة للتشغيل (إدماج حاملي شهادات التعليم العالي والتكوين المهني، ودعم استحداث مؤسسات ونشاطات مصغرة، ترتيب للتشغيل المؤقت)؛

- تخصيص مبلغ 250 مليار دج للاهتمام للنهوض وعصرنة قطاع البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال، ما يعادل 1.22% من المخصصات المالية لهذا البرنامج، من خلال تطوير البحث العلمي، التجهيزات الموجهة لتعميم لإعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية للتعليم ، في المرافق العمومية.

4.4.نتائج برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014

لقد حقق هذا البرنامج جملة من النتائج على مستوى المتغيرات الكلية يمكن توضيحها من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (12): تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة 2010_2014

المتغيرات الكلية	2010	2011	2012	2013	2014
معدل النمو الاقتصادي	3.5	2.35	3.1	2.8	3.6
معدل التضخم	3.9	4.5	8.9	3.5	4.3
معدل البطالة	10	9.8	9.7	9.3	9.8
التوازن الخارجي	7.02	10.22	8.48	2.88	2.84

المصدر: محمد صلاح (2016)، أهداف السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر حسب المربع السحري لكالدور_ دراسة تقييميه تحليلية للبرامج التنموية مع إشارة للبرنامج الخماسي 2010_ 2014، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 16، ص 277.

يتضح من الجدول ما يلي:

- تسجيل معدلات نمو متواضعة كما أنها متدبدبة وغير مستقرة حيث سجلت أعلى قيمة لها سنة 2014 بمعدل 3.6 % و أنى قيمة لها قدرت ب 2.35 % سنة 2011، فمعدلات النمو الاقتصادي خلال فترة البرنامج كانت متأرجحة بين الارتفاع والانخفاض متأثرة بذلك بأسعار النفط في الأسواق الدولية.
- تذبذب معدلات التضخم بين الارتفاع والانخفاض حيث بلغت 3.5 % كأدنى قيمة لها سنة 2013 بينما بلغت معدل 8.90% كأقصى قيمة لها سنة 2012؛
- استقرار معدلات البطالة في حدود % 10 في المتوسط خلال فترة البرنامج؛
- بالنسبة للتوازن الخارجي فقد عرف تراجعا من سنة لأخرى حيث بلغت أعلى قيمة له 10.22 % سنة 2011 ، ليصل أدنى قيمة له و هي 2.84% سنة 2014 وهذا تراجع أسعار المحروقات.

5.البرنامج الخماسي 2015 – 2019

1.5.مفهوم البرنامج و أهدافه

يعتبر هذا البرنامج تكملة للبرامج التنموية السابقة حيث يغطي هذا البرنامج عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة خلال فترة 2015_ 2019، وهذا لدعم مسيرة التنمية والنمو التي بدأتها الجزائر من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني. وخصص لهذا البرنامج الخماسي ميزانية تقدر ب 22100 مليار دينار أي 280 مليار دولار أمريكي. لقد تم إنشاء صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2019 – 2015 والذي جاء ضمن حساب التخصيص الخاص رقم 143– 302 وقد خصص مبلغ قدر ب 4079.6 مليار دج في 2015 ، مقابل مبلغ ب1894.2 مليار دج في 2016 ، حيث نالت فيه المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية الحصة الأكبر يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق ما يلي **(مسعودي، 2017، ص 221)**:

- الحفاظ على المكاسب الاجتماعية من خلال منح الأولوية لتحسين الظروف المعيشية للسكان في قطاعات السكن، التربية، التكوين، والصحة العمومية، وربط البيوت بشبكات الماء والكهرباء والغاز ... الخ؛ وترشيد التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة العاملة؛
- الاهتمام أكثر بالتنويع الاقتصادي وتحقيق نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات، والاهتمام بالتنمية الفلاحية والريفية، بسبب مساهمتها في الأمن الغذائي وتنويعه؛
- إيلاء عناية خاصة للتكوين ونوعية الموارد البشرية من خلال تشجيع وترقية تكوين الأطر واليد العاملة المؤهلة؛
- بلوغ نمو قوي للناتج المحلي الخام بمستوى نمو سنوي قدره 7% مع حلول سنة 2019 .
- استحداث مناصب الشغل ومواصلة جهد مكافحة البطالة وتشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة ومناصب العمل؛

ولكن مع حلول سنة 2015 استمر انخفاض سعر البترول ولأجل تدارك الوضع الاقتصادي بادرت السلطات في الجزائر إلى تبني عدة إجراءات الهدف منها هو ترشيد النفقات العامة ، ومنه فقد تم قفل حساب هذا البرنامج مع تاريخ 31 ديسمبر . 2016 وفتح حساب باسم برنامج الاستثمارات العمومية

والمتضمن مبلغ قدره 300 مليار دج الذي يعطي صورة على إنخفاض تمويل برامج الاستثمارات العمومية خلال هذه الفترة المتبقية (2017-2019) وقد تم تجميد كل العمليات التي لم تنطلق كما صاحب ذلك العديد من الإجراءات التي تدخل ضمن سياسة ترش يد النفقات العامة من خلال الالتزام بالعمليات الضرورية والتي تكتسي طابع الأولوية القصوى وهذا ما سيؤثر على الأهداف التي كانت تطمح لها البرامج خاصة منها ما هو متعلق بالنمو والتشغيل.

2.5. مضمون البرنامج الخماسي 2015 - 2019

قسم برنامج توطيد النمو الاقتصادي على تسع قطاعات رئيسة نبينها من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم (13) مضمون برنامج توطيد النمو 2015_ 2019

القطاعات	2015	2016	المجموع (مليار دج)	النسبة %
الصناعة	5.5	4.8	9.9	0.2
الفلاحة والري	209.4	198.2	407.6	6.8
دعم الخدمات المنتجة	32.6	14.9	47.5	0.8
المنشآت القاعدية الاقتصادية و الادارية	1854.2	441.3	2295.5	38.4
التربية والتكوين	227.8	78.6	306.4	5.1
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية	151.3	32.7	184	3.1
دعم الحصول على سكن	234.3	24.4	258.7	4.3
مخططات البلدية للتنمية و مواضيع أخرى	900	860	1760	29.5
عمليات رأس المال	464.6	239	703.6	11.8
المجموع	**4079.6**	**1894.2**	**5973.8**	**100**

المصدر: وشام، قاسيمي (جويلية 2023)، الأهداف التنموية لمخططات سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وآفاقها في ظل النموذج الجديد للنمو 2016 - 2030، مجلة دراسات مالية، محاسبية وجبائية ، المجلد 03، العدد 01، ص 22.

يتبين من الجدول ما يلي:

- تراجع في إجمالي الميزانية المالية لسنة 2016 مقارنة بسنة 2015 حوالي 45% وهذا راجع للسياسة التقشفية المتبعة من طرف الدولة و محاولة ترشيد النفقات العمومية نتيجة

انهيار أسعار البترول حيث وصل سعر البرميل إلى 30 دولار في مطلع 2016 بعدما كان 110 دولار سنة 2014 وهذا ما أثر على مداخيل البلاد لاعتماد الاقتصاد الوطني على عائدات المحروقات؛

- تخصيص أكبر حصة من هذا البرنامج لقطاع المنشآت القاعدية الاقتصادية و الإدارية بنسبة 38.4% بعدما كانت أكبر نسبة في البرامج السابقة توجه قطاع تنمية الموارد البشرية بحوالي 40%، ويعود ذلك إلى توجيه أكبر قدر من المبالغ لإتمام المشاريع المبرمجة سابقا خاصة مع اتجاه موارد الدولة نحو الانخفاض؛

- تخصيص 29.5% من مبلغ البرنامج لمخططات البلدية للتنمية ومواضيع أخرى (مثل التجهيزات الفلاحية والقاعدية وتجهيزات الانجاز والتجهيزات التجارية) و الموجهة لتوفير الحاجات الضرورية للمواطنين ودعم القاعدة الاقتصادية ثم عمليات برأس مال (مبالغ إعادة هيكلة المؤسسات العمومية، تخفيض الفوائد،.. الخ) ب % 11.8 من مبلغ البرنامج، ثم الفلاحة والري بحصة تقدر ب% 6.8 من مبلغ البرنامج، ثم التربية والتكوين بحصة تقدر ب % 5.1 من مبلغ البرنامج، ثم باقي القطاعات الأخرى مجتمعة بحصة تقدر ب % 8.4 من مبلغ البرنامج.

3.5.نتائج البرنامج الخماسي 2015 - 2019

لقد اتسمت الوضعية الاقتصادية خلال هذا البرنامج بما يلي**(بـن محمد، 2020، ص ص 52_54):**

- انخفاض معدل نمو الناتج الداخلي الخام من % 3.7سنة 2015 إلى % 3.3 سنة 2016 وهذا النمو المسجل كان بفضل نمو بعض القطاعات خارج المحروقات كالفلاحة والصناعة والبناء والأشغال العمومية والري ؛
- انخفاض معدلات البطالة من % 11.2 في سبتمبر 2015 إلى % 10.5في سبتمبر 2016 ؛
- ارتفاع معدل التضخم من % 4.78 سنة 2015 إلى % 5.04 في جانفي 2016 ؛

- تسجيل عجز حادا في ميزان المدفوعات للسنة الثانية على التوالي بمبلغ قدره 27.54 مليار دولار سنة 2015 وهذا ما يعكس انهيار أسعار النفط باعتبار أن النفط يمثل أكثر من % 95 من صادرات البلاد، لينخفض هذا العجز إلى 26.03 مليار دولار سنة 2016 نتيجة استمرارية أسعار النفط في الانخفاض؛

- بالنسبة للدين الخارجي فقد بقي في مستويات مستقرة في حدود 3 مليار دولار وهي مستويات ضعيفة جدا؛

- تراجع محسوس في سعر صرف الدينار الجزائري أمام العملات الأجنبية حيث تراجع أمام الدولار الأمريكي بنسبة% 22 ، كما تراجع أمام الأورو بنسبة% 9.3 سنة2015 ، ليتواصل هذا الانخفاض سنة 2016 بنسبة % 3.2 أمام الدولار الأمريكي وارتفاع طفيف أمام الأورو بنسبة 0.6 % ، وهذا ما أدى إلى ارتفاع الأسعار وتقويض القدرة الشرائية للمواطن والإحساس بغلاء المعيشة؛

- انخفاض كبير في احتياطيات الصرف الأجنبي لتصل إلى 144.3مليار دولا سنة 2015 ، لتتواصل في الانخفاض سنة 2016 لتصل إلى 114.14 ملياردولار، وبالرغم من هذه الانخفاضات تبقى هذه الاحتياطات معتبرة وتبقي الوضعية المالية الخارجية للجزائر صلبة ومريحة نسبيا؛

إن تنفيذ هذا البرنامج جاء في ظروف مالية جد صعبة تمر بها البلاد مما تطلب تجميد كل العمليات التي لم تنطلق والتي ليست من الضروريات إلا تلك العمليات ذات الأهمية القصوى، وقد قررت الحكومة غلق كافة صناديق التخصيص التي وجدت قصد تسيير و تأطير مشاريع الاستثمارات العمومية، وجعلها ضمن صندوق واحد، يضمن للحكومة التخلي عن تعدد الصناديق، وذلك في سياق سياسات ترشيد الإنفاق العمومي التي تبنتها الحكومة كإستراتيجية بسبب تراجع مداخيل الدولة ولهذا تم إقفال حسابات التخصيص الخاص رقم 302 – 115 ، 302 – 120 ، 302 – 134، 302 – 143 ، بتاريخ 31 ديسمبر 2016 وصب رصيدها في حساب نتائج الخزينة باستثناء مبلغ 300 مليار دج والذي حول إلى حساب تخصيص خاص جديد رقم 302 – 145 ، حيث تم إنشاء هذا الأخير الذي عنوانه حساب تسيير

عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان ميزانية الدولة للتجهيز، حيث يقيد في هذا الحساب في باب الإيرادات مبلغ قدره 300 مليار دج ناتج عن حسابات التخصيص الخاص رقم 302 – 115 ، 302 – 120، 302 – 134 ، 302 – 143 عقب إقفالها، بالإضافة إلى مخصصات المي ا زنية الممنوحة سنويا في إطار قوانين المالية لتمويل برامج الاستثمار، أما باب النفقات فتسجل فيه النفقات المرتبطة بتنفيذ مشاريع الاستثمار المسجلة بعنوان ميزانية تجهيز الدولة بالإضافة إلى مشاريع الاستثمار المسجلة قبل تاريخ 31 ديسمبر 2016 .

6.البرنامج المستحدث (النموذج الجديد للنمو) 2016 – 2030

1.6.تعريف و أهداف النموذج الجديد للنمو 2016 – 2030

تمت المصادقة عليه في جويلية 2016 ، وذلك في ظل الأزمة الاقتصادية التي عرفتها البلاد نتيجة انخفاض أسعار النفط التي تعتبر إيراداته الممول الرئيسي لبرامج التنمية، ويعبر هذا النموذج عن برنامج تنموي يحمل في طياته جملة من الإصلاحات والتدابير الإستعجالية لمعالجة العجز في الميزانية في المدى القصير، وتحقيق التنوع في الإيرادات والتحول نحو اقتصاد أكثر تنوعا و استقرارا واستدامة في المدى المتوسط والطويل. أما الوسائل المستخدمة في هذا النموذج الجديد للنمو للحفاظ على اليسر المالي الخارجي للبلاد هو تقليص الواردات وتطوير الصادرات خارج المحروقات، التحفيز على إنشاء المؤسسات، استكمال الإصلاح البنكي، .و تطوير سوق رؤوس الأموال. ولقد تم وضع هذا البرنامج ضمن ثلاث مراحل أساسية وهي:

- **المرحلة الأولى:** وهي مرحلة الإقلاع من 2016 إلى 2019 وتهدف خلالها الجزائر إلى تحسين إيرادات الجباية المحلية لتغطية نفقات التسيير، وتقليص عجز الميزانية، وتعبئة موارد إضافية ضرورية في السوق المالي الداخلي؛
- **المرحلة الثانية:** مرحلة الانتقال من2020 إلى 2025 هدفها تدارك الاقتصاد المحلي؛
- **المرحلة الثالثة:** فتتمثل في مرحلة الاستقرار من 2026 إلى 2030 تهدف من خلالها إلى تحقيق معدل نمو سنوي خارج قطاع المحروقات يصل6.5 %

يسعى هذا البرنامج لتحقيق الأهداف التالية **(وشام، قاسيمي، 2023، ص24):**

- عصرنة القطاع الفلاحي وتطويره من خلال الاستفادة من تدابير الدعم التي تضمنتها البرامج التنموية السابقة؛
- الانتقال الطاقوي من خلال تأمين الموارد الطاقوية وتنويعها، وخصوصا بفضل ترقية النجاعة الطاقوية والطاقات المتجددة، فضلا عن ترقية الطاقات الأحفورية غير التقليدية؛
- تنويع الصادرات وتوفير شروط تطوير الصادرات خارج المحروقات، وإقامة مجلس وطني استشاري من أجل ترقية الصادرات والتشجيع على إنشاء مؤسسات مصدرة ودعم الصادرات الناشئة؛
- تنويع صناعي يرتكز على دعم الاستثمار المنتج، ولاسيما في القطاعات التي تتوفر فيها البلاد أصلا على قاعدة أو مزايا مقارنة، وبالأخص الصناعة الإلكترونية، والرقمية، والصناعات الغذائية، والسيارات والإسمنت، والصناعة الصيدلانية، وقطاع السياحة، والنشاط البعدي للمحروقات، والنشاط البعدي للموارد المنجمية.

2.6. مضمون البرنامج

قسم النموذج الجديد للنمو على تسع قطاعات رئيسة نبينها من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم (14): مضمون النموذج الجديد للنمو 2016 – 2030

القطاعات	2017	2018	2019	المجموع (مليار دج)	النسبة %
الصناعة	3.6	5.3	3.6	12.5	0.25
الفلاحة والري	101	116.5	1011.1	318.6	6.32
دعم الخدمات المنتجة	5.1	73.3	5.1	83.5	1.66
المنشآت القاعدية الاقتصادية و الادارية	139.9	596.5	139.9	876.3	**17.37**
التربية والتكوين	90.9	101.7	90.9	283.5	5.62
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية	30.6	77.1	30.7	138.4	2.74
دعم الحصول على سكن	14.9	69.8	15	99.7	1.98
مخططات البلدية للتنمية و مواضيع أخرى	835	900	835	2570	**50.95**
عمليات رأس المال	165.3	330	165.3	660.6	**13.1**
المجموع	**1386.6**	**2270.5**	**1386.7**	**5043.8**	**100**

المصدر: عبد الله نور الدين (2022– 2023)، محاضرات في مقياس اقتصاد جزائري، جامعة مولاي الطاهر، سعيدة، الجزائر، ص 107.

يتضح من الجدول ما يلي:

- ارتفاع المخصصات المالية لمختلف القطاعات لسنة 2018 مقارنة بباقي السنوات وهذا راجع لنمو الميزانية الإجمالية للنموذج خلال سنة 2018 بمعدل 63% مقارنة بسنة 2017 لتتراجع بعد ذلك بجوالي 37% سنة 2019؛

- تخصيص أكبر حصة من مجموع الميزانية للسنوات الثلاث لصالح مخططات البلدية للتنمية ومواضيع أخرى بنسبة 50.95 % بعدما كانت ضمن الاهتمام الثاني في البرنامج السابق، ثم قطاع المنشآت القاعدية، الاقتصادية والإدارية بحصة تقدر ب 17.37 % من مبلغ البرنامج حيث انخفضت هذه النسبة بالمقارنة مع البرنامج السابق بعدما كانت % 38.4 وهذا نظرا لانخفاض عدد المشاريع وتوجيه المبالغ نحو إتمام المشاريع قيد الإنجاز، ثم عمليات برأس مال ب 13.1% ، ثم باقي القطاعات وبنسب أقل.

3.6.نتائج البرنامج

و في هذا الإطار سيتم الوقوف على أهم نتائج المرحلة الأولى حيث اتسمت الوضعية الاقتصادية بما يلي **(وشام، قاسيمي، 2023، ص ص 26، 27):**

- بلغت نسبة نمو الناتج الداخلي الخام باستثناء المحروقات 2.4% عام 2019 مقابل 3 % في 2018 وأوضح الديوان الوطني للإحصائيات في هذا السياق بأن هذا المعدل يشكّل أداءً ملموسا، مشيرا إلى أنه ورغم ظرف العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات، وانخفاض احتياطيات النقد الأجنبي، وتراجع النمو بقطاع المحروقات، فإن النمو إيجابي في 2019 ، وأكد الديوان بأن معدل النمو كان مدفوعا بشكل أساسي بقطاعات الفلاحة والبناء والأشغال العمومية والري، والخدمات والأشغال العمومية البترولية والصناعة والخدمات، حيث سجّل قطاع البناء والأشغال العمومية والري بما فيها الخدمات والأشغال العمومية البترولية نموا بنسبة 3.8%، وهو معدل ثابت مقارنة بالعام السابق، وعرف قطاع الصناعة نموا بنسبة 3.8 % في 2019 ، ما يماثل تقريبا نمو عام 2018 والمقدر ب 3.9%، بنما الخدمات شهدت نمو 3%؛

- بلغت قيمة الصادرات 33.2 مليار دولار مقابل 39 مليار دولار في 2018 بانخفاض قدره 14.9 كما تراجع متوسط سعر الخام الجزائري من 70.9 دولار في 2018 إلى 64.7 دولار سنة 2019، أي بتراجع سعر البرميل 8.7 %؛
- تحسن مستمر في معدل التضخم خلال 2017 و 2018 و 2019 حيث سجل 5.59%، 5.5 %، 1.9 % .على التوالي؛
- انخفضت الاحتياطات الخارجية الرسمية من 96053.7 مليون دولار في 2017 إلى غاية 55614.7مليون دولار في سنة 2019 ، بينما بقي حجم الدين العام الخارجي عند مستويات متدنية ومتناقصة من3989 2017 .إلى 3832.0 مليون دولار في2019؛
- تراجع لسعر صرف الدينار مقابل الدولار من 110.97 دينار في 2017 إلى 119.35 دينار للدولار في 2019

وعليه فقد تم تطوير هيكل الاقتصاد الكلي والمالي المتوسط الأجل للفترة 2017_ 2019 في وضعية صعبة والتي تميزت بتضاؤل الموارد المالية للبلاد، وفي هذا السياق، فقد تم اتخاذ إجراءات استباقية من جانب السلطات العامة لتنفيذ مجموعة من التدابير الاقتصادية، والتي تم إدخال سلسلة أولى منها في قانون المالية التكميلي لعام 2015 وقانون المالية لسنة 2016.

وفي خضم نفاذ الموارد المالية للدولة حيث حقق الميزان التجاري وميزان المدفوعات عجزا خلال 2015 و 2016 و السداسي الأول لسنة 2017 ، وبعد أن استنفذت ودائع صندوق ضبط ، السنوات الإيرادات بالكامل في فيفري 2017 بعد أن غطى 8800 مليار دينار من عجز الخزينة في 2014 و 2015 و 2016، وبغية استبعاد اللجوء إلى الاستدانة الخارجية وما ينجم عنها، لجأت الحكومة إلى التمويل غير التقليدي في 2017 الذي سيسمح لبنك الجزائر بشكل استثنائي ولمدة خمس سنوات بشراء مباشرة عن الخزينة السندات المالية التي تصدرها هذه الأخيرة، من أجل المساهمة على وجه الخصوص في:

- تغطية احتياجات تمويل الخزينة؛

- تمويل الدين العمومي الداخلي؛
- تمويل الصندوق الوطني للاستثمار.

وتنفذ هذه الآلية لمرافقة تنفيذ برنامج الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية والميزانية، والتي ينبغي أن تفضي في الفترة المذكورة كأقصى تقدير إلى توازنات خزينة الدولة وتوازن ميزان المدفوعات.

المحور الثامن: علاقة الاقتصاد الجزائري بالمنظمات والهيئات العالمية الدولية والاتفاقيات الدولية الاقتصادية والتجارية

1. الشراكة الأورومتوسطية

1.1. مفهوم الشراكة الأورومتوسطية

بدأت الشراكة الأورومتوسطية عام 1995 من خلال مؤتمر برشلونة الأورومتوسطي الذي اقترحته اسبانيا ونظمه الاتحاد الأوروبي لتعزيز العلاقات مع البلدان المطلة على البحر المتوسط والمتمثلة في بلدان شمال إفريقيا وغرب آسيا في المجالات الاقتصادية السياسية والأمنية، الاجتماعية والثقافية والإنسانية، بالإضافة إلى برنامج عمل يتضمن تحديد كيفية ومتابعة ما جاء به الإعلان.

2.1. مضمون اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية

لم تختلف اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية عن الاتفاقات الموقعة بين الاتحاد الأوروبي وباقي بلدان جنوب المتوسط، فبعدما وقعت كل من تونس، إسرائيل، المغرب، السلطة الفلسطينية، الأردن، ومصر اتفاق الشراكة مع الأوروبيين، جاء دور الجزائر لتوقيع عقد الشراكة، وقد جاء هذا العقد في 110 مواد متوزعة على تسعة أبواب شملت مختلف المجالات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، وقد نال الجانب الاقتصادي حصة الأسد حيث ستأثر على 9 أبواب كاملة وهي :

الباب الأول: خصص للجوانب السياسية على غرار ارساء الديمقراطية وحقوق الإنسان والحوار السياسي وضرورة تحقيق الاستقرار والسلم الوطنيين .

الباب الثاني: تناول هذا الباب حرية انتقال السلع حيث وبمقتضى المادة السادسة من العقد يتوجب على الطرفين إنشاء منطقة للتبادل الحر بشكل تدريجي خلال فترة 12 سنة انطلاقا من تاريخ دخول الاتفاق حيز التنفيذ، وذلك وفق قواعد المنظمة العالمية للتجارة، وهذا ما يتطلب إلغاء الحواجز الجمركية وغير الجمركية على حركة السلع بين الطرفين، كما احتوى هذا الباب على رزنامة التفكيك التدريجي للحواجز الجمركية التي اتفق الطرفين على تطبيقها .

الباب الثالث: يتعلق بتجارة الخدمات و الدخل الاتفاق أحكام جديدة خاصة بتحرير الخدمات، حيث يؤكد الاتحاد الأوروبي والجزائر، التزامهما في إطار الاتفاقية العامة حول التجارة والخدمات، بتبادل مبدأ "الدولة الأولى بالرعاية" فيما يخص الحضور التجاري للشركات وأداء الخدمات العابرة للحدود، مع احتفاظ الجزائر بالمعاملة الوطنية الخاصة بفروع الشركات الأوروبية المستقرة على إقليمها.

الباب الرابع: تناول هذا الباب مسائل المدفوعات، رؤوس الأموال والمنافسة حيث نص على قيام الطرفين بتسوية المدفوعات بعملة قابلة للتحويل، كما نص على ضرورة عمل الطرفان على ضمان حرية تداول وانتقال رؤوس الأموال المخصصة للاستثمار المباشر في الجزائر وكذلك الأرباح الناتجة عنه، أما في مجال المنافسة يعمل الطرفين على تطبيق الإجراءات المشتركة للمنافسة، وعدم التمييز بين المتعاملين الاقتصاديين، إضافة إلى العمل على حماية حقوق الملكية الفكرية، الصناعية والتجارية

الباب الخامس: يتعلق بالتعاون الاقتصادي، حيث يلتزم الطرفان على تفعيل التعاون الاقتصادي وفقا لما هو منصوص عليه في الاتفاقية، وقد حدد هذا الباب القطاعات المعنية بذلك، وتتمثل في القطاعات التي تعاني من مشاكل داخلية، أو التي تم الاتفاق على تحرير مبادلتها التجارية، وكذلك القطاعات التي تسمح بالتقارب بين الاقتصاد الجزائري والاقتصاد الأوروبي، خاصة التي تؤدي إلى رفع معدلات النمو وخلق مناصب عمل وزيادة حجم المبادلات بين الطرفين

الباب السادس: يشمل هذا الباب مجالات التعاون الاجتماعي والثقافي بين الطرفين، ويتضمن ضرورة تحسين النظام القانوني للعمال المهاجرين ومساواتهم مع العمال المحليين، وتنقل الأشخاص مع اتخاذ كافة التدابير قصد مكافحة الهجرة غير الشرعية، وكذلك العمل على زيادة التعاون الثقافي والتربوي من خلال تشجيع تبادل المعلومات والخبرات باستعمال كل الوسائل الممكنة لتحقيق ذلك .الباب السابع: ويتعلق بالتعاون المالي والذي يقوم على ضرورة تأهيل البنى التحتية الاقتصادية، وترقية الاستثمار الخاص، والنشاطات المولدة لمناصب العمل، مع الأخذ بعين الاعتبار الأثار الناجمة عن إنشاء منطقة التبادل الحر على الاقتصاد الجزائري

الباب الثامن: ويتعلق بقضايا العدالة والشؤون الداخلية، حيث اتفق الطرفان على تفعيل مؤسسات الدولة وتعزيز دولة القانون والتعاون في المجال القانوني والقضائي، مكافحة الجريمة المنظمة، تبييض الأموال، محاربة التمييز العنصري وكره الأجانب، مكافحة الإرهاب والمخدرات والفساد

الباب التاسع: يشمل الأحكام المؤسساتية العامة والختامية التي تحكم الاتفاقية حيث نص على إنشاء مجلس شراكة يتولى تنفيذ الاتفاق، وتسوية الخلافات، والسهر على السير الحسن لكل القضايا الأخرى ذات الاهتمام المشترك بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.

3.1.أثار الشراكة الأورومتوسطية على الاقتصاد الجزائري

إن إبرام اتفاق الشراكة الأوروجزائرية سيلقي بعدة ظلال على الاقتصاد الجزائري، حيث سيخلف عدة أثار وانعكاسات ايجابية وسلبية نوجزها فيما يلي:

- **الآثار الايجابية:**

ويمكن تلخيصها في:

- ترقية الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات خصوصا نحو دول الاتحاد الأوروبي، وذلك من خلال تحسين الإنتاج الوطني ومطابقته لشروط الجودة العالمية، وتطوير كفاءة وفعالية المؤسسات الإنتاجية الجزائرية، والرفع من قدراتها التنافسية في الأسواق العالمية، وكذلك تفعيل مختلف القطاعات الاقتصادية تفعيل الشراكة الأوروجزائرية كآلية للاندماج في الاقتصاد العالمي؛
- خلق مناخ استثماري مناسب عبر القضاء على الأساليب البيروقراطية وإدخال المزيد من المرونة على القوانين الاستثمارية، مما يشجع على زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر خصوصا المشاريع المشتركة مع الشركات الأوروبية، وانتقال التكنولوجيا المرافقة لها؛
- تغير نظرة العالم الخارجي للجزائر إذ سيعد ذلك بمثابة تأمين وضمان يقلص من خطر الدولة ويشكل ضمانا للاستقرار والأمن في الجزائر بالنسبة للمستثمرين الأجانب عموما والأوروبيين بشكل خاص؛
- الاستفادة من المساعدات المالية والتقنية الممنوحة من طرف الاتحاد الأوروبي قصد تحسين مختلف القطاعات موضوع الاتفاقية.

- **الآثار السلبية:**

رغم الآثار الايجابية التي تتركها الاتفاقية على الاقتصاد الجزائري، إلا أنها تترك كذلك نتائج وخيمة يمكن إيجازها فيما يلي:

- خسائر فادحة في الميزانية العامة، حيث يؤدي التفكيك الجمركي إلى تخفيض وتقليص الإيرادات العامة نتيجة التفكيك الجمركي وإلغاء الرسم على القيمة المضافة بالنسبة للواردات الأوروبية؛
- تزايد الضغوط على الميزان التجاري نتيجة زيادة الواردات من دول الاتحاد الأوروبي بسبب تفكيك الرسوم الجمركية، بينما لا يرافق ذلك حدوث زيادة في الصادرات كون الرسوم الجمركية في دول الاتحاد متدنية، وليس لها أثر على الواردات نحو أوربا لأن هذه الأخيرة تعتمد على معايير أخرى كالجودة والسلامة الصحية والبيئية وغيرها، كذلك المنافسة الكبيرة في الأسواق الأوروبية من طرف صادرات دول جنوب وشرق آسيا والدول الأخرى العضوة في المنظمة العالمية للتجارة؛
- الإضرار بالنسيج الصناعي الوطني خاصة الصناعات غير المؤهلة والتي لا تستطيع الوقوف في وجه المنافسة الأجنبية سواء السعرية أو من ناحية الجودة، مما يؤدي إلى غلق وإفلاس العديد من المؤسسات والتخلي عن بعض الصناعات، وما يترتب عن ذلك من أثار سلبية كتسريح العمال، ارتفاع نسب البطالة، تراجع الإنتاج الوطني، انخفاض الأجور، وتدني مستوى المعيشة خصوصا لدى الفئات والأسر الفقيرة والمحدودة الدخل.

2. المنظمة العالمية للتجارة OMC

1.2. تعريف المنظمة العالمية للتجارة

بعد انتهاء جولة أورغواي سنة 1993 ، اجتمع وزراء مالية واقتصاد وتجارة 117 دولة في مراكش (المغرب) في 1994/04/15 ليعلنوا قيام المنظمة العالمية للتجارة والتي تحل محل اتفاقية الغات، وليصبح قيامها رسميا ابتداء من أول جانفي 1995، وهي منظمة لها شخصية قانونية مستقلة مختصة بالقوانين الدولية المنظمة للتجارة بين الدول تعمل ضمن منظومة النظام الاقتصادي العالمي الجديد وتقوم بتنظيم التجارة بين الدول الأعضاء، وقد اكتسبت صلاحيات اكبر من الغات كالتفتيش على كافة الدول في إطار حرية التجارة ومحاربة السياسات الحمائية، والاهتمام بمسائل الملكية الفكرية وتسوية المنازعات هذا وقد وصل عدد الأعضاء إلى 134 دولة إلى غاية شهر أفريل 1999،ثم إلى 143 دولة بعد انضمام الصين إلى المنظمة في : 2001/12/11.

2.2. الفرق بين الغات والمنظمة العالمية للتجارة

تتمثل أهم الفروقات بين الغات والمنظمة العالمية للتجارة فيما يلي :

- الغات تمثل اتفاقية قانونية متعددة الأطراف، أما المنظمة العالمية للتجارة فهي منظمة عالمية وجهاز للإشراف والمراقبة وحل النزاعات بين الأعضاء؛

- قواعد الغات تطبق بشكل مؤقت أما قواعد المنظمة العالمية للتجارة فهي شاملة ودائمة وبالتالي فإن قواعد الغات لم تكن ملزمة غالبا ، أما قواعد OMC فإنها ملزمة للأطراف ، لأن لها جهاز دائم لحل النزاعات وتسويتها؛

- إن قرارات الغات لم تكن تستلزم إقرارا من السلطات التشريعية للدول الأعضاء، أما قرارات منظمة التجارة العالمية فيتم إقرارها من السلطات التشريعية للدول مما يعطيها أساسا قانونيا راسخا؛

- إن اتفاقية الغات كانت تنظم التعامل في التجارة بالسلع ، في حين أن المنظمة العالمية للتجارة تغطي اتفاقياتها التعامل في السلع والخدمات والملكية الفكرية.

3.2. المبادئ التي قامت عليها المنظمة العالمية للتجارة

إن المبادئ التي يقوم عليها النظام التجاري العالمي الجديد هي أهم الأسس التي قامت عليها الغات وبعد ذلك لمنظمة العالمية للتجارة وهي :

- استخدام القواعد المتعددة الأطراف عوض استخدام القواعد الفردية: أي قيام نظام تجاري متعدد الأطراف تشارك في وضعه وتطبيقه مجموعة من الدول ولا تنفرد كل دولة بوضع نظام تجاري خاص بها، بهدف الوصول إلى نظام تجاري عالمي حر؛

- اقتصار الحماية على استخدام التعريفة الجمركية: أقرت الاتفاقية إمكانية استخدام الضريبة الجمركية –دون سواها – كأداة لتحقيق الحماية التي قد تحتاج إليها الدولة العضو في حالات محددة ومسموح بها واستبعاد كل وسائل الحظر والتقييد عن طريق الحصص الكمية والتراخيص والقيود الإدارية الأخرى، كما أقر الاتفاق قيام الدول الأعضاء بخفض التعريفة الجمركية المطبقة

على وارداتها تدريجيا مع ربط التعريفة التي يتم الاتفاق عليها بحيث لا يمكن زيادتها مستقبلا ، والعدول عن استخدام أسلوب الدعم والامتناع عن الإغراق وغيره من الممارسات التجارية الضارة؛

- مبدأ عدم التمييز: تلتزم الدول الموقعة على الاتفاقية بعدم التمييز بين الشركاء التجاريين وتمنحهم جميعا حقوقا متساوية في إطار تطبيق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، ومفاده أن أي ميزة أو رعاية أو امتياز أو حصانة تمنحها دولة عضو لأي طرف آخر أو منتج تابع لهذا الطرف يجب أن تسري على الفور وبدون أي شرط على أي منتج مماثل في أي دولة من الدول الأعضاء، وبالتالي تلتزم كل دولة بإخضاع المنتجات المماثلة الواردة من مختلف الدول لنفس الرسوم الجمركية؛

- قاعدة المعاملة الوطنية: تلتزم الأطراف المتعاقدة بمعاملة المنتجات الأجنبية نفس المعاملة التي تمنحها للسلع الوطنية وذلك فيما يتعلق بالضرائب المحلية؛

- المعاملة الخاصة للدول النامية والأقل نموا: حيث تضمنت الاتفاقية إقرارا بمبدأ حق الدول النامية والأقل نموا في معاملة خاصة و أكثر تميزا سواء من ناحية التعريفة الجمركية التي تطبقها أو درجة التزامها بالقواعد أو بتوقيت تنفيذها لإتاحة درجة أعلى من المرونة ، ومنح فترات انتقالية تقوم خلالها بتوفيق أوضاعها مع القواعد الجديدة ، فضلا عن التزام الدول المتقدمة بإتاحة المساعدات والمعونات الفنية اللازمة لهذه الدول وتوفير الأجهزة الضرورية لتنفيذ هذه القواعد وتدريب المسؤولين على تنفيذها.

4.2. الآثار المتوقعة على الاقتصاد الجزائري بعد انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

إن الجزائر لا تختلف كثيرا من حيث طبيعة التأثيرات المتوقعة لتحرير التجارة العالمية على اقتصادها عن تلك المذكورة بالنسبة للبلدان النامية والعربية لكونها إحدى هذه البلدان.

من المعلوم أن الاقتصاد الجزائري يعيش فترة انتقال نحو اقتصاد السوق، حيث يصاحب هذه العملية تحولات هيكلية وتتمثل خاصة في الخوصصة والتي بدأت مرحلتها الأولى خلال سنة 1995 على أن يتم ذلك جزئيا ولا يتجاوز بيع 20 % من أسهم المؤسسات العامة غير الإستراتيجية للقطاع الخاص الجزائري

والأجنبي. كما تتمثل هذه التحولات أيضا في تحرير التجارية الخارجية وفسح المجال لتنشيطها أمام القطاع الخاص، وحسب بعض التصريحات الصادرة عن وزارة التجارة فقد تجاوز عدد المستوردين الأربعين ألفا حاليا.

إن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة يعني فتح الأسواق الجزائرية بقدر أكبر أمام المنتجات الأجنبية ، وقد بلغ إجمالي الواردات الجزائرية خلال سنة 2000 ما قيمته 9201 مليون دولار مقابل ما قيمته 19575 مليون دولار كصادرات، مع العلم أن حوالي 96,82 % من هذه الأخير عبارة عن صادرات النفط والغاز، و 3,18 % عبارة عن صادرات أخرى.

وعموما يمكن إجمال بعض التأثيرات المتوقعة من انضمام الجزائر إلى النظام التجاري العالمي الجديد فيما يلي:

- إن ميزان المدفوعات الجزائري وإن سجل فائضا في سنة 2000 بما قيمته 7789 مليون دولار بسبب ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، فقد سجلت هذه الأسعار تراجعا خلال سنة 2001 وذلك من حوالي 28 دولار إلى حوالي 18 دولار للبرميل، فإذا كانت قوانين المنظمة العالمية للتجارة تقضي بإلغاء جميع الرسوم الجمركية والاكتفاء فقط بالضريبة الجمركية وتخفيضها إلى أقصى حد ممكن ، إضافة إلى ربطها في كل مرة يتم فيها التخفيض ، فمن المنتظر أن تسجل مداخيل الدولة انخفاضا كبيرا في الجباية الجمركية وبالتالي يمكن أن يؤثر ذلك سلبا على ميزان المدفوعات، خاصة إذا علمنا أن الجزائر تفرض عدة رسوم غير الضريبة الجمركية مثل : الحق النوعي الإضافي DAP وإتاوة الإجراءات الجمركية RFD ، والإتاوة الجمركية RD ، إضافة إلى ضريبة العبور إلى البلدان الأخرى إذا كان بريأُ وضريبة على القيمة المضافة T.V.A ، وتشكل مجموع هذه الرسوم بين 20 % و 30 % من قيمة السلع.

- تعد الجزائر من البلدان التي تعاني تبعية غذائية معتبرة للخارج ، وقد رأينا سابقا أن أسعار المنتجات الغذائية يتوقع أن ترتفع في ظل النظام التجاري العالمي الجديد ، مما قد يزيد من فاتورة الغذاء الجزائري ، علما بأن 25 % من إجمالي واردات الجزائر عبارة عن مواد غذائية أي ما قيمته 2,3 مليار دولار.

- إن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة يقضي على كل قرار سيادي لها فيما يخص التجارة الخارجية ، فمثلا لن تستطيع الجزائر مقاطعة السلع الإسرائيلية وذلك في ظل تطبيق مبدأ عدم التمييز أو ما يسمى بمبدأ الدولة الأولى بالرعاية.

- إن تطبيق إجراءات إعادة الهيكلة والخوصصة وما نتج عنها من غلق للمصانع وتسريح للعمال جعل من القطاع الصناعي العام قطاعا هشا إضافة إلى قطاع خاص حديث وقليل الخبرة أحيانا، أو قديم وغير متطور أحيانا أخرى، كل ذلك يجعل من المنافسة التجارية شرسة وغير متكافئة لصالح البضاعة الأجنبية، وذلك بالرغم من الامتيازات التي تحصل عليها الجزائر بعد توقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي.

المحور التاسع: علاقة الجزائر بمنظمة OPET

1. تعريف منظمة الدول المصدرة للنفط

انبثقت فكرة إنشاء منظمة الدول المصدرة للبترول أوبك أثناء انعقاد مؤتمر البترول العربي الأول الذي عقد في القاهرة في ابريل عام 1959 حيث ناقشت وفود الدول المصدرة للبترول المشاركة في أعمال ذلك المؤتمر ، سواء منهم الأعضاء العرب العاملون أو الأعضاء غير العرب المراقبون، فكرة إنشاء المنظمة وأهدافها.

وقد تم تأسيس المنظمة في العاشر من سبتمبر عام 1960 في اجتماع عقد بالعاصمة العراقية بغداد بحضور كل من السعودية والكويت، وإيران، والعراق ، وفنزويلا حيث وقعوا على الاتفاق الأساسي لمنظمة أوبك ثم انضمت إليها بالتدريج ثمان دول أخرى هي قطر 1691 ليبيا 1962 واندونيسيا 1962 والإمارات العربية المتحدة 1976 والجزائر 1969 ونيجيريا 1971 والإكوادور والجابون ، ثم انسحبت الجابون في جانفي 1995 كما علقت اندونيسيا عضويتها عام 2009، وانسحبت قطر في ديسمبر 2018 ليستقر أعضاء المنظمة حالياً على 1 4عضواً وهم (الجزائر، انجولا، الكونغو، الأكوادور، غينيا الاستوائية، الجابون، ايران ، العراق ، الكويت ، ليبيا ، نيجيريا ، المملكة العربية السعودية ، الامارات العربية المتحدة ، فنزويلا) ومقرها في العاصمة النمساوية فيينا.

2. أهداف منظمة الدول المصدرة للنفط

يمكن تلخيص أهداف المنظمة في النقاط التالية:

- تطوير وتوحيد السياسات النفطية للدول الأعضاء وتحديد أفضل السبل لحماية مصالحهم؛
- وضع سياسات تسعيرية تضمن تحقيق استقرار أسعار النفط في الأسواق العالمية وتجنب الآثار السلبية الناتجة عن انخفاض الأسعار؛
- تحقيق عائد عادل في استثمارات الصناعة النفطية؛
- وضع سياسات إنتاجية تضمن مصالح الدول المنتجة والمستهلكة للنفط بصفة تتميز بالكفاءة والانتظام والاقتصاد؛
- وضع برنامج يسمح باستقرار الأسعار نسبيا من خلال تنظيم الإنتاج.

3. الجزائر ومنظمة الأوبك

تتجلى علاقة الجزائر مع منظمة الأوبك من خلال الدور الذي تلعبه داخل المنظمة والمواقف العديدة أهمها**(سني، رامي، 2022، ص ص 47- 50)**:

- أول دور قامت به الجزائر هو تقديم الدعم التقني في المساعي الليبية لإعادة ومراجعة أسعار النفط مع الشركات المتعددة الجنسيات بعد الثورة التي قام بها معمر القدافي حيث في سبتمبر 1971 أقر المؤتمر الوزاري للأوبك ما وصف بالطلب النوعي للجزائر باقتراح الدول المضيقة بحصص من الشركات النفطية المتواجدة على ترابها؛
- في مارس 1974 قامت الجزائر بإرسال 20 إطار من مهندسين وتقنيين في شركة سونطراك لمدة 13 سنة ملبين نداء طلب شيخ إمارة أبو ظبي من أجل تطوير صناعة النفط الإماراتي والتعامل مع الشركات متعددة الجنسيات؛
- استضافة قمة ملوك ورؤساء الدول المصدرة للنفط سنة 1975 وظهور دور الجزائر مرة أخرى من خلال جهود الوساطة لترميم العلاقات العراقية الإيرانية بعدما انقطعت بسبب النزاع الحدودي بين البلدين؛
- انعقاد قمة وهران سنة 2008 تزامنا مع الأزمة المالية العالمية حيث قام وزير الطاقة الجزائري بزيارة عواصم دول الأوبك لإعادة تنظيم الصفوف والتنسيق مع موسكو باعتبارها شريكا مهما للجزائر ومن أكبر المنتجين للنفط في العالم من أجل رفع أسعار النفط وتعديل الإنتاج النفطي؛
- الوساطة في حل الخلافات السعودية الإيرانية سنة 2016 ومحاولة تقريب وجهات النظر بين الدولتين داخل منظمة الأوبك وقد نجحت الجزائر في ذلك؛
- في ديسمبر 2016 تم الاتفاق والتعاون بين الأوبك والدول المصدرة للنفط خارجها وهذا باعتراف منظمة الأوبك في بيان لها ميلاد اتفاق الشراكة وهو محصلة نجاح اتفاق الجزائر العاصمة لسنة 2016 في القمة الغير عادية 170 للأوبك وبالتالي استعادت الجزائر شيئا فشيئا قدرتها على ضبط السوق النفطية لصالحها؛
- في ديسمبر 2018 استضافت الجزائر الاجتماع 10 للجنة الوزارية المشتركة لمتابعة اتفاق خفض الإنتاج لمنظمة الأوبك بالإضافة لمنتجين خارج المنظمة بمجموع 25 بلدا مشاركا وقد أظهرت الجزائر جميع المهارات القيادية والحكم الراشد وهو ما أظهر تنفيذ الجزائر للاتفاق النفطي السابق

ومرافقتها جميع الأطراف في إطار تعزيز مكاسب منظمة الأوبك وقد تجلى ذلك على أرض الواقع بتمديد اتفاق فيينا وكدا تبديد الضبابية إزاء المعروض النفطي بحكم تراجع إنتاج العديد من الدول المنخرطة وهو ما أظهر دور الجزائر الهام في تقريب وجهات النظر واستقرار المنظمة.

قائمة المراجع

1. المراجع باللغة العربية

- **الكتب**

1) مصطفى محمد العبد الله (1999)، التصحيحات الهيكلية والتحول إلى اقتصاد السوق في البلدان العربية،بحث ألقي في ندوة الإصلاحات الاقتصادية و سياسة الخوصصة في البلدان العربية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط بالجزائر، خلال الفترة 28-30 أفريل 1997، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، الطبعة الأولى.

2) أحمد هني (1991)، اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

3) أحمد السويدي، التسيير الذاتي في التجربة الجزائرية و في التجارب العالمية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر.

4) رشيد واضح (2002)، المؤسسة في التشريع الجزائري بين النظرية و التطبيق، دار هومة الجزائر.

5) محمد بلقاسم حسن بهلول (1990)، سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الحزء 01، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

6) سميرة إبراهيمي أيوب (2000)، صندوق النقد الدولي و قضية الإصلاح الاقتصادي و المالي، دراسة تحليلية تقييميه، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية.

7) عبد المطلب عبد الحميد (2009)، المنظور الاستراتيجي للتحولات الاقتصادية للقرن الحادي و العشرين، الدار الجامعية، الإسكندرية.

- **المذكرات**

1) فتيحة كون (2019- 2020) ، دور سياسات الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو في رفع مستوى المعيشة بالجزائر للفترة (2001- 2017)، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك، جامعة يحي فارس، المدية ، الجزائر.

2) مسعودي زكرياء (2018 –2019)، تقييم فعالية برامج الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر وانعكاساتها عللى سياسة التشغيل_ دراسة تحليلية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، الجزائر.

3) عيسى مرازقة (2006–2007)، القطاع الخاص و التنمية في الجزائر، رسالة دكتوراه، جامعة باتنة، الجزائر.

4) محمد دهان (2003)، المؤسسة العمومية الاقتصادية الجزائرية في ظل اقتصاديات السوق (التحديات و الآفاق)، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة.

5) عيسى شقبقب (2008– 2009)، محاولة بناء نموذج قياسي كلي للاقتصاد الجزائري 1970–2005– أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة يوسف بن خده، الجزائر.

6) عبد القادر خليل (2007 – 2008) ، محاولة تقييم فعالية الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر للفترة 1990 –2006، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر.

- **المجلات**

1) عقبة خضير، النشاط الاقتصادي بالجزائر في العهد العثماني ما بين القرن 17_ 19، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، العدد6، ص 238.

2) رضوان شافو، عمر لمقدم(جوان 2017)، نظرة حول الأنشطة الاقتصادية في الجزائر في العهد العثماني، مجلة قبس للدراسات الإنسانية و الاجتماعية ، المجلد 01، العدد 01، جوان 2017، ص ص 69، 70

3) أحمد تريكي (جانفي 2015)، نظرة تاريخية للتعليم والوضع الاجتماعي والاقتصادي للجزائر قبل و أثناء الاحتلال الفرنسي، مجلة القرطاس للدراسات الحضارية والفكرية، جامعة تلمسان المجلد 01، العدد 02.

4) أحمد حداد(جوان 2023) نتائج التحولات الاقتصادية في الجزائر خلال الاحتلال الفرنسي وموقف التيار الإصلاحي منها، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، المجلد 08، العدد 03.

5) نبيل فلح (ديسمبر 2012) ، دراسة تقييميه لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر للفترة 2000_ 2010، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خير، بسكرة، الجزائر، العدد 12.

6) بن محمد هدى (يناير 2020)، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة – 2001 2019، مجلة كلية السياسة والاقتصاد.

7) حمد صلاح (2016)، أهداف السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر حسب المربع السحري لكالدور_ دراسة تقييميه تحليلية للبرامج التنموية مع إشارة للبرنامج الخماسي 2010_ 2014، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 16.

8) ريال زوينة (2010): تطور الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر و أثرها على جلب الاستثمار الأجنبي، الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، العدد 09، المدرسة العليا للتجارة.

9) مسعودي زكرياء (2017)، تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري دراسة للفترة 2001_ 2016، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 06، جوان 2017.

10) خلف فاروق (ديسمبر 2016)، نتائج تطبيق برنامجي الإنعاش الاقتصادي ما بين المنظور القانوني و التطبيق الواقعي، مجلة العلوم القانونية والسياسية ، العدد 12، جانفي 2016.

11) أوبختي رشيدة، بن بوزيان محمد، واقع الاقتصاد الجزائري في بداية الألفية الثالثة، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، المجلد 15، العدد 02،.

12) وشام كهينة، قاسيمي آسيا (جويلية 2023)، الأهداف التنموية لمخططات سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وآفاقها في ظل النموذج الجديد للنمو 2016_ 2030، مجلة دراسات مالية، محاسبية وجبائية ، المجلد 03، العدد 01،

13) الطيب داودي و ماني عبد الحق، تقييم إعادة هيكلة المؤسسة الاقتصادية العمومية الجزائرية، مجلة المفكر، العدد ا03.

14) عبد الله علي (2008)، دور الحكومة في تدعيم القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية، مجلة الباحث، عدد 06.

15) وافية تجاني(2021)، واقع و تحديات لاقتصاد الجزائر ي :دراسة تحليلية، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، ، المجلد 08 :، العدد02.

16) أحمد تريكي (جانفي 2015)، نظرة تاريخية للتعليم والوضع الاجتماعي والاقتصادي للجزائر قبل و أثناء الاحتلال الفرنسي، مجلة القرطاس للدراسات الحضارية والفكرية، جامعة تلمسان المجلد 01، العدد 02.

17) أحمد حداد(جوان 2023) نتائج التحولات الاقتصادية في الجزائر خلال الاحتلال الفرنسي وموقف التيار الإصلاحي منها، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، المجلد 08، العدد 03.

- **الملتقيات**

1) جديدي روضة(2013)، :أثر برامج سياسة الانعاش الاقتصادي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، الملتقى الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة2001_ 2014 المنعقد في12 و 13 مارس 2013 ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، الجزائر.

2) عبد العزيز شرابي(1999) ،برامج التصحيح الهيكلي وإشكالية التشغيل في البلدان المغاربية، بحث ألقي في ندوة الإصلاحات الاقتصادية و سياسة الخوصصة في البلدان العربية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط بالجزائر، خلال الفترة 28-30 أفريل 1997، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، الطبعة الأولى.

3) مصطفى محمد العبد الله(1999)، التصحيحات الهيكلية والتحول إلى اقتصاد السوق في البلدان العربية، بحث ألقي في ندوة الإصلاحات الاقتصادية و سياسة الخوصصة في البلدان العربية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط بالجزائر، خلال الفترة 28-30 أفريل 1997، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى.

4) عيسى حجاب و آخرون(2019)، الإصلاح الاقتصادي من خلال برامح التثبيت الاقتصادي لصندوق النقد الدولي، عرض تجربة الهند في الإصلاح الاقتصادي، الملتقى الدولي حول الاتجاهات الجديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤية مستقبلية واعدة للدول النامية، 02، 03 ديسمبر 2019، ص 495

- **القوانين والمراسيم**

1) الجريدة الرسمية، المرسوم رقم 242/80 المؤرخ في 04 أكتوبر 1980، المتعلق بتطبيق إعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات الاقتصادية العمومية، 07 أكتوبر 1980، العدد رقم 41.

2. المراجع باللغة الأجنبية

1) Said Bouamama, Algérie les racines de l'intégrisme, Edition 2000, Bruxelles, Belgique.

2) Bessaha Abdelgani, Développement de l'Algérie et problèmes de financement de l'industrie, mémoire université d'Alger, p 121.

3) Nacer-Eddine sadi, la privatisation des entreprises publiques en Algérie, objectifs, modalités et enjeux, office des publications universitaires, France 2005, P33.